وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإجتماعية

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

علوم إنسانية وإجتماعية

علم إجتماع

انحراف وجريمة

الفقر وانحراف الأحداث

دراسة ميدانية بحي "الفلوجة"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

2019

إعداد الطالبة

– فريال خالدي.

إشراف الأستاذ

– فيصل زيات

لجنـــة المناقشـــة

الاسـم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــة
حيزية حسناوي	أستاذة مساعدة –أ–	رئيســـــــا
فيصل زيات	أستاذ محاضر –ب–	مشرفـــا ومقررا
طارق بوزغاية	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

2019/2018

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسـة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإجتماعية

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

علوم إنسانية وإجتماعية

علم إجتماع

انحراف وجريمة

الفقر وانحراف الأحداث

دراسة ميدانية بحي "الفلوجة"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

2019

إعداد الطالبة

– فريال خالدي.

إشراف الأستاذ

– فيصل زيات

لجنـــة المناقشـــة

الاسـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــة
حيزية حسناوي	أستاذ مساعد –ب–	رئيســـــــا
فيصل زيات	أستاذ محاضر –ب–	مشرفـــا ومقررا
طارق بوزغاية	أستاذ مساعد –ب–	عضوا ممتحنـــا

2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصدّقا لقوله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنّكم"

لا يسعنا في هذا المقام، بعد السجود لله شكرا، إلاّ أن نتضرّع لله حمدا على نعمة العلم التي أنعم علينا بها حمدا كثيرا طيّبا مباركا فيه، ربّ لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل والعرفان العظيم إلى أستاذي الفاضل الدكتور "فيصل زيات" لقبوله الإشراف على هذا البحث وتأطيره.

دون أن أنسى له ما غمرني به من توجيهات ونصائح وإرشادات وما أفاض به عليّ من حمله وصبره وتشجيعه، وسعة صدره، رغم كثرة أعبائه ومهامه العلمية ومسؤوليته الكبيرة، أدامه الله شعلة لا تنطفئ.

كما أتقدّم بجزيل الشكر للأستاذين الفاضلين على تفضّلهما لمناقشة هذه المذكرة وتصويبها وتصحيحها.

لكم منّي جميعا شكرا جزيلا.

إهداء

أحمد الله عز جل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكلّ قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديم للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة "أبي الغالي على قلبي" أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والمنان، إلى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعاها لي بالتوفيق تتبعتني خطوة بخطة في عملي إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان "أمي أعز ملاك على القلب والعين" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين، إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة.

كما أهدي هذا العمل إلى أخوتي وإخواني الذين تقاسموا معي عبئ الحياة.

الفهرس العام

بسملة .....
الفهرس العام .....
فهرس الجداول .....أ
فهرس الأشكال .....
مقدمة .....أ

الفصل الأول:الإطار النظري والمنهجي

I- الإشكالية 2
II- فرضيات الدراسة 3
III- أهمية الدراسة 3
IV- أسباب اختيار الموضوع 3
1- أسباب ذاتية..... 3
2- أسباب موضوعية 4
V- أهداف الدراسة 4
VI- الدراسات السابقة 4
1- الدراسات الأجنبية 4
2- الدراسات العربية 6
3- الدراسات الجزائرية 10

الفصل الثاني: العوامل المؤدية لانحراف الأحداث

تمهيد 16
المبحث الأول: ظاهرة الجنوح 17
المطلب الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الحدث 17
1 -انحراف الأحداث والأسرة، وأشكال نظام الأسرة..... 17
2 -العلاقة بين انحراف الأحداث والتفكك الأسري، التربوية، البيئة..... 18
المطلب الثاني: المستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة 21
المطلب الثالث: أثر المدرسة وجماعة الرفاق في جنوح الحدث..... 22
المطلب الرابع: الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة..... 25
المبحث الثاني: ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر 30
المطلب الأول: مرحلة الاستقلال وحجم الظاهرة آنذاك..... 30
المطلب الثاني: حجم وتطور ظاهرة الانحراف في الجزائر 31

المطلب الثالث: تشريع الأحداث في الجزائر 34

الفصل الثالث: الفقر وانحراف الأحداث.

تمهيد 41
المبحث الأول: مفهوم الفقر. 42
المطلب الأول: تعريف الفقر ومميزاته في الجزائر. 42
المطلب الثاني: أسباب الفقر 45
1- أسباب داخلية 45
2- أسباب خارجية 46
3- أسباب أخرى 46
المطلب الثالث: تأثير الفقر على الظاهرة الإجرامية 46
المبحث الثاني: مفهوم الحدث 48
المطلب الأول: الحدث في الشريعة الإسلامية 48
المطلب الثاني: الحدث في اللغة العربية وفي علم الاجتماع 49
المطلب الثالث: الحدث في العلوم القانونية 50
المبحث الثالث: الانحراف الأحداث 51
المطلب الأول: مفهوم الانحراف 51
المطلب الثاني: مفهوم انحراف الأحداث 52
1- المفهوم القانوني لانحراف الأحداث 52
2-المفهوم النفسي لانحراف الأحداث 54
3-المفهوم الاجتماعي لانحراف الأحداث 55
المبحث الرابع: مظاهر الانحراف: 56

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تمهيد: 60
I- المنهج المعتمد في الدراسة: 61
II- مجالات الدراسة: 62
1- المجال المكاني: 62
2- المجال الزمني: 63
3- المجال البشري: 63
III- مجتمع الدراسة: 63
IV- أدوات جمع البيانات: 63

1- الملاحظة: 64
2- الاستمارة:..... 64

الفصل الخامس: دراسة وتحليل النتائج

تمهيد: 66
1- توزيع خصائص عينة الدراسة:..... 66
2- عرض نتائج الفرضية: 74
المحور الثاني: انشغال الأبوين عن تربية الأبناء يساهم في انحرافهم. 88
المحور الثالث: الوسط الإجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه الحدث له دور في انحرافه. 102
3- اختبار فرضيات الدراسة: 112
خاتمة.....118
قائمة المصادر والمراجع.....120
الـــــملاحـــــق 125

فهرس الجداول

جدول رقم 1: عدد الحالات المعروضة في الفترة ما بين 1963 و1967. 30
جدول رقم 2: عدد الأحداث الذين اقترفوا جرائم على مستوى القطر في سنوات متفرقة..... 32
جدول رقم 3: النسبة المئوية للفتيات الجانحات بالنسبة للمجموع الكلي للجانحين لعامي 1971 و1980..... 33
جدول رقم 4: الأشخاص المعاقبون حسب فئات السنّ في الفترة ما بين 1997 و1999. 33
جدول رقم 5: توزيع عيّنة الدراسة حسب الجنس..... 66
جدول رقم 6: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب السن. 67
جدول رقم 7: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي. 68
جدول رقم 8: توزيع عيّنة الدراسة حسب الحالة العائلية. 69
جدول رقم 9: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الأقل من 18 سنة. 70
جدول رقم 10: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب عدد الأحداث المتمدرسين في الأسرة. 71
جدول رقم 11: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب. 72
جدول رقم 12: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأمّ. 73
جدول رقم 13: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب الحالة الاقتصادية للأسرة. 74
جدول رقم 14: نوع سكن الأسرة..... 75
جدول رقم 15: يمثل عدد الغرف. 76
جدول رقم 16: يمثل وجود فناء في المنزل. 77
جدول رقم 17: يمثل وجود سطح..... 78
جدول رقم 18: وجود جهاز تلفاز في المنازل. 79
جدول رقم 19: عدد الأجهزة في حالة موجودة. 80
جدول رقم 20: ملكية الطفل الأقل من 18 سنة لجهاز ذكي..... 81
جدول رقم 21: هل يخصص للطفل الأقل من 18 سنة مصروف يومي؟ 82
جدول رقم 22: في حالة الإجابة بلا من أين يأتي الطفل بمصروفه؟..... 83
جدول رقم 23: في حالة عدم علمك هل يسأل الطفل عن مصدر اقتناءه لأشياء جديدة؟ 84
جدول رقم 24: هل يوفر للطفل كل الأشياء التي يطلبها؟..... 85
جدول رقم 25: في حالة الإجابة بلا وعند عدم تلبية حاجته هل يرضى الطفل أم يسخط؟..... 86
جدول رقم 26: هل يضطر هذا الطفل في بعض الأحيان لأخذ أشياء من المنزل بدون إذن؟..... 87
جدول رقم 27: توزيع عيّنة الدراسة حسب مهنة الأب. 88
جدول رقم 28: توزيع عيّنة الدراسة حسب أوقات عمل الأب إن كان يعمل..... 89
جدول رقم 29: هل يقضي وقت كافي مع أبناءه؟ 90

جدول رقم 30: توزيع عيّنة الدراسة حسب مهنة الأم. 91
جدول رقم 31: توزيع عيّنة الدراسة حسب أوقات العمل إن كانت تعمل. 92
جدول رقم 32: هل تقضي أوقات كافية مع أبنائها؟ 93
جدول رقم 33: في حالة عمل كلا الأبوين أين يترك الأبناء..... 94
جدول رقم 34: من المسؤول عن الأبناء في حالة غياب الأبوين؟ 95
جدول رقم 35: هل تصل شكاوى من المدرسة بخصوص سلوك الأبناء إذا كانوا يدرسون؟..... 96
جدول رقم 36: هل يشكو الجيران سوء تصرف الأبناء في حين غياب الأبوين؟ 97
جدول رقم 37: في حالة الإجابة بنعم هل يعاقب الإبن؟ 98
جدول رقم 38: من الأقرب في علاقته مع الأبناء؟ 99
جدول رقم 39: هل سبق وناقشت مع أبنائك مشكلة ما؟ 100
جدول رقم 40: هل تعير اهتماما لتصرفاتك أمام أبنائك؟..... 101
جدول رقم 41: هل يوجد مرافق للترفيه في محيط الحي؟ 102
جدول رقم 42: في حالة الإجابة بـ نعم فما نوع هذا المرفق؟ 103
جدول رقم 43: في حالة الإجابة بـ لا فأين يقضي الطفل وقت فراغه؟..... 104
جدول رقم 44: هل الأماكن مكشوفة للعين؟ 105
جدول رقم 46: هل تعرف جماعة الرفاق التي يمضي وقته معهم؟ 106
جدول رقم 47: في رأيك هل تتناسب أعمارهم مع عمر سنّه؟ 107
جدول رقم 48: في أنت راض عن جماعة رفاقه؟ 108
جدول رقم 49: هل أنّ أحدا من رفقاء إبنك له علاقة في تغيير سلوكه؟ 109
جدول رقم 50: هل يغيّر سلوكه للأحسن أم للأسوء؟..... 110
جدول رقم 51: هل تتمنى لو أنّ طفلك لم يكبر في حيّ مثل هذا؟ 111

فهرس الأشكال

شكل رقم 1: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب فئة الجنس. 66
شكل رقم 2: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب فئة السنّ..... 67
شكل رقم 3: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي. 68
شكل رقم 4: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب الحالة العائلية. 69
شكل رقم 5: التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الأقل من 18 سنة. 70
شكل رقم 6: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب عدد الأحداث المتمدرسين في الأسرة. 71
شكل رقم 7: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب. 72
شكل رقم 8: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم. 73
شكل رقم 9: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الحالة الإقتصادية للأسرة..... 74
شكل رقم 10: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب نوع سكن الأسرة. 75
شكل رقم 11: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب عدد الغرف. 76
شكل رقم 12: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 4 77
شكل رقم 13: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 5. 78
شكل رقم 14: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 6. 79
شكل رقم 15: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 7. 80
شكل رقم 16: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 8. 81
شكل رقم 17: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 9. 82
شكل رقم 18: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 10. 83
شكل رقم 19: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 11. 84
شكل رقم 20: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 12. 85
شكل رقم 21: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 13. 86
شكل رقم 22: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 14. 87
شكل رقم 23: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب مهنة الأب. 88
شكل رقم 24: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب أوقات عمل الأب. 89
شكل رقم 25: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 17. 90
شكل رقم 25: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب مهنة الأم. 91
شكل رقم 26: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب أوقات عمل الأم. 92
شكل رقم 28: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 20. 93
شكل رقم 29: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 21. 94

شكل رقم 30: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 22. 95
شكل رقم 31: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 23. 96
شكل رقم 32: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 24. 97
شكل رقم 33: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 25. 98
شكل رقم 34: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 26. 99
شكل رقم 35: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 27. 100
شكل رقم 36: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 28. 101
شكل رقم 37: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 29. 102
شكل رقم 38: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 30. 103
شكل رقم 39: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 31. 104
شكل رقم 40: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 32. 105
شكل رقم 42: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 33. 106
شكل رقم 42: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 34. 107
شكل رقم 43: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 35. 108
شكل رقم 44: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 36. 109
شكل رقم 45: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 37. 110
شكل رقم 46: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 38. 111

مقدمة

مقدمة

جعل الله سبحانه وتعالى الأولاد زينة الحياة الدنيا فيقول في محكم تنزيله "المال و البنون زينة الحياة الدنيا" فما أجمل المرء عندما يكون له أولاد صالحين فبصلاح النشأ يصلح المجتمع و يستقيم. لأن الحدث هو مستقبل الأمة و عمادها لأنه دعامة المجتمع و رجل الغد.

تعد مشكلة جنوح الأحداث من المشكلات الجوهرية التي تجابه المجتمعات الحديثة، نظرا لكونها تمس فئة عمريه مهمة من فئات السكان، ألا و هي فئة الفتيان الصغار و المراهقين الشباب الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة سنة ،وهي ظاهرة اجتماعية، كانت وما تزال وستبقى موضوعا خصبا للباحثين في العلوم السلوكية، ذلك أنها تطرح مسألة السلوك الإنساني في أعلى درجات تعقيده، كما أنها ستبقى بمثابة التحدي الكبير للمهتمين بهذا الميدان من قانونيين، وعلماء اجتماع، وعلماء نفس وأطباء...

رغم من التقدم الهائل الذي حققته البشرية في المجالات العلمية، ورغم الازدهار الصناعي و الاقتصادي، و رغم الانتصارات الرائعة التي أحرزها الإنسان على قوى الطبيعة، فإنه مازال متأخرا في كفاحه ضد الجريمة و الجنوح، بل إن حجم هذه المشكلة يتضخم كلما أحرزت البشرية تقدما وتطورا ،ولعل مرد ذلك أن ما نجهله عن هذه المشكلة أكثر مما نعلمه، إلا أن الإيمان بالإنسان، والأمل في المستقبل، والثقة بمعطيات العلوم الإنسانية تشكل حافزا لمعالجة هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

فقد اختلفت نظرة التاريخ الاجتماعي إلى هذه الظاهرة، فقديما اعتبر الحدث الجانح مجرما آثما يستحق العقاب و الردع، و لهذا عوامل معاملة فيها الكثير من صنوف الإيذاء و القسوة، إلا أنه وبفضل كفاح و مثابرة الفلاسفة و المصلحين و المفكرين، و صراعهم الطويل مع الأفكار المتحفظة والقوانين الجامدة، تمكنوا من تحويل هذه القوانين عن فكرة الردع العام و الانتقام إلى فكرة الإصلاح والعلاج، بفضل ما بذله الباحثون من جهود ضخمة للكشف عن أسباب إجرام الأحداث والوصول إلي جذور هذه المشكلة الهامة وإرساء الحلول الكفيلة بالقضاء عليها أو الحد منها ما أمكن، ورغم تعدد التقسيمات التي وضعها هؤلاء لهذه الأسباب فإنها كلها تدور في فلك واحد، لأن إجرام الأحداث لا يخرج عن كونه وليد جملة عوامل تدفع الحدث إلي هوة الجريمة بعضها الداخلي خاص بالحدث ذاته وبعضها الأخر خارجي اجتماعي أو اقتصادي يتعلق بالوسط الذي يعيش فيه الحدث، خاصة إذا علمنا أن فئة الأحداث الأكثر عرضة واستجابة للمؤثرات الخارجية والعوامل المحيطة بهم، ذلك أنهم يتميزون بسلوكيات وطبائع خاصة تجعلهم في حاجة دائمة ومستمرة إلي رعاية و عناية ونوع خاص من المعاملة تشعرهم بالأمن والطمأنينة.

لا يخف على أحد أن الأحداث يعتبرون القاعدة الفتية في الهرم السكاني لمعظم الدول من بينها الجزائر و بالتالي تطرح في قضية جيل بأكمله و ما يرتبط به من مشكلات و تحديات للمجتمع ككل. مما يجعل من هذه الظاهرة مشكلة تستحق البحث و التقصي و إعارتها قدرا من العناية و الاهتمام، لكون الأحداث هم أبناء اليوم و شباب الغد وجال المستقبل. فلذا وجب معرفة أسباب جنوحهم لمعالجتهم أو لوقايتهم و كلها تنصب في محاولات لإدماجهم من جديد في المجتمع كخطوة ايجابية و يكونون بذلك دافعا لتطوره.

إن الفقر في المجتمع هو بمثابة القلب المريض في جسم الإنسان، وأن الآلام الناتجة عن ذلك القلب المريض تنشر في باقي أجزاء الجسم، حتى تصل به في آخر المطاف إلى فنائه، وهو نفس الحال للمجتمع الذي تصاب فيه خليته الأساسية بأخطر أمراض الحياة البشرية ألا وهو الفقر.

إذ يمثل الفقر إحدى الصور البارزة للواقع الاجتماعي الأسري للأسرة الجزائرية، التي تعاني من انتشار وتبلور الفقر فيها على مستويات متعددة، لذلك نحاول من خلال هذا البحث المتواضع المساهمة ولو بالقليل في إبراز مدى إسهام الفقر في زعزعة الاستقرار العائلي على العموم، وفي انحراف الأحداث نتيجة للفقر الحاصل في المجتمع. ولأجل ذلك قسمنا دراستنا هذه إلى جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، أما النظري فيه مجموعة فصول، الفصل الأول عنوناه بموضوع الدراسة وفيه الإشكالية، وكذا فرضيات الدراسة وأهمية الدراسة، بالإضافة إلى أسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني من فقد خصصناه للعوامل المؤدية لانحراف الأحداث، والذي يحتوي على ثلاثة مباحث وكل مبحث فيه مجموعة من المطالب، حيث تطرقنا انحراف الأحداث وأشكال نظام الأسرة ،وإلى ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر أثناء الاستقلال وبعدها، ثم تطرقنا إلى تشريع الأحداث في الجزائر، مراكز إعادة التربية، أنواعها، وأهدافها.

أما الفصل الثالث خصصناه إلى الفقر وانحراف الأحداث والذي يحتوي على ثلاث مباحث أيضا، حيث تطرقنا إلى الفقر من حيث مدلولاته ومعانيه وتبلوره في المجتمع، وإلى الأسرة، وإلى حجم الفقر ومميزاته في الجزائر، وكذا أسبابه الداخلية والخارجية، وتأثيره على الظاهرة الإجرامية، كما تطرقنا إلى تشخيص مفهوم البحث في اللغة العربية ومن الناحية القانونية، وإلى مفهوم الانحراف قانونيا ونفسيا واجتماعيا، وأهم مظاهره.

والجانب التطبيقي وفيه الفصل الرابع تحت عنوان الإطار المنهجي للدراسة ويشمل المجال البشري، والمجال المكاني والزماني، المنهج المعتمد في الدراسة، والأدوات المستخدمة في الدراسة، ثمّ الفصل الخامس والذي فيه تطرّقنا إلى عرض البيانات وتحليلها، ثم نتائج الدراسة. وختمنا الدراسة بخاتمة والتي حاولنا أن تكون مجموعة من الاستنتاجات.

الفصل الأول:الإطار النظري والمنهجي

1- الإشكالية: .....2.
2- فرضيات الدراسة: .....3.
3- أهمية الدراسة: .....3.
4-أسباب اختيار الموضوع:.....3.
4-1 أسباب ذاتية: .....3.
4-2 أسباب موضوعية: .....4.
5-أهداف الدراسة:.....4.
6- الدراسات السابقة: .....4.
6-1 الدراسات الأجنبية:.....4.
6-2 الدراسات العربية .....6.
6-3 الدراسات المحلية: .....10.

I- الإشكالية:

إن ظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية وجدت في المجتمعات واختلفت نظرة المجتمع إلى هذه المشكلة. حيث اعتبر الحدث المنحرف في المجتمعات القديمة أنه ويستحق العقاب، أما حديثنا فقد اختلفت نظرة المجتمع للحدث المنحرف حيث تبين أن الأحداث المنحرفة هم ضحية لظروف اجتماعية (الفقر مثلا) أدت بهم إلى الانحراف وبتالي تهيئة الظروف الاجتماعية بما يخدم التنشئة السليمة والصالحة لهؤلاء الأحداث وبتالي صنع مواطنين صالحين منهم. وبسب التقدم الحضاري والتكنولوجي الحديث فقد ازدادت هذه المشكلة خاصة في المجتمعات النامية مما أدى إلى المزيد من التفكك الأسري . فالأحداث هم نواة المجتمع البشري، ومرحلة الحداثة يتوقف عليها إلى حد بعيد بناء شخصيات وتحديد سلوكياتهم في المستقبل، وأي جهد يوجه لرعايتهم وحمايتهم هو في نفس الوقت تأمين لمستقبل الأمة وتدعيم لسلامتها، لذلك تعتبر رعاية الأسرة والطفولة العملية البناءة الأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور المتوازن البعيد عن الانحرافات والعلل الاجتماعية ،و القادر على الابتكار والتجدد المتمسك بالقيم والأخلاق الفاضلة.

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة قديمة العهد في المجتمعات، وعرفتها التشريعات في مختلف العصور عن طريق منع ارتكاب بعض الأفعال التي تشكل اضطربا وخطورة على المجتمع والعلاقات السائدة فيه . وتبرز مسؤولية الحدث في ذلك من خلال اعتباره أحد أفراد جماعته وأسرته فإذا ما أرتكب أحد ما من الجماعة جريمة أو جنحة يعتبر الطفل مسؤول كونه أحد أفراد الجماعة، وهناك مسؤولية شخصية إذا ما أرتكب هو نفسه تلك الجنحة أو الجريمة . ورغم عملية التغير الاجتماعي التي شملت المجتمعات فان هذه الظاهرة مازالت موضع الاهتمام لما تسببه وتثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية وإهدار للقيم والعادات وتهديد لسلطة القانون وقد دلت الدراسات والبحوث على أن الجريمة (جنحة) أكثر ما تكون شيوعا عند الصغار وأن معظم المجرمين البالغين قد بدءوا حياتهم الإجرامية منذ سن الحداثة.

يعود السبب الرئيسي لجنوح الأحداث انشغال الأهل عن رقابة أبنائهم، أو عدم استطاعتهم تقديم الرعاية الأبوية اللازمة لهم، وعدم وجود سلطة مؤثرة على الأطفال، بالإضافة لوجود مشاكل أسرية كالفقر والطلاق والتفكك الأسري. كما أن تأثير الهرمونات الجنسية في فترة المراهقة أثر كبير على توجه المراهقين نحو الإستقالالية واثبات الذات، وتضيف المشكلة بوجود مشاكل عاطفية أو كبت جنسي بين

الشباب. أما الفقر والبطالة والجهل في المجتمعات فلها تأثير كبير على المراهقين، والتي تنشر حالة من الإحباط والسخط بينهم.

والفقر هو السبب الأكثر انتشاراً في العالم، حيثُ يولد لدى المراهق الرغبة في تحقيق رغباته، مما يدفعه للسرقة والكذب. كما أن أبناء الأغنياء أيضاً هم فريسة للجنوح، حيثُ يتوجهون نحو المخدرات والقضايا الجنسية والعنف المفرط، وذلك ناتج عن نقص العاطفة المقدمة من الأهل أو لخلافات عائلية أو لانشغال الأهل بالأعمال العديدة .

فالفقر من أهم الظواهر التي تؤدي الأحداث للسلوكات المنحرفة وهذا هو موضوع البحث ومنه نطرح التساؤل الرئيسي الأتي: ما علاقة الفقر بانحراف الأحداث ؟

II- فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الرئيسية:

يعتبر الفقر هو الذي يدفع بالحدث للانحراف.

2- الفرضيات الفرعية:

- الحاجة والعوز يؤديان بالحدث للانحراف.
- انشغال الأبوين عن تربية الأبناء يساهم في انحرافهم.
- الوسط الاجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه الحدث لهما دور في انحرافه.

III- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

-الاهتمام بطبقة الإحداث بشكل خاص.

-بما أن الأحداث هم نواة المجتمع ومستقبله فالالتفات لهم يعني التخلص من مشاكل مستقبلية.

-معرفة الأسباب الأخرى التي هي وراء الفقر بنظرة عامة وشاملة.

IV- أسباب اختيار الموضوع:

1- أسباب ذاتية:

- تأثري واهتمامي بهذه الفئة العمرية.

-معايشة الوضع وملاحظة تفشي انحراف الأحداث بصورة كبيرة.

-الرغبة في الاطلاع على خبايا الأحياء التي تعيش ظواهر انحراف الأحداث.

2- أسباب موضوعية:

-بما أن اغلب الأحداث المنحرفين ينحدرون من الطبقة الفقيرة فدراسة هذا الموضوع مهمة.

-انتشار السلوكيات المنحرفة والجرائم بين الأحداث الفقراء يشكل ملفت للانتباه.

-غياب الوعي الأبوي في الأوساط الفقيرة نتيجة الظروف المزرية يجعل من الأولاد ضحية ومنحرفين.

-إهمال الأحياء الفقيرة من حيث الدراسة.

-تعتبر هذه الظواهر من أهم القضايا التي تحتاج إلى دراسة وتقصي حقيقتها.

V- أهداف الدراسة:

ككل بحث علمي لابد من أن تكون هناك أهداف من دراسته والأهداف من هذه الدراسة يمكن حصرها في الأتي:

-معرفة أهم المشاكل التي يخلفها الفقر المؤدية للانحراف الأحداث.

-الأمل في إصلاح ومعالجة الثغرات التي تؤدي بالحدث للانحراف.

-الكشف عن أهمية العلاقة بين الفقر وانحراف الأحداث داخل الأحياء الفقيرة.

-محاولة التعرف على العوامل المسئولة عن انحراف الأحداث في الأحياء الفقيرة.

-معرفة خصائص وأهم مشاكل الأحياء الفقيرة.

VI- الدراسات السابقة:

1- الدراسات الأجنبية:

- دور الضبط الاجتماعي في جنوح الأحداث:

وهي دراسة قام بها مارك لبلا من جامعة كندا سنة 1987 وكان الهدف منها محاولة إثبات أن الانحراف الشباب راجع إلى عدم وجود ضبط وتعديل جيد للسلوك الاجتماعي للأحداث. وتم اختيار عينة مكونة من370 مراهقا للإجابة على أسئلة استمارة عن الانحرافات والنشاطات التي 16 سنة مابين الذكور والإناث وقد تم – يقوم بها الأحداث، وتتراوح أعمار أفراد العينة ما بين12 اختيارهم بطريقة عشوائية من المدارس العمومية والخاصة وقام مركز صبر الآراء بجامعة بجمع الاستمارات وتم قياس الانحراف باستمارة تحتوي على 28 سؤالا وعدة أسئلة فرعية وخضع تحليل المعطيات للمراحل التالية:

-دارسة الارتباطات الداخلية بين مختلف متغيرات نفس المحور.

–تم دراسة ارتباط هذه المتغيرات مع الانحراف.

واتبع الباحث منهج المقارنة السببية لفهم الارتباط بين الجنوح وعمليات الضبط الاجتماعي. ووضع البحث عدة فرضيات مختلفة على النحو التالي:

–دراسة الروابط الاجتماعية:

أ –الاتصال العائلي

ب – الارتباط بالأولياء

ج –احترام الأساتذة

د – احترام الأشخاص أصحاب السلطة

هـ – احترام الرفقاء المنحرفين

ومن **النتائج** المتوصل إليها من خلال البحث هي أن سلوك الجانح ينتج عن نقص في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ويرجع الانحراف إلى تلك الروابط التي تعقد مع المجتمع الروابط الهشة مع الأشخاص وعدم الانضباط الكافي مع المؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يجعل تقبل ضغوطات الحياة أمر صعب.

هذا مع أن الروابط الصلبة مع أي مجتمع بالإضافة إلى النمو النفسي الطبيعي يجعل الحدث قادرا على تحمل الضغوطات الاجتماعية وبالتالي تحميه من الانحراف، وتجعله يؤدي دوره الاجتماعي كمراهق ناجح . ومن خلال نتائج الدراسة نرى مدى أهمية عامل الضبط الاجتماعي في تجنب الحدث الوقوع في الانحراف، فالأحداث الذين يعانون من نقص في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير قادرين على عقد علاقات اجتماعية صحيحة وخاضعة لقوانين المجتمع وهذا يعود بطبيعة الخال إلى إهمال الأسرة لدورها في مساعدة المراهق في الوصول إلى النمو النفسي الطبيعي الذي يمكنه من الخروج من القوقعة داخل جماعته الأولية هي الأسرة إلى الجماعة الثانوية وهي المجتمع مما يعطيه الصلابة والقدرة على تحمل المشاكل الاجتماعية التي قد تقود إلى الانحراف ونلاحظ مدى تأكيد الباحث على أهمية هذا العامل في جنوح الأحداث وهذا ما سنحاول معرفته في دراستنا ومدى تقاربهما[1].

– **قاطنة الأكواخ في بورتوريكو ومكسيكو دراسة قام بها لويس،** عرض لويس إطاره التصوري الذي حدد ثقافة الفقر التي انتشرت على نطاق واسع وجعل لها محددات وربطها بالأوضاع التي يعيشها الفرد في الأكواخ الظروف الإجتماعية القاهرة التي يعيشها الفقراء والتي لها مؤثرات على الطفل وعلى

[1] -Marc le blanc: une théorie intégrative de la regrattière de la délinquance annales de aucresson 1983,n°20 .

التنشئة في الوسط الذي يعيش فيه فيصحو أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم وللمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم.

لقد أولى لويس خصائص ثقافة الفقر أهمية خاصة في دراسته حيث أوضح أن هذه الثقافة من مجموعة العناصر الشائعة والمنتشرة في الأحياء المتخلفة وهي متعددة حيث نجد نقص المشاركة الفعالة وصعوبة اندماج فقراء الأحياء المتخلفة في المؤسسات الإجتماعية وكما نجدهم لا يساهمون في النظام الاقتصادي الأوسع ولا يشاركون في برنامج الرعاية البيئية أو غيرها من برامج الخدمات المتنوعة وكما نجد انه هناك حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية الممتدة الأمر الذي يضفي على ثقافة الفقر أبشع الهامشية المنطوي على مفارقة تاريخية وقلة الجمعيات الطوعية التي تقام في نطاق الأحياء المتخلفة ونجد عدم تنظيم العائلة وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال وهجر الزوج للزوجة، أما على أساس الفرد نجد جميع الخصائص الأساسية للشعور القويم بالهامشية والبؤس.[1]

2- الدراسات العربية

- سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة

لقد أجريت هذه الدراسة من طرف " عبد الرحمن العيسوي " سنة 1999، وتمت هذه الدراسة على عينة عددها 320 شابا، منها 110 من الأحداث الجانحين، ومنها 200 تلميذ من المدارس الثانوية، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما هي ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع الاسكندري ومشكلاتهم وعلاقتهم بالآباء والأمهات والإخوة والأخوات ؟ ما هي العوامل التي تكمن وراء فشلهم الدراسي؟ ما مدى تأثير البيوت المحطمة في حدوث الجنوح ؟ هل عامل الفقر سببا من أسباب الجنوح ؟.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ - أن معظم آباء الجانحين من أرباب المهن الطبقة الاجتماعية الدنيا.

ب - ينحدر الأحداث الجانحين من أسر تتميز بالعدد الكبير من الأفراد وضيق السكن.

[1]- اسماعيل قبرة، عبد الحميد ديلمي وسليمان بومدين، التصورات الإجتماعية ومعاناة للفئات الدنيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 200.

ج – أن معظم آبا الجانحين متقدمون في السن، ويعيشون تحت ظروف أسرية سيئة حيث تعاني معظم هذه الأسر من حالات الطلاق والانفصال أو وفاة أحد الوالدين أو زواج أحد الطرفين من شخص آخر.

د – أن معظم الأحداث يعانون من بعض الأمراض الجسمية والنفسية.

هـ – أن دخل أسر الأحداث ليس منخفضا لدرجة الحرمان ويمكن القول أنه دخل معقول.

و – هناك مجموعة من العوامل ساهمت في الفشل الدراسي للأحداث من بينها الهروب من البيت والتسرب المدرسي، ورفقاء السوء والحاجة المادية والتفكك الأسري.[1]

وقد استندت الدراسة على مقياس لمعيار Registrar–General ذي الطبقات الخمس طبقا المهنة، لتحديد الوضع الطبقي لعينة الدراسة، خاصة مهنة الأب، فإذا تعذر الحصول عليها تحل محلها مهنة الأم.

وقد سعت الدراسة أيضا إلى أن تكون عينة الدراسة متوازية بحيث تشمل أربعة مناطق، المنطقة الأولى تمثل الطبقة الوسطى، والطبقة الثانية تمثل الطبقة العاملة ثم منطقتين تعيش فيها الطبقتان الوسطى والعاملة لكن إحداهما تغلب عليها الطبقة الوسطى والأخرى تغلب عليها الطبقة العاملة.

وكان من أهم النتائج المتحصل عليها هي وجود علاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية وبين العنف والإضرار بالممتلكات ثم السرقة وسوء السلوك عموما، كما تبين أن الطبقات الاجتماعية أكثر المتغيرات ارتباطا بمعدلات الجناح الرسمية ثم يليها نمط التعليم المدرسي، وهذا يعني أن جناح الطبقة العاملة يفوق معدلات الجنوح في الطبقة الوسطى.

–معاملة الوالدين وعلاقتها بجنوح أبنائهم:

لقد أجريت هذه الدراسة من طرف " سعدي لفتيه موسى " في العراق سنة 1973 وكان الهدف منها هو معرفة أنواع المعاملة التي يتلقاها الأبناء من طرف الآباء والأمهات وذلك عند الأحداث الجانحين وغير الجانحين هذا مع معرفة الفروق في أسلوب معاملتهم وخاصة في عمر العاشرة واختلافها عن معاملتهم في السادسة عشر.

وقد تم إجراء هذه الدراسة في العراق واختار الباحث عينة متكونة من آباء وأمهات الأحداث الجانحين الذكور المحجوزين في المدرسة الاصطلاحية ببغداد وبلغ عدد المجموعة التجريبية 40عائلة

[1]– محمد الجوهري، السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

من مجموع 127 ، نسبة 31.5 وهي العينة التجريبية. وتضمن البحث عينة أخرى بنفس العدد من آباء وأمهات غير الجانحين من مناطق سكن المجموعة التجريبية نفسها وهي المجموعة الضابطة.

وتمت الدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في نتائج البحث كالمستوى الاقتصادي والحالة الاجتماعية (كالفقر) والصحية والمستوى الثقافي للوالدين، وأخذ كذلك بعين الاعتبار كيفية قضاء الوالدين أوقات فراغهم ومحال نوم الأطفال ومستوى الجيران الاقتصادي. وتضمن البحث ستة فرضيات:

1-يختلف آباء وأمهات الأحداث الجانحين وغير الجانحين في معاملتهم لأبنائهم عندما يكونون بعمر 10سنوات ،عنهم بعمر 16 سنة، لكن نتائج البحث لم تؤيد صحة تلك الفرضية .

2-يستخدم آباء وأمهات الجانحين أسلوب الدلال في معاملتهم لأبنائهم بالمقارنة مع آباء وأمهات غير الجانحين، ولم تؤيد نتائج البحث صحة تلك الفرضية.

3-يستخدم آباء وأمهات الجانحين أسلوب القسوة في معاملتهم لأبنائهم بالمقارنة مع آباء وأمهات غير جانحين أيدت النتائج صحة تلك الفرضية.

4-يستخدم آباء وأمهات الجانحين أسلوب الإهمال في معاملتهم لأبنائهم بالمقارنة مع آباء وأمهات غير جانحين،وأيدت نتائج البحث صحة الجزء الخاص بالآباء فقط ولم تؤيد صحة الجزء الخاص بالأمهات.

5-يستخدم آباء وأمهات غير الجانحين أسلوب الحزم مع العطف في معاملتهم لأبنائهم بالمقارنة مع آباء وأمهات الجانحين، وأيدت نتائج البحث صحة تلك الفرضية.

6-يظهر التضارب بين القسوة والدلال بين آباء وأمهات الجانحين في معاملتهم لأبنائهم بالمقارنة مع آباء وأمهات غير الجانحين وأيدت نتائج البحث صحة تلك الفرضية.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية المتعلقة بمعاملة الوالدين لأبنائهم وعلاقتها بجنوحهم حيث توصل الباحث إلى أن أولياء الجانحين يعاملونهم بالقسوة كما يستخدمون أسلوب الإهمال في تربية أبنائهم وخاصة الآباء مع إتباعهم لأسلوب التضارب بين القسوة والدلال في معاملتهم لأبنائهم.

وهذه الطريقة التربوية المتبعة من طرف آباء وأمهات الأحداث لها علاقة هامة بجنوحهم، وفي دراسة أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث بمدينة قسنطينة تم وضع هذا العامل من ضمن العوامل التي سأحاول الكشف عن مدى أهميتها في جنوح الأحداث في مجتمع الدراسة [1]

- الأحداث الجانحون:

أجريت هذه الدراسة من طرف " مصطفى حجازي " في لبنان سنة 1975 وهي دراسة نظرية ميدانية تتألف من المحاور التالية:

1-نظري: يعرض نماذج من النظريات الحديثة في دراسة الانحراف من الناحية النفسية والاجتماعية.

2-حاول الباحث رسم ملامح الإطار الاجتماعي لظاهرة انحراف الأحداث في لبنان وانتهج في ذلك سبيلا

علميا يتلخص في التحليل النقدي للإحصائيات المتوفرة عن الأحداث ثم قام باستجواب للعاملين في ميدان رعاية وتأهيل الأحداث الجانحين.

3-دراسة عيادية لمختلف فئات الجانحين من حيث خصائصهم الشخصية وديناميتهم النفسية ونوعية السلوك الجانح لديهم. وانتهى هذا التقسيم باستعراض الخصائص الأساسية للحدث الجانح في لبنان وهي خصائص تنطبق على نظيره في العالم العربي إلى حد بعيد.

واتبع الباحث منهجا قريبا من المنهج الأنثروبولوجي من أجل عرض الوقائع الحية، ثم حاول تفسيرها بشكل دينامي، فاستعرض في البداية آخر الإحصائيات التي حصل عليها من الستينات حتى تاريخ إجراء البحث ثم استعرض معطيات استمارة طبقها على الاختصاصين العاملين في الميدان مباشرة وبشكل يومي.

وهو يرى أن هؤلاء الأطفال يقومون بأعمال منتجة وانتفاعية ومخالفة للقانون بعض الشيء ثم يدرجون في الانحراف فيصلون إلى التصرفات الجانحة بشكل صريح وتتراوح أعمار هؤلاء الأحداث ما بين 15سنة ثم ينخرطون في الانحراف ويفرض الأقوياء منهم مكانتهم في الوسط الجانح ويصبحون –

[1]– سعد لفقيه موسى، معاملة الوالدين وعلاقتها بجنوح أبنائهم، دراسة ميدانية في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 1973 .

(13 18سنة) وتقل النسبة تدريجيا كلما تقدم السن، وتحتل نسبة السرقات البسيطة – رؤساء عصابات ، نسبة عالية جدا من الأفعال الجانحة ما بين 70إلى 90 بالمائة، من المجموع الكلي تبعا لمختلف التقديرات وهناك فئة أخرى تهتم بتهريب التبغ وبعض التصرفات المشابهة التي تؤدي إلى الكسب السريع والأفعال الجنسية المنافية للأخلاق وجنيات القتل إلى أنها أقل بكثير من السابقة ويلاحظ أن هناك عملية تطور للتدرج في الجناح حتى الوصول إلى درجة الاحتراف.

وتميل الدراسة إلى سهولة إصلاح الجانحين في لبنان والى عدم ترسخ الانحراف على مستوى البنية الشخصية فهم لا زالوا قابلين للسلطة المتفهمة كما أن درجة الانتماء الاجتماعي الأسري لا زالت كبيرة، وتؤكد الأبحاث العيادية هذا الرأي إلى حد بعيد.

كما تؤكد كثير من الايجابيات أننا أمام ظاهرة انحراف ذات طابع اجتماعي أساسي ينبع من انعدام الرعاية والحماية للطفولة وعدم توفر الظروف والتوجيهات بل التجهيزات المناسبة لتتمكن من التكيف المهني الذين يرجع% 50 والمدرسي والاجتماعي، وقد اتضح من النتائج المتحصل عليها أن نسبة المنحرفين انحرافهم إلى حالات المرض النفسي أو العقلي الصريح تظل ضئيلة جدا لا تتجاوز من مجموع الحالات ويتطابق هذا الرقم إجمالا مع المعطيات الإحصائية في البلدان الأخرى.

وقد أشار الباحث عدة مرات إلى أن نتائجه أو خصائصه التي يتصف بها الجانح الحدث في لبنان كثيرة

الشبه بخصائص الأحداث في الأقطار العربية والدراسة الحالية لبحث مشكلة الجنوح في مدينة قسنطينة

سوف تتحقق أو تنفي هذه المقارنة[1].

3- الدراسات الجزائرية:

- مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها:

أجريت هذه الدراسة على انحراف الأحداث في الجزائر سنة 1984 من طرف " محي الدين مختار "وهي دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية في مدينتي عنابة وقسنطينة، وقد اتبع الباحث فيها المنهج السببي المقارن لمقارنة مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين في السلوك، حيث تمت المقارنة بين مجموعة

[1]- مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون، دراسة ميدانية، نفسية اجتماعية، دار الطليعة، ط2 ، بيروت1975

ارتكبت أفعالا انحرافية مع مجموعة أخرى لم ترتكب تلك الأفعال، وذلك محاولة من الباحث لمعرفة العلاقة الممكنة بين السبب والنتيجة بملاحظة تتابع بعض الأحداث والبحث في البيانات عن العوامل السببية الممكنة.

وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مركز إعادة التربية في عنابة وقسنطينة، بالإضافة إلى عينة عشوائية ثانية من تلاميذ المرحلة المتوسطة بمدينة قسنطينة، وهم تلاميذ جاءا إلى المدرسة من أحياء شبيهة بالأحياء التي جاء منها أفراد المجموعة الأولى.

وقد بلغ عدد أفراد العينة 130حدثا منحرفا و 130حدثا عاديا وكانت أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات من الميدان هي الاستمارة والتي تضمنت 74 سؤلا رئيسا مفتوحا ومغلقا موجهة إلى الأحداث المنحرفين، استمارة ثانية احتوت 54 سؤلا رئيسيا موجهة للأحداث العادين.

وقد قام الباحث بوضع هذه الأسئلة باختبار الفرضيتين التاليتين:

1– إن انحراف الأحداث في الجزائر هو نتيجة لعدم الإشباع الكافي والسوي للحاجات المادية والحاجات

النفسية الاجتماعية للفرد.

2 –إن انحراف الأحداث في الجزائر هو نتيجة لعدم فعالية الضبط الرسمي وغير الرسمي على الحدث إلى الحد الذي يجعله واعيا بمدى القبول الاجتماعي لأفعاله. ومن النتائج المتحصل عليها هي:

–أن نسبة الانحراف ترتفع عند الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين15 و18سنة

كما أن للموطن الأصلي دور هام في الانحراف، كما أن ثلثي المجموعة المنحرفة أسرها تعيش في بيوت قصديرية أو من الطوب ومقابل كل أسرة للمنحرفين تعيش في شقة توجد أسرتان للأسوياء وهذا يعني كون المسكن مترابط وظيفيا مع مزيد من القابلية للانحراف ،حيث أن نسبة الأمية مرتفعة جدا في آباء وأمهات المنحرفين .

وقد كشفت الدراسة أن مهنة الأب ليست بذاتها مؤشرا من مؤشرات الانحراف، وإنما الانتقال من مهنة إلى أخرى أي من مهنة الزراعة إلى الصناعة، هي في الغالب عامل مساهم في حدوث الانحراف. وقد توصل الباحث إلى أن مهن آباء وأمهات الأحداث عموما مهن بسيطة تتوزع بين الأعمال الزراعية والصناعية العادية وعلى العموم فان الباحث قد أكد في الختام على أن هناك نزعات قوية في هذا المجال تتجه نحو:

1-المنشأ الايكولوجي يميل إلى الزراعة لدى مجموعة الأحداث المنحرفين، أي أن أسرهم هاجرت إلى المدينة، ويبدوا هذا العامل من خلال مكان الميلاد، نوع السمن، كذلك المستوى التعليمي.

2- إن الأعمال (المهن) التي يقوم بها الآباء لدى المجموعتان المجموعة المنحرفة تنحصر في الأعمال الزراعية في الغالب والخدمات العادية مما يشير إلى أن مستوى الدخل ضعيف ولا يكفي لتغطية متطلبات وحاجيات الحياة اليومية.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم الإشباع المادي والمعنوي لحاجيات الحدث يجعله ينحرف عن قيم ومعايير المجتمع فالمهن التي يمارسها أولياء الأحداث هي مهن بسيطة وذات دخل ضعيف لا يمكنهم من تلبية مختلف متطلبات أبنائهم مع أن معظمهم ذا أصل ريفي هاجر إلى المدينة مما يجعل من مسألة التكيف أمر صعب لدى هذه الأسر لاختلاف الحياة في الريف عن المدينة، إذن فعامل الهجرة وضعف المستوى الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث في هذه الدراسة.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة سنعمل على معرفة مدى التقارب ببين نتائجها والنتائج

المتحصل عليها في دراستنا.[1]

- الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب:

أجريت هذه الدراسة على الأحياء غير مخططة في مدينة قسنطينة سنة 1982 من طرف " علي بوعناقة "وهي دراسة غير مباشرة يعني أنها لا تعالج مشكلة الجنوح بطريقة مباشرة وهي دراسة ميدانية، اتبع فيها الباحث المنهج السببي المقارن، من أجل معرفة ما إذا كان الميل إلى الانحراف أكثر انتشارا عند الأفراد الذين تعرضوا لعدم الإشباع التام أو شبه التام لحاجتهم الاجتماعية والنفسية والجسدية وتنمية قدراتهم من حالة الركود والخمول إلى حالة العمل والإنتاج.

وقام الباحث باختيار عينة عشوائية من سكان الأحياء القصديرية والفوضوية بالإضافة إلى عينة 22سنة، وقد بلغ - ثانية من الأحياء المخططة في قسنطينة وتتراوح أعمار أفراد العينتين ما بين)

[1]- محي الدين مختار، مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية في عنابه وقسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية1985-1984

12عدد أفراد كل عينة 150 فردا. وكانت أهم الأدوات المستخدمة في هذا البحث لجمع البيانات من الميدان هي الاستمارة والتي

احتوت على 52 سؤالا رئيسيا وأسئلة فرعية وقد وضعت هذه الأسئلة بفرعيها للاختبار الفروض التالية:

1- يمكن أن يخلق الاحتقان السكني بالأحياء غير المخططة توترا نفسيا لدى الشباب.

2- قد تهيئ الأوضاع الاجتماعية المضطربة للأسرة داخل هذه الأحياء سبل الانحراف.

3- يمكن أن تدفع الظروف الاقتصادية للأسرة داخل الأحياء غير المخططة الشباب إلى الانحراف.

وكانت النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث على النحو التالي:

-إن شباب الأحياء غير المخططة يعانون من احتقان سكني واضح وليس للشباب أي ارتباط انفعالي ايجابي بمنزله مما يجعله يندفع إلى قضاء معظم يومه خارج البيت في الغالب متسكعا في الشوارع هاربا من السكن الذي يشعر بالضيق فيه.

وقد كشف البحث عن ارتفاع نسبة المشاجرات في الأحياء غير المخططة حيث يحصل الشباب منها على نصيب وافر من الشتائم توجه إليهم واهانات أو ضرب إلى غير ذلك.

إن كل الظروف السكنية (الايكولوجية) والظروف الأسرية الاجتماعية تتعاون في جعل أحوالهم الحياتية أكثر صعوبة من الشباب في الأحياء المخططة.

وتظهر علامات الانحراف لدى الشباب كالإدمان النسبي على تناول السجائر، كما تنتشر كذلك في الأحياء غير المخططة أفعال تعتبر مخلة بالأعراف التربوية والاجتماعية كالقمار وممارسة السرقة وانتشار شرب الخمر، وضعف التعلق بالشعائر الدينية، كما تزداد السرقات والمشاجرات في الأحياء القصديرية بشدة مما يخلق بينهم قلقا نفسيا أكبر يمهد لظهور بذور الانحراف بالنسبة للذين يحصلون على المال بطرق ملتوية لشراء السجائر والخمر وغير ذلك.

إن هذه النتائج تؤكد أن شباب الأحياء غير المخططة من أكثر الشباب ميلا إلى الإهمال والابتعاد عن الالتزام بالشعائر الدينية مما يجعلهم أكثر استعدادا للانحراف من الآخرين.

كما أن شباب هذه الأحياء غير منحرفين حسب المعنى الدقيق للانحراف لكنهم على وشك الانحراف أو هم على عتبة الانحراف، فهم مطرودون من المدرسة ويبحثون عن عمل، فإذا لم يحصلوا عليه

فسيصبحون منحرفين غالبا وفي هذه الدراسة يمكننا القول أم الباحث قد أكد على أهمية عامل الهجرة والحراك الاجتماعي، مع الظروف السكنية التي تشكل التربة الخصبة للانحراف[1].

[1]– علي بوعناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1982_1983.

الفصل الثاني: العوامل المؤدية لانحراف الأحداث

تمهيد:.....16.

المبحث الأول: ظاهرة الجنوح:.....17.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الحدث: .....17.

1 –انحراف الأحداث والأسرة، وأشكال نظام الأسرة: .....17.

2 –العلاقة بين انحراف الأحداث والتفكك الأسري، التربوية، البيئة:.....18.

المطلب الثاني: المستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة:.....21.

المطلب الثالث: أثر المدرسة وجماعة الرفاق في جنوح الحدث:.....22.

المطلب الرابع: الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة .....25.

المبحث الثاني: ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر .....30.

المطلب الأول: مرحلة الاستقلال وحجم الظاهرة آنذاك.....30.

المطلب الثاني: حجم وتطور ظاهرة الانحراف في الجزائر: .....31.

المطلب الثالث: تشريع الأحداث في الجزائر: .....34.

تمهيد:

إن ظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية وجدت في المجتمعات واختلفت نظرة المجتمع إلى هذه المشكلة، حيث اعتبر الحدث المنحرف في المجتمعات القديمة أنه ويستحق العقاب، أما حديثا فقد اختلفت نظرة المجتمع للحدث المنحرف حيث تبين أن الأحداث المنحرفة هم ضحية لظروف اجتماعية أدت بهم إلى الانحراف وبتالي تهيئة الظروف الاجتماعية بما يخدم التنشئة السليمة والصالحة لهؤلاء الأحداث وبتالي صنع مواطنين صالحين منهم.

وبسب التقدم الحضاري والتكنولوجي الحديث فقد ازدادت هذه المشكلة خاصة في المجتمعات النامية مما أدى إلى المزيد من التفكك الأسري. فالأحداث هم نواة المجتمع البشري، ومرحلة الحداثة يتوقف عليها إلى حد بعيد بناء شخصيات وتحديد سلوكياتهم في المستقبل، وأي جهد يوجه لرعايتهم وحمايتهم هو في نفس الوقت تأمين لمستقبل الأمة وتدعيم لسلامتها، لذلك تعتبر رعاية الأسرة والطفولة العملية البناءة الأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور المتوازن البعيد عن الانحرافات والعلل الاجتماعية، والقادر على الابتكار والتجدد المتمسك بالقيم والأخلاق الفاضلة.

المبحث الأول: ظاهرة الجنوح:

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة قديمة العهد في المجتمعات، وعرفتها التشريعات في مختلف العصور عن طريق منع ارتكاب بعض الأفعال التي تشكل اضطرابا وخطورة على المجتمع والعلاقات السائدة فيه.

وتبرز مسؤولية الحدث في ذلك من خلال اعتباره أحد أفراد جماعته وأسرته فإذا ما ارتكب أحد ما من الجماعة جريمة أو جنحة يعتبر الطفل مسئول كونه أحد أفراد الجماعة،وهناك مسؤولية شخصية إذا ما ارتكب هو نفسه تلك الجنحة أو الجريمة.

ورغم عملية التغير الاجتماعي التي شملت المجتمعات فان هذه الظاهرة مازالت موضع الاهتمام لما تسببه وتثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية وإهدار للقيم والعادات وتهديد لسلطة القانون وقد دلت الدراسات والبحوث على أن الجريمة) جنحة، أكثر ما تكون شيوعا عند الصغار وأن معظم المجرمين البالغين قد بدءوا حياتهم الإجرامية منذ سن الحداثة.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الحدث:

تندرج العوامل المؤدية إلى الجنوح ضمن فئتين: الفئة الأولى وتتكون من العوامل التي تتصل بذات الحدث وتكوينه العقلي والنفسي وتسمى بالعوامل الداخلية، والفئة الثانية تتكون من الظروف البيئة الخاصة والبيئة العامة وتسمى بعوامل البيئة أو العوامل الخارجية.

لعل من أبرز العوامل الاجتماعية الخارجية التي قد تؤدي إلى انحراف الحدث هي العوامل الأسرية، وطبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة، ولما للأسرة من عميق الأثر في هذه الظاهرة، فقد تم تناول العوامل . الاجتماعية من خلال الأسرة

1 –انحراف الأحداث والأسرة، وأشكال نظام الأسرة:

تتمثل أهمية الأسرة في كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل منذ الولادة وتستمر معه مدة قد تطول أو تقصر، وتعتبر السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل من أهم السنوات في اكتساب الطفل). للصفات والخصائص الاجتماعية الأساسية والدعائم الأولى للشخصية فالأسرة مسؤولة عن بناء شخصية الطفل وبالتالي عن نمط سلوكه وقيمه وغرس الصفات والأخلاق الحميدة فيه وهناك عدة دراسات تناولت أسباب الجنوح وعلاقته بالأسرة وكذلك دور الأسرة المتفككة بالانحراف السلوكي، وبعض هذه الدراسات ترى أن الأسرة المفككة لها دور فعال في تكوين السلوك الإجرامي لدى الطفل وبعضها يرى

خلاف ذلك. وتعتبر الأسرة من أهم الجماعات الأولية بالنسبة لتربية الطفل وتوجيهه والاهتمام به، لذا فان الأسرة تؤثر على تكوين شخصية الحدث، ورسم مستقبله، فهي تعد بمثابة الخلية الأولى لأي مجتمع .[1]

مما لا شك فيه أن تفكك العائلة وانشغال الوالدين بالعمل قد يؤدي إلى تفكك في بنيان الأسرة بسبب انتشار الخلاف الذي يؤدي إلى الطلاق أحيانا بين الوالدين.

وعلى سبيل المثال فان الأسرة التي تكون الأم هي المسؤولة فيها، فان الطفل يفتقر إلى النموذج المثالي للسلوك المتوقع من طرف الشخص البالغ ،وهذا ربما يعرض الحدث لمشاكل في سلوكه عندما يحاول هذا الحدث البرهنة على رجولته . لذلك فالمحافظة على جو الوئام والانسجام والتفاهم داخل الأسرة من أهم العوامل الباعثة على أبعاد عوامل القلق والاضطراب والانحراف لدى الأحداث، وذلك لوجود قول شائع هو أن " الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات[2]."

2 –العلاقة بين انحراف الأحداث والتفكك الأسري، التربوية، البيئة:

يقصد بالتفكك الأسري من الناحية الاجتماعية :انفصام الروابط الأسرية الذي قد ينتج من الطلاق أو الهجر، والشقاق والصراع في الأسرة .ونظرا لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد، فقد قام كثير من الباحثين بدراسة بين التفكك الأسري والجنوح، ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما بين دراسة وأخرى، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وصفاته ومميزاته[3] ، وكذلك لاختلاف طرق جمع البيانات وتحليلها، فقد أثبت الدراسات أن نسبة % 70 إلى90% من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابها التناقض وعدم الانسجام بين أفرادها فالحدث عندما يفتح عينيه في بيت تسود فيه الخصومة والشجار بين الوالدين، فمن الحتمي أن يترك البيت القائم ويهرب من محيط الأسرة الموبوءة ليبحث عن رفاق، مما يمهد له سبل الانحراف .وعلى الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب لا كننا نعني الفطام هنا بمعناه المعروف، لكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين وأن لا يظل عالة على الأسرة، مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابهما في المنزل وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل[4]. وتعني هذه

---

[1]– غباري محمد سلامة، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990، ص 112.

[2]– غباري محمد سلامة، مرجع سابق، ص 137.

[3]– الطخيس، ابراهيم عبد الرحمان، دراسات في علن الاجتماع الجنائي، دار العلوم، الرياض، ط2، 1994، ص 222.

[4]– حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة1966 ، ص118

الظاهرة أن هناك تقصير من قبل الأسرة والمجتمع في توجيه هذا الجيل الناشئ، وهذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة وتبدو انعكاسا للحياة العصرية وما يشوبها من سوء التنظيم . الاقتصادي والاجتماعي وتفكك بناء الأسرة المادي والمعنوي وما يتبعه من انحلال في القيم والأخلاق.[1]

- العلاقة بين انحراف الأحداث والتربية:

يمكن أن يكون الوالدان مصدر أمان وعطف وثقة بالنسبة للحدث، كما يمكن أن يكونا سببا لخيب أمله وكبته وذلك من خلال أسلوب المعاملة التربوية التي يتلقاها الحدث سواء كان ذلك عقابا أم ثوابا .كما أن التفاوت في المعاملة داخل الأسرة يمكن أن يولد لدى بعض الأحداث الرغبة في التفشي والانتقام وخاصة إذا اتبعت هذا الشعور عوامل أخرى قد تؤدي بالحدث إلى الانحراف، فمواقف الوالدين من الأبناء لها أهمية خاصة إذ يجب ألا تثير معاملتهم الضغينة في نفوس الصغار، كما يجب ألا تتسم بعدم العدالة، ويجب التأكيد على أهمية حاجات الطفل للحب والأمان وتأكيد الذات، فعند عدم إشباعها قد تنفجر بصورة أو بأخرى بشكل عدواني ضد المجتمع .[2]

كما أن التكيف داخل الأسرة يتوقف عليه التكيف مع المجتمع المدرسي والمهني في المستقبل) أن حب الأبوين شرط من شروط شعوره بالأمن وهو ليس Mary Buel Sayles وترى العالمة بأقل أهمية من وجود الوفاق بينهما وأن أسباب تمزق حياة الطفل الداخلية وجود النزاع الظاهر بين الأبوين وحتى النزاعات الداخلية التي يظن الأبوان أنها خافية على الأطفال تسبب لهم اضطرابا عنيفا[3] .

كما أن الكثير من الجانحين هم نتاج الأسر التي يسودها الخلق الساقط وتنعدم فيها القيم الروحية والمثل العليا ومثل هذه الأسر تكون فيها مجرد من معاني الشرف والفضيلة أو السلوك الطيب وتصبح فيها الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا، لا يرى فيه أفراد الأسرة غضاضة، ولا يحسون فيه معنى الخطيئة فإذا أدرك الحدث أن أباه سارقا أو قاتل أو تاجر مخدرات مثلا وأن أمه مستهترة أو بائعة هوى، فقد تتحطم فيه المقومات الأخلاقية والأساسية وتضعف فيه القوى الرادعة، فيتجه بأفكاره نحو الرذيلة وعدم احترام القانون ويعمد إلى محاكاة أفعالهما بصورة شعورية أو غير شعورية، فالدرس الذي تلقيه الأسرة). على أبنائها الصغار ليس وسيلته الكلمة فقط بل القدوة، والطفل قبل أن يتعلم يقلد [4].

---

[1]- جعفر محمد علي، الأحداث المنحرفون، المؤسسة للدراسات، بيروت، 1997، ص 30.

[2]- المرجع نفسه، ص 30.

[3]- نفسه، ص 30.

[4]- نفسه، ص 37.

- علاقة البيئة بانحراف الأحداث:

يرى علماء الاجتماع أن الانحراف ينشأ عن البيئة دون أي تدخل للعمليات النفسية المعقدة ويصفون الأحداث المنحرفين بأنهم ضحايا ظروف خاصة اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي. إن انحراف وجنوح الأحداث يرجع غالبا إلى البيئة الفاسدة التي يعيشون فيها،ولكن لماذا ينحرف بعض الأحداث دون غيرهم؟

للإجابة عن هذا السؤال :فان من المستحيل أن تتطابق الظروف والمؤثرات المحيطة باثنين من الأحداث، ومهما تشابهت العوامل الرئيسية التي يصادفها كلا منهما، فانه لابد أن تكون ثمة فروق ولو بسيطة بين ظروف كل حدث، وهذه الفروق هي التي تؤدي إلى الاختلاف بينهما في قوة المقاومة أو قوة الاستجابة، بالتالي فإنها تؤثر على مدى رغبة كل منهما في إطاعته النظم الشرعية واحترام المعايير المألوفة، ومن هنا ينحرف أحدهما ويبقى الأخر سويا . فانحراف الصغار يرجع في الغالب إلى عوامل البيئة، وأهمها عدم رعاية الوالدين وتأثيرهما السيئ أحيانا، لأن الحقيقة هي أن انحراف الأحداث تعبير عن فشل الوالدين في تربيتهم والإشراف على توجيههم، وتقوية الشعور بالمسؤولية عند الأهل يكون أفضل بكثير من إلقاء عبء تربية الصغير على الغير [1] .

وإذا ما أردنا فهم فرد واتجاهاته فيجب النظر إليه من خلال علاقاته بالعالم الخارجي، بالتالي فان جنوح الأحداث غالبا ما يعود إلى البيئة السيئة التي نشأ وترعرع فيها ووجود الطفل في بيئة أسرية غير ملائمة ربما يكون من الأسباب ذات العلاقة الوطيدة في إيجاد البيئة الملائمة للانحراف السلوكي، ولكنه هناك عوامل أخرى تساعد على الانحراف مثل مدى استجابة الطفل لتلك الظروف.إن الأسرة هي البيئة الطبيعية لنشوء الأطفال، وقد أثبتت التجارب التي قام بها كثير من العلماء أن الأسرة هي أفضل نظام يوفر للأطفال العوامل النفسية والثقافية ووجود الطفل في بيئة أسرية غير ملائمة ربما يكون من الأسباب ذات العلاقة الوطيدة في إيجاد البيئة الملائمة للانحراف السلوكي، ولكنه هناك عوامل أخرى تساعد على الانحراف مثل مدى استجابة الطفل لتلك الظروف .إن الأسرة هي البيئة الطبيعية لنشوء الأطفال، وقد أثبتت التجارب التي قام بها كثير من العلماء أن). الأسرة هي أفضل نظام يوفر للأطفال العوامل النفسية والثقافية.[2]

[1]- محمد عبد القادر قواسمية، مرجع سابق، ص110

[2]- المرجع نفسه، ص 30

المطلب الثاني: المستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة:

هناك نوعان من الثقافة التي تخص الأسرة وهما:

أ –ثقافة عامة : وهي شاملة للفرد والجماعة التي ينتسب إليها، يرثها أو يكتسبها بحكم أنه فرد في هذه الجماعة.

ب –ثقافة خاصة :يكسبها الفرد من حياته اليومية ومجتمعه وبيئته التي درج فيها.وهذه الثقافة تطبع الإنسان بطابع خاص يميز جماعته عن غيرها من الجماعات، ويميز شخصه عن غيره من الأشخاص ويكون من شأنها أن يشعر ويفكر ويقدر على أساليب متعددة، وأن يتشبع بآراء ومعتقدات وتقاليد، وأن يكتسب من أنواع السلوك والمعاملة والعادات ما يرفع أو يخفض من احتمالات اصطدامه بالنظم والقواعد الاجتماعية .الموضوعة وطبيعة هذه الثقافة تنقسم إلى:

* العوامل الحضرية :وهي العوامل المتصلة بالثقافة العامة للجماعة.

* العادات والتقاليد :ويقصد بها أنماط من الاعتقادات والسلوك المجتمعية والتي تتحدر من السلف إلى الخلف على مر حقب طويلة، وتحظى بالقداسة والاحترام دون حاجة إلى مناقشتها أو إخضاعها للتفكير)... كالأخذ بالثأر أو الانتقام للعرض... الخ

* المدينة :وهي اللباس الخارجي للمجتمع، مبناها النمو العلمي والتحكم في قوى الطبيعة ورفع المستوى المادي وجعلها أكثر رفاهية.[1]

– المستوى الاقتصادي للأسرة:

بالرغم من أن الدراسات والبحوث التجريبية التي أجريت على علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث لم تصل إلى نتائج حاسمة من حيث إظهار نوع الارتباط ودرجته بين ظاهرتي الفقر والانحراف إلا أن الملاحظات المفردة تؤكد أن جانبا كبيرا من الأحداث المنحرفين يجدون مجالات التفريغ في المناطق المختلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية غير ملائمة، ومع ذلك لا يعني أن الفقر يؤدي بالضرورة إلى الانحراف إلا أنه يتفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في إحداث الانحراف ولهذا لا يمكن إغفال هذا العامل كمقوم أساسي من المقومات البيئية الداخلية في الانحراف .[2]

[1]– جعفر علي، مرجع سابق، ص30.

[2]– المغربي السعيد، انحراف الصغار، دار المعارف، القاهرة، 1997، ص 152.

ومن الضروري أن يضع الباحث في اعتباره أهمية الاستقرار المادي للأسرة وكفاية الدخل في إشباعه الطمأنينة وتأكيد القيم الأخلاقية التي يمكن أن تهز تحت تأثير الحرمان من الضروريات المادية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية فالفقر إن كان تأثيره في الانحراف بصورة مباشرة لا يظهر إلا بوجود انهيار سابق أو لا حق في المقومات الأخلاقية العامة، إلا أنه يعتبر العامل المساعد في ظهور الانحراف مع كثير من العوامل الأخرى، ومعنى هذا أن غياب هذا العامل يعني أن يحجب الانحراف عن الظهور إذا ما أمكن علاج العوامل الأخرى أو التخفيف من حدتها .[1]

المطلب الثالث: أثر المدرسة وجماعة الرفاق في جنوح الحدث:

تمثل المدرسة التي أنشأها المجتمع وعهد إليها بمسؤولية وإعداد أفراده للحياة الاجتماعية والمدرسة وبذلك تكون ذات أهداف محددة مشتقة من فلسفة المجتمع وثقافته وإمكانياته وخططه المستقبلية وطبيعة العصر وخصائص المتعلمين في المرحلة التعليمية المرتبطة بالمدرسة وفي قيام المدرسة بهذا الدور تعتمد (على المتخصصين من المعلمين والإداريين)

وبما أن المدرسة هي المؤسسة المختصة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم صغاره نيابة عن الكبار الذين منعتهم مشاغل الحياة وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية صغارهم لذا فوظيفتها تتمثل في:

أ –تبسيط التراث الثقافي وخبرات الكبار وتقديمها في نظام تدريجي يتفق مع قدرات الأفراد.

ب –تنقية وتطهير التراث الثقافي مما يفسد نمو الطفل ويؤثر في تربيته تأثيرا سلبيا، حيث أن عمل البيئة المدرسية هو حذف كل ماهو غير ملائم من البيئة الخارجية كي لا يؤثر في عادات الطفل واتجاهاته.

ج – توفير بيئة اجتماعية أكثر اتزانا من البيئة الخارجية مما يؤثر في تنشئة التلميذ وتكوين شخصيته تكوينا

يمكنه من التفاعل والتكيف مع المجتمع والعمل على تطويره.

إن البيئة الاجتماعية خارج المدرسة تضم جماعات عديدة متباينة ولكل من هذه الجماعات أهدافها ونظمها وعلاقتها التي تنعكس في تأثيرها التشكيلي لشخصيات أعضائها، إن اختلاف هذا التأثير وتعارضه وعد اتزانه يؤثر في قدرة التلميذ على التكيف مع المجتمع الكبير.

[1]– محمد طلعت عيسى آخرون، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، القاهرة، مكتبة مخيمر، بدون طبعة، ص151

فالطفل حيث ينشأ في جماعته الأولى وهي الأسرة ثم ينتقل إلى جماعة أخرى كجماعة الأصدقاء أو النادي، فانه يعاني من صعوبة التكيف مع الجماعة الجديدة نظرا لانطوائه داخل جماعته الأصلية لكن البيئة المدرسية توجد الاتزان بين العناصر المختلفة والأوضاع المتعارضة في البيئة الخارجية وتعمل على تحرير الفرد من الانطواء داخل جماعته ليدخل بعد ذلك في معترك الحياة الأوسع وتلعب المدرسة دورا متميزا في حياة الحدث، ليس فقط بوصفها قوة وقائية يمكن أن تحول بين الحدث وبين الجنوح، أو كقوة علاجية من الممكن أن تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا جنح، ولكنها أيضا قد تكون سببا في خلق بعض حالات الجنوح، ولا غرابة في ذلك فهي البيئة الخارجية الأولى التي يصادفها الحدث بعيدا عن عائلته مجردا من الاطمئنان العاطفي الذي شب عليه داخل أحضان أسرته يلتقي فيها بصنوف غير محددة من الأطفال الذين نشئوا في بيئات عائلية متباينة، يحملون نزعات وأهواء مختلفة، لا تستبعد أن يكون بينهم الجانح أو من هو في طريقه إلى الجنوح، كما يلتقي فيها بمن سيلعبون دورا كبيرا في توجيهه وبناء شخصيته بعد والديه، وهم معلموه وأساتذته وهنا تلعب المخالطة والمحاكاة دورهما البارز في تحديد معالم شخصيته.

فالمدرسة إذن هي المحك الأول الذي تقاس به قدرة الحدث أو عدم قدرته على التكيف مع مجتمع يسوده النظام والقواعد الملزمة التي يتعرض الحدث للعقاب إذا خالفها، ويكون عقابه بواسطة سلطة أخرى خلاف سلطة والديه، وهو يتذوق في المدرسة لأول مرة طعم القوة التي تسود العالم الخارجي بالنسبة لمجتمعه العائلي الصغير تلك القوة التي تفرض عليه أوضاعا سلوكية لم يسبق له أن صادفها من قبل، وفيها يتعرض لأنواع من العقوبات والجزاءات لم يألفها من قبل وقد تعتريه الدهشة إذ يجد حتى والديه عاجزين عن حمايته منها، فالمدرسة بالنسبة للحدث تجربة جديدة، فلا بد وأن تكون ذات أثر فعال في سلوكه وفي بناء شخصيته . ومن هنا فان رسالة المدرسة لا يجب أن تقف عند حد تلقين الطلاب العلوم المجردة، ذلك أن التعليم ليس فضيلة أخلاقية بحد ذاته بقدر ما هو قوة يمكن للشخص أن يستخدمها للنفع والضرر[1]

- أثر جماعة الرفاق:

تعتبر جماعة الرفاق أو ما يطلق عليه اسم الشلة عبارة عن" جماعة صغيرة " تتوفر فيها العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين أعضائها وتتكون من أشخاص ينتمون إلى مراكز اجتماعية واحدة ويتفقون فيما

[1]– سميرة أحمد السيد، علم اجتماع التربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 73.

بينهم). على استبعاد الأفراد الآخرين من الجماعة إلا أن الزملاء أو الرفقاء في الدراسة أو الحي أو الجيرة يعتبرون مؤثرات خارجية لهل درجة من). الأهمية، إلا أن هذه الجماعة عادة ما تمتاز بالقوة والتماسك فيكون الحدث منقادا لأوامرها وأحكامها) وبمجرد أن ترتكب هذه الجماعة أول عمل يتنافى وقيم المجتمع ومعاييره الاجتماعية فإنها تفقد مقومات الضبط الذي كانت تشعر به في بداية تكوينها.

ويلاحظ أن أثر جماعة الرفاق يتمثل غالبا في تهيئة الجو الملائم للحدث أين يشعر بالحرية والانطلاق خاصة إذا كان جو البيت والمدرسة مشحون بضغوط انفعالية تحرم الطفل من التمتع بحرية التعبير عن رغباته بممارسة كل ما حرم منه ليشعر بمتعة بالغة بانضمامه لهذه الجماعة.

هذا مع أن الحدث بحاجة ماسة إلى اللعب وإقامة علاقات اجتماعية مع أقرانه لكي يمضي معهم أوقات فراغه، خاصة إذا لم يجد في المنزل وسائل للعب والترفيه، أمّا إذا لم يكن للأسرة علاقة باختيار أصدقائه فمن الحتمي أن يعمل من الشارع مسرحا لنشاطه التلقائي فالشارع به الكثير من الإغراءات الدافعة إلى تبني السلوك المنحرف، ففي أوقات الفراغ غالبا ما يمضي الحدث جل وقته في اللعب مع أقرانه سواء كانوا من نفس سنه أو من هم أكبر منه وفي ذلك تعويضا له، لأن يكون نوعا من الصداقة بالصغار الجانحين فيسلك نفس سلوكهم لما لجماعة الرفاق من قوة في التأثير على الحدث في إقامة مثل هذه العلاقات مع الرفاق منحرفين تعني بالضرورة انحراف الحدث غالبا في ممارسة الورق والقمار وحتى السرقة ما هي إلا ممارسات لسد وقت الفراغ لدى الحدث، خاصة في حالة انعدام أماكن الترفيه كما هو الحال في الأحياء الهامشية مثلا.

وحسب إحصائيات مكتبة الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث أن رفقاء السوء يكونون سببا في . انحراف حوالي (/ 10) من مجموع حالات الأحداث المنحرفين الذين يقبض عليهم كل عام ويعمل التفاعل الكبير بين أعضاء جماعة الرفاق وخضوعهم لنفس النمط السلوكي على تقوية أواصر الصداقة بينهم وعادة ما تتضح عناصر التمايز الاجتماعي في حياة الطفل عادة بعد سن الحادية عشر حينما تتكرر الإشارة والتلفظ بكلمة (جماعتنا، أو مجموعتنا) وطبعا تشير هذه إلى الجماعة التي ينتمي إليها لذا أصبح مصطلح الشلة مستخدما في العلوم الاجتماعية والإنسانية للإشارة إلى جماعة الرفاق.

وغالبا ما يبدأ الجنوح عند فشل الحدث في تحقيق طموحاته أو عند صعوبة تكيفه مع الجماعة وإحساسه بالإهمال من قبل الأهل من جهة ومن المجتمع الذي يعيش فيه من جهة ثانية، فيلجأ حينئذ إلى أصدقائه في الحي فيهتم بآرائهم وأحكامهم ويقلدهم في سلوكهم المنبوذ من قبل أفراد المجتمع، فهو يتبعهم

في كثير من نواحي نشاطه، [1]بالإضافة إلى قسوة الآباء أحيانا، مما يدفع بالأبناء إلى التسكع في الطرقات، ومن هنا تتحول جماعة الأصدقاء العادية إلى عصابات تمارس نشاطها كنوع من الهواية لسد أوقات الفراغ، فيقومون بالسرقة والاعتداء وغير ذلك من أنواع السلوك المعادي للمجتمع، وما هذه إلا بداية صعبة نحو جنوح الأحداث.

المطلب الرابع: الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة

أ – الهجرة الداخلية:

لاشك أن الهجرة من المناطق الريفية ذات البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والشخصي، لا يمكن أن تتقبل بسهولة ضغوط البناء الاجتماعي والاقتصادي بالمدينة ويغلب أن يكون المهاجر من الريف إلى الحضر من أقل الناس كفاية الأمر الذي يؤثر على قدرته على التكيف مع البيئة الحضرية الجديدة ،حيث تشمل البيئة الاجتماعية المقومات التي لها صلة بالحياة اليومية للحدث والتي يمكن أن تتأثر بها شخصيته، سواء كانت تحيط به داخل المنزل أو خارجه ،فالشاب الذي هجر قريته وجيرانه – أسرته الممتدة – أصدقائه ومعارفه ... الخ وجاء إلى المدينة عليه أن يتكيف مرة أخرى حتى ينعم بالاستقرار، إن إعادة التكيف تتضمن العضوية في جماعات جديدة وتتضمن الرضوخ لمعايير وقيم جديدة، وكثير من الشباب لا ينجحون في محاولاتهم هذه خاصة إذا لم يستقروا في عمل قار، لهذا كلهم يصابون بنوع من الضياع (الاغتراب) الذي يعني عدم وضوح القيم والمعايير والمعاني أي العجز أمام المجتمع الجديد.

وهذا بالتالي يؤدي بهم إلى اقتراف جنح وجرائم التي تكون تعبيرا عن حاجات لم تشبع بالطرق الشرعية وقد أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة حول الهجرة والجريمة في مصر شملت نزلاء السجون خلال عام 1964 للتعرف على نوعية جرائم المهاجرين، ثم سحبت 100 حالة من بين المهاجرين للتعرف على أسباب ارتكابهم لتلك الجرائم، وقد تحددت أهداف الدراسة في التعرف على علاقة الهجرة بالجريمة وأنواعها بين المهاجرين والعوامل الدافعة لهذه الجرائم، هذا بالإضافة إلى الأهداف الأخرى[2].

[1]– محمد رفعت رمضان وآخرون، أصول التربية وعلم النفس، ط4 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957 ، ص 22

[2]– خير الله عصار، مباديء علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1984 ، ص204

أما بالنسبة لنوعية الجرائم التي ارتكبها المهاجرون، فهي جرائم ضد النفس وقد بلغت 532 جريمة خلال عام 1964 وهي الجرائم المتسمة بالعنف بصورة عامة أما الجرائم الاقتصادية المعبرة عن الحالة الباثولوجية فقد ارتفع عددها إلى (3326) وبذلك نجد أن المهاجرين يميلون إلى استخدام العنف تأثرا بطبيعة البيئة الريفية، كما أن ارتفاع الجرائم الاقتصادية فيما بينهم يعني أنهم يعانون من الحاجة والعوز نتيجة لعملية الهجرة والتي يتضح أثرها بصورة أساسية في ارتفاع الجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية للمجتمع والشخصية .

أما عن الأسباب الدافعة إلى ارتكاب الجرائم بين المهاجرين، فتشير معطيات الدراسة إلى أن أعلى نسبها تشير إلى التفاوت بين الاحتياجات والإمكانيات الاقتصادية المتاحة، تلي ذلك حالة % فقدانهم للسيطرة على الظروف المحيطة بهم ويعبر عن ذلك ارتكاب نسبة 5.24 منهم جرائم الصدفة والحظ والقضاء والقدر، يليها نسبة الأسباب التي تشير إلى عدم فهم للحوادث التي % يمرون بها، كما يعكس خضوعهم للقيم الريفية وسلبها لإرادتهم نسبة9.11 إلا أن أسباب ارتكابهم لجرائمهم يرجع إلى الدفاع عن الشرف ثم تتوزع بقية العوامل المعبرة عن الباثولوجية للشخص المهاجر هذا مع ما صاحب الحضرية) أي العيش في المدن (من ارتفاع في معدلات السلوك المنحرف، وصاحبت الحضرية كأسلوب في الحياة مجموعة أنماط سلوكية نذكر منها: الفردية، التغير الثقافي السريع، المادية المفرطة، الصراع الثقافي، الضعف في الاتصالات الاجتماعية الوثيقة وانهيار وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية . وهذه كلها ساهمت في تقوية الشعور بالاغتراب والهامشية، إن طبيعة الحياة في المدينة من شأنها أن تسير سبل الانحراف والجريمة أمام الأحداث ،فهي واسعة الأرجاء ومكتظة بالسكان، كما أن مستوى الطموح عند الطفل في الريف وهذا من شأنه أن يحرض الأطفال لا سيما المهاجرين منهم على الانحراف في المدينة الكبيرة بينما يقل أثره في الريف ومع ذلك ففي نظرنا أن الزيادة في معدل انحراف الأحداث ليس نتيجة مباشرة لعملية التحضر، إذ أن الانتقال من الأنماط الريفية ذات الطابع البطيء الذي يتميز بتواتر العمليات اليومية، إلى الأنماط الحضرية ذات الطابع السريع المتغير الذي يصاحبه ضجة واضطرابات ناتجة عن ازدحام الحياة بالمدن وتعقد وسائل التواصل فيها فان مثل هذه الضغوط يتجمع كل منها مع غيره من الضغوط الإنسانية والشخصية إلى جانب التغيرات المصاحبة للطابع المر فولوجي للسكن وللطابع الفسيولوجي للعلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة هي التي تساعد على ظهوره أو التعجيل بظهوره [1]

[1]– محمد طلعت عيسى، مرجع سابق، ص499

ويختلف الحكم على سلوك ما إذا كان جماعة خاصة أو غير إجرامي حسب المعايير التي يطبقها الفرد، هل هي معايير الجماعة ككل أو معايير جماعة خاصة، ويلاحظ أن الصراع الثقافي خبرة عامة ومشتركة بين جميع المهاجرين، كما أن هناك نمط آخر من الصراع الثقافي عندما يستورد الناس ثقافات فرعية داخل المجتمع الواحد وتختلف عن المعايير العامة مثل هذا الصراع الشخصي عند الشخص الذي يهاجر من منطقة ريفية أو مركز حضاري يطلق على هذا النوع اصطلاح الثقافي الثانوي، ويحدث عندما تنتقل الأسرة من منطقة ريفية أو صحراوية للمعيشة في منطقة صناعية، ولقد نظم المجتمع العام الأساليب الصحيحة في عمل الأشياء بينما أحدثت الثقافة الفرعية أساليب أخرى وقالت أيضا أنها صحيحة لعمل الأشياء من ذلك ثقافة العصابات وجماعات الأحداث الجانحين والطبقات الاجتماعية الدنيا[1].

ب –الأحياء الهامشية بالمدينة:

إن تطور المدن كثيرا ما يترجم النمو الاقتصادي وخاصة النمو الصناعي حيث أن المدن التي تضم المناطق الصناعية قد تضاعفت وبهذا ظهرت فجأة أحياء هامشية، تكتظ بالسكان الوافدين من الأرياف، وظلت هذه الأحياء غير مندمجة بالمدينة.

واستمرت الهجرة من الأرياف إلى المدن متواصلة فنجم عنها توسع في البناءات الهامشية (الأحياء الهامشية) كما هو الحال مثلا في مدينة قسنطينة، حيث هرت الأحزمة القصديرية حول المدينة مشكلة مجتمعا يعيش على هامش المدينة . وكانت أول محاولة لدراسة الجنوح من خلال بحث التوزيع السكاني في مختلف أحياء المدن الكبرى، عالم الاجتماع وأستاذ علم الاجتماع بجامعة (شيكاكوا) قد قام ببعض الأبحاث Clifford shaw كان العالم مع مساعديه حول أكثر المناطق توليدا للانحراف في شيكاكوا، أثبتت أن (/ 60) من الجانحين الأحداث في تلك المدينة يأتون من أحياء خاصة تتميز بالانهيار المعنوي والتفكك الخلقي أطلق عليها اسم (الانحراف) وفي دراسة " لجون بارون " حول المناطق التي يكثر فيها الجنوح بالقياس إلى الأحياء الأخرى من المجتمع، وعلاقة ذلك بعدد وقدرة مؤسسات وهيئات رعاية الشباب، ونوع العلاقات السائدة والمهن المتنوعة ونوع مدى الكفاءة والمهارة فيها، وكان مكان دراسته المنطقة الواقعة جنوب ميناء (ليفربول) المتصلة بمراكز الأعمال والتجارة وتوصل في دراسته

[1]– أحمد محمد خليفة، الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نموا، المجلة الجنائية القومية، العدد1، مارس 1961، ص 61.

هذه إلى أن ثقافة الطبقة الدنيا وسط مولد لجنوح الأحداث وطبقا لوجهة النظر هذه فان معاناة الأحياء الهامشية من مختلف أشكال الاضطراب سببها أن هذه الأحياء تستقطب أساسا أسوء الناس سلوكا وأقلهم وجلا وأكثرهم تبيانا وتنازعا في شؤون الحياة كما أنها تخفي في ثناياها هؤلاء الذين يفضلون الاختفاء حتى لا تراهم العيون الباحثة عن الجريمة.

وباختصار فهي تلتقط العناصر غير المكتفية التي لم تستطع أن تغرس اجتماعيا ومهنيا أو التي تعاني من اضطرابات في الشخصية، تجعل هذا الانغراس غير ممكن، أو لأنها لم تجد مكانا في المجتمع العادي) . تتوجه تلقائيا إلى محيط غير متكيف يشجع على ظهور الاضطراب الشخصي والسلوكي والدليل على ذلك أن العناصر غير المتكيفة تنهار وحدها من جراء الإقامة في تلك الأحياء، بينما تحتفظ تلك التي تتمتع بقدر من المتانة على توازنها، وفي نفس الوقت الذي تكافح فيه لخلق ظروف مواتية للخروج من تلك الوضعية المزرية[1]

ولقد قوبل هذا التفسير بمعارضة كبيرة من قبل العديد من علماء الاجتماع بحجة أن مصدر العلة هو الحي وليس الفرد إذا أن العيش في حي هامشي لا يقتصر على مجرد السكن وإنما يفترض نوعا من الوجود السكان ويضعهم أمام ضغوط هائلة لا يجدون لأنفسهم مخرجا منها سوى الانحراف أو المرض على اختلاف أشكاله، وحتى القلة القليلة منهم التي تستطيع تحمل ضغوط حياته تتجاوز حدودا معينة من الشدة، فان متطلبات الحياة تمنعها من تقديم الرعاية الكافية وحسن التوجيه لأبنائها مما يعني أنه إذا أفلت الجيل الأول). فلن يفلت الجيل الذي يليه والواقع أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت هذه الأحياء تولد الجنوح أم أنها مجرد بؤر تستقطبه، أم أنها تتجاوز هذا وذلك من المنطلقات فلا هي تولد المرض، ولاهي مجرد بؤر تستقطبه، إنها بحد ذاتها مرض اجتماعي إنها أعراض الخلل الذي تشكو منه بنية مجتمع ما وتعبر عنه فلو لم تكن هذه البنية تعاني). من بعض الخلل لما نشأت الأحياء الهامشية أصلا والهامشية وضعية متدنية تعيشها جماعة ما، تتصف بصفات تميزها عن باقي الجماعات الأخرى، تعيش في عزلة سياسية واقتصادية واجتماعية تعود إلى عدم مشاركتها في الحياة السياسية، وبالتالي اتخاذ القرار السياسي إلى جانب افتقارها إلى الخدمات الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فتتجلى في نقص المهارات والتدريب وبدائية وسائل الإنتاج.

[1]– أحمد محمد خليفة، مرجع سابق، ص 101.

ويعتبر التهميش نتاج عملية تتمثل في سيطرة فئة لها امتيازات وصلاحيات على فئة اجتماعية أخرى داخل المجتمع وتحاول استقلال هذه الفئة في أنشطة اقتصادية تخدمها بحيث تجعل لها عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تجعلها تحت سيطرتها الذاتية وتحرمه من التمتع بحقوقها في جميع الحالات .

ونتيجة لهذا الوضع ظهرت هناك اتجاهات تسعى إلى إقامة نظريات وهذه العملية تنتقل من جيل إلى جيل عن الطريق التنشئة الاجتماعية والتربية التي يتلقاها والتي تبقى دائما سائرة على تلك الثقافة دون محاولة الخروج عليها أو إحداث أي تغيير .

ويرى أحد المنظرين أن معظم الفقراء في الدول النامية يتعايشون مع الفقر وثقافته وأن القليل منهم يستطيع

الخروج عن ذلك ويحاول تأمين حياته[1].

[1]– أحمد محمد خليفة، مرجع سابق، ص102

المبحث الثاني: ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر

المطلب الأول: مرحلة الاستقلال وحجم الظاهرة آنذاك

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام مشاكل عديدة ومن بينها مشكل الطفولة التائهة والضالة، واليتيمة، والمشبوهة، والمصابة بأمراض عقلية، إلى جانب الآثار النفسية التي أدت إلى التذبذب في أمزجة الناس وطباعهم . وفي ظل هذه الوضعية أصبح الدور الوقائي أكثر أهمية بالنسبة للأحداث المعرضين لخطر الانحراف كأفراد من خلال ظروفهم، أو من خلال بيئتهم الاجتماعية، بفعل ما تركه المستعمر، أو بفعل ما آلت إليه الوضعية العامة للطفولة في الأيام الأولى للاستقلال، حيث أن عدد الأيتام لأبناء الشهداء، والطفولة الضالة، لم يكن في وسع الدولة آنذاك إمكانية التكفل بها.

فالإمكانيات المحدودة للدولة الفتية لم تستطيع تلبية حاجات الطفولة إلى الدراسة، والى التمهين أو الإيواء على الأقل.

جدول رقم 1: عدد الحالات المعروضة في الفترة ما بين 1963 و1967.

السنوات	عدد الحالات المعروضة
1963	1249
1964	1571
1965	1741
1966	1979
1967	2100

فمجموع ما كان يوجد من المراكز المخصصة للتكفل بالطفولة المسماة آنذاك منحرفة لا يتجاوز الثمانية مراكز، تحتوي في مجموعها على 710 أسرة وكانت هذه المراكز تابعة لوزارة العدل ثم تحولت إلى وزارة الشباب والرياضة سنة 1963 وضمت فيما بعد مراكز أخرى إضافة إلى المراكز السابقة ليصبح عددها(26) مركزا وموزعة على مختلف أنحاء القطر وبرمج في المخططات التنموية المختلفة بناء 39 مركزا يتسع لـ3720 سرير.

ليس هناك إحصائيات دقيقة وموحدة عن حجم الظاهرة في السنوات الأولى للاستقلال، بل هناك شتات من الأرقام والأعداد موزعة بين جهات وصية ومختلفة .ولكن يمكن القول أن نسبة كبيرة من الأحداث. كانت مشردة يتهددها الانحراف، خاصة السنوات الأولى للاستقلال أي قبل الإصلاح القضائي عام 1966 فالأحداث الذين أدخلوا إلى المراكز قبل الاستقلال بحجة أو بأخرى، خرج أغلبهم بل كلهم

وأغلقت أبواب المراكز، مثلها مثل أغلب المؤسسات مخربة ومعطلة.إذ خرج الأحداث في اتجاهات مختلفة، فمنهم من عاد إلى أسرته ومنهم من بقي في الشارع عرضة للانحراف، وبعضهم أخذ إلى فرنسا من طرف مدري تلك المراكز، خاصة الفتيات .وعلى العموم فعدد الحالات الخاصة بالأحداث المنحرفين الذين عرضت قضاياهم على قضاة الأحداث لسنة 1963 إلى سنة 1968 تبين حجم الظاهرة آنذاك من خلال الجدول التالي[1]، فإذا أخذت سنة 1963 كنسبة أولى في إحصاء عدد الأحداث الذي عرضت قضاياهم أمام القضاء في هذه السنة ويظهر أن هذا العدد الضئيل جدا ،بالمقارنة مع حالة البلاد في جميع النواحي، وحالة المجتمع ككل، إضافة إلى ذلك قضاء الأحداث لم يكن موجودا إلا في المدن الكبرى إلى جانب عدم تخصصه، فقضاء الأحداث في هذه الفترة عينوا من بين كتاب الضبط والإداريين، وهذا للفراغ الذي تركه القضاء الفرنسي وهو ما يجعل هذه الإحصائيات هينة.

ولكنها تبقى نقطة انطلاق مهمة لمعرفة مدى تطور القضاء الجزائري المتخصص بعد الإصلاح القضائي سنة1966 ، فبع هذه السنة ارتفع حجم القضايا المعروضة على قضاة الأحداث، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إما بظهور وضعيات وصفات أخرى حددها التشريع الجزائري الخاص بالأحداث، وإما بتوسع جهاز القضاء وتعميمه على الدوائر إلى جانب تخصصه في قضايا الأحداث ومهما يكن من أمر فان عدد الأحداث الذين كانوا في حاجة إلى حماية في هذه الفترة وما بعدها بدأ يتزايد بشكل متسارع من جراء عملية التنمية السريعة في مختلف الميادين خاصة الصناعية، إلى جانب الزراعية الثقافية والاجتماعية.

المطلب الثاني: حجم وتطور ظاهرة الانحراف في الجزائر :

تعتبر الإحصاءات الجنائية وسيلة لا غنى عنه في تحديد حجم مشكلة الجنوح، إذ لا يمكن معرفة أبعاد هذه المشكلة ومدى ما تشغله من حيز في المجتمع دون محاولة حصر تكرار السلوك الجانح بأنماطه المتباينة وتقدير نسبة هذا التكرار إلى المجتمع الأصلي لفئاته المختلفة . ويسهم تحليل هذه الإحصاءات ورصد حركتها في رسم خريطة بارزة عن انتشار ظاهرة الجنوح ومن تم تقييم الإجراءات الوقائية التي تتخذها الدولة في مواجهته والعمل على تطويرها. إلا أن هذه الإحصاءات لا تعكس لنا الحجم الفعلي لظاهرة الجنوح إذ أن ثباتها وصدقها محدودة.فقد طيلة عشرون سنة والإحصائيات الجنائية

[1]– أحمد بوكابوس، انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، 1986–1987، ص 53.

العلاقة verkko درس بين تفرغ الباحث الفلندي الإحصاءات وبين الجنوح الفعلي وميز بين ثلاثة أصناف من الجنوح:

-الجنوح الشرعي هي الجرائم التي تضع المحاكم يدها عليها الجنوح المعروف هي الجرائم التي تم تسجيلها من طرف الشرطة.

-الجنوح الفعلي هو الحجم الحقيقي للجنوح في المجتمع.

ويعتقد أن أ سباب الفشل في الحصول على نسب صحيحة وسليمة تعكس حجم الجنوح الفعلي في المجتمع عائد إلى أن الإحصاءات الجنائية المقدمة لا تعكس بأمانة وصدق نسب النوح، حيث ثبت أن بعض الأجهزة المختصة لمكافحة جنوح الأحداث في بعض الدول العربية كثيرا ما تغفل عمدا أو إهمالا جانبا كبيرا من الجرائم في الإحصاء الذي تقدمه حتى لا ينسب لها التراخي في أداء واجبها، إضافة لذلك نجد العديد من ترفض عن ذكر مساوئ أبنائها خاصة في الأرياف وتكتفي بتأديبهم، ولذلك لا يمكن معرفة إذا ما كان الجنوح الفعلي في انخفاض أو في حالة سكون أو في حالة تصاعد[1] .

ومنه تجدر عن الملاحظة إلا أن الإحصاءات القليلة التي تم الحصول عليها فيما يخص تطور ظاهرة الجنوح في المجتمع الجزائري، لا يمكن أن تعطينا صورة واضحة عن تطور الجنوح في الجزائر، ذلك أن الإحصاءات في هذا المجتمع موضوعة على أ ساس الاحتياجات المحلية لكل مصلحة وإدارة، دون أن يكون هناك جهاز مركزي ينسق عمل الأجهزة الإحصائية الفرعية ثم يعمل على تحليل وتبويب هذه الإحصاءات.

جدول رقم 2: عدد الأحداث الذين اقترفوا جرائم على مستوى القطر في سنوات متفرقة.

السنوات	عدد الأحداث المحالين على محكمة الأحداث
1971	1271
1972	3779
1973	3485
1979	8818
1980	9558

[1]- محمد عبد القادر قواسمية، مرجع سابق، ص 65 -67.

ويتضح من هذا الجدول أن عدد الأحداث المحالين إلى محاكم الأحداث يتزايد بصورة كبيرة، إذ أنه بلغ خلال عشر سنوات حوالي / 80 إلا أنه يجب عدم إغفال التزايد الكبير في عدد السكان.

جدول رقم 3: النسبة المئوية للفتيات الجانحات بالنسبة للمجموع الكلي للجانحين لعامي 1971 و1980.

السنوات	عدد الجانحات	المجموع الكلي للجانحين	النسبة المئوية
1971	487	8818	5.84
1980	480	9078	5.28

يتبين من الجدول رقم (3) أن جنوح الفتيات لا يمثل إلا نسبة ضعيفة من جنوح الأحداث[1]

وفي ما يلي جدول خاص بتوزيع الأشخاص المعاقبين حسب فئات السن:

جدول رقم 4: الأشخاص المعاقبون حسب فئات السنّ في الفترة ما بين 1997 و1999.

السن	1997	1998	1999
أقل من 18 عشر سنة	798	750	846
من 18 سنة حتى27سنة	1565	1460	1466
من 27 سنة حتى40 سنة	600	572	466
من 55 سنة فما فوق	114	103	773

يوضح الجدول رقم (4) نسبة الأشخاص الذين تم الحكم عليهم من طرف المحكمة، وتبين من خلاله أن نسبة الأحداث لسنة 1998 انخفضت قليلا عما كانت عليه سنة1997 ، لتعود وترتفع مرة ثانية من (750) حدث . عام 1998 إلى (846) حدث عام 1999 تجدر الملاحظة أيضا إلى أن الفئة

[1]– محمد عبد القادر قواسمية، مرجع سابق، ص69–74.

العمرية، أي فئة الأحداث الذين لم يتجاوزا سن 18 سنة لا يشكلون إلا). نسبة قليلة لباقي الفئات الأخرى[1]

المطلب الثالث: تشريع الأحداث في الجزائر:

تأثرت كل التشريعات العالمية المتعلقة بالأحداث بأفكار مدرسة الدفاع الاجتماعي، والجزائر كغيرها من بلدان العالم في تشريعاتها الخاصة بالأحداث أكثر من البلدان التي ولدت فيها هذه الحركات والمدارس الاجتماعية

.إن تشريعات الأحداث في العالم تأثرت لبعضها من جراء الملتقيات والمؤتمرات، إلى جانب تأثر تشريعات البلدان التي تعرضت للاستعمار بتشريعات البلدان المستعمرة.

أ – مرحلة الاستقلال:

استمر العمل بالتشريع الفرنسي بعد الاستقلال لغاية 1966 إذ أنشئت بتاريخ 10 جويلية 1962 مديرية قضائية تتولى تسير الجهاز القضائي، وفي 21 سبتمبر1962 ، صدر أمر من نفس الهيئة يأذن بتعين القضاة بصفة مؤقتة في الأماكن الشاغرة وفي 27 سبتمبر 1962 تم إنشاء أول حكومة منبثقة عن المجلس التأسيسي، وأنشئت وزارة العدل ومدد العمل بالقوانين القديمة، وبقيت محاكم الأحداث تعمل حسب .قانون – 1945 وصدر أول أمر متعلق بالأحداث والطفولة بصفة عامة في 14 مارس1964 ، وكان يحمل رقم 64 62 وأجريت بمقتضات بعض التعديلات والإضافات، وذلك تماشيا مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستجدة.

ويعتبر تشريع هذه المرحلة امتداد للتشريع الفرنسي، مع اختلاف في التطبيق، وتغيير رجل القضاء الفرنسي برجل القضاء الجزائري.

ب –مرحلة التشريع الجزائري:

تبدأ هذه المرحلة من الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل والمكمل المختص في قانون الإجراءات الجزائية[2]، إذ حدد المشرع سن انعدام المسؤولية بأقل من 13 سنة، وفي هذه المرحلة لا توقع على الحدث أي عقوبة جزائية مهما كانت الجريمة المرتكبة بل تتخذ بشأنه تدابير الحماية

[1]– ليلى ايديو، التفكك الأسري وانحراف الأحداث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، 2003–2004، ص 143.

[2]– الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 1965، عدد 48.

والتربية، في حالة ارتكابه لجنحة أو جناية أما إذا ارتكب مخالفة فلا يحكم عليه إلا بالتوبيخ". المادة " 49 من قانون العقوبات والمادة " 445 " من قانون الإجراءات الجزائية وذلك لحل المسؤولية الاجتماعية محل المسؤولية الجنائية أما مرحلة المسؤولية المخفضة فهي بين سن13 و 18سنة والعقوبات التي تتخذ في هذه المرحلة فهي عقوبات ذات طابع تربوي بالدرجة الأولى، والاستثناء هي العقوبات المخفضة، ففي حالة الجنايات والجنح تخفف عقوبات الإعدام والسجن المؤبد ما بين سن 10 و20 سنة في حالة الحبس المؤقت تخفض إلى نصف المدة المقررة للراشدين. أما في حالة المخالفات فيحكم عليه بالتوبيخ أو الغرامة لا غير، حسب المادة "51" من قانون العقوبات.[1]

مراكز إعادة التربية في الجزائر:

مرت مراكز إعادة التربية في العهد الاستعماري بمراحل لا تختلف عن السجون والمعتقلات المخصصة للكبار، فقد كان الأحداث يوضعون في السجون والمعتقلات المخصصة للكبار، أو يعزلون في زنزانة مخصصة لهم ولا يفرق المعاملة والعقوبة بين الكبار والصغار، لقد استمرت هذه الوضعية للأحداث الخارجين عن النظام الفرنسي طيلة فترة الاحتلال بعد عام 1962 تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة والمراهقة وهي مديرية مستقلة بالتنسيق مع وزارتي العدل والداخلية وكان نطاق عملها واسعا، فهي تعتني فقط بالأحداث المنحرفين لكل الأطفال الجزائريين الذين استشهد آبائهم في حرب التحرير وليس لهم من يتكفل بهم . كما تم إنشاء ما يسمى الآن مصلحة التربية في الوسط الفتوح وتم تعميم هذه المصلحة على التراب الوطني، ويوجد طلب في كل ولاية من هذا النوع، من واحد إلى ثلاث مصالح[2].

–كما تم إنشاء هذه المصلحة بعد الاستقلال مباشرة بموجب المرسوم رقم 78 المؤرخ في 36 1963، المتضمن إلحاق مصلحة التربية والمراقبة بوزارة الشبيبة والرياضة ووزارة السياحة 04 – 03 – . ويمكن اعتبار بداية السبعينات فترة الاهتمام والعناية الكبيرة للأحداث المنحرفين، وهذا من خلال التشريعات والنصوص القانونية المفيدة التي تخدم حياة المنحرفين داخل وخارج هذه المراكز، فطبقا للمرسوم الرئاسي المتضمن إحداث مراكز مكلفة بحماية الطفولة والمراهقة الذي حدد لأول مرة عددها وفقراتها بصفة رسمية.

---

[1]– أحمد بوكابوس، مرجع سابق، ص68

[2]– علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 212.

وخلال السنوات الماضية، أدخلت على مراكز إعادة التربية للأحداث عدة إصلاحات وتشريعات، ونقل هذه المراكز تحت الوصاية الإدارية من وزارة إلى أخرى، ففي بداية الأمر بعد الاستقلال كانت هذه المراكز تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة استمرت إحدى وعشرون سنة ثم تحولت في عام 1984 تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقد تطورت هذه المراكز بصورة فعالة تبعا للتطور العام الذي مس مختلف المرافق والمؤسسات الاجتماعية في البلاد ففي عام 1976 كان عدد مراكز إعادة التربية على مستوى الوطن 26 مركزا، وفي خلال أربعة عشر سنة أي الى بداية عام 1990 وصل عدد مراكز إعادة التربية إلى 34 مركزا موزعين على مستوى أنحاء الوطن توزيعا محكما مراعين في ذلك الكثافة السكانية للمواطنين والتوازن الجهوي لإنشاء هذه المراكز التي وزعت على 27 ولاية من بين 48 ولاية حاليا.

وقد ركزت السلطات المختصة في المجال على وجود أكثر من مر كز في الولايات ذات التجمعات السكانية الضخمة، ففي العاصمة مثلا أنشئت أربعة مراكز وفي مدينة وهران مركزان، أخذت بعين). الاعتبار تخصص كل مركز ونوع الرعاية الاجتماعية التي يقدمها للأحداث[1]

- أنواع المراكز وأهدافها

لقد بين الأمر الصادر في عام 1975 المتعلق بإحداث المؤسسات والمصالح المكلفة لحماية الطفولة والمراهقة، والغاية المنشودة التي تهدف إلى تحقيقها تلك المراكز بواسطة مجموعة من التدابير لحماية اتجاه القصر الذين لم يبلغوا الواحد والعشرون من عمرهم، وهم يشكلون من جراء أوضاع معيشتهم وسلوكهم خطرا على الاندماج الاجتماعي، لذا كان من أهم أهداف هذه المراكز هو إعادة وتربية ورعاية كل الأطفال الذين انحرفوا أو هم على شك الخطر الخلقي أو الاندماج الاجتماعي، وبمعنى آخر تهدف مراكز إعادة التربية إلى تأهيل الأحداث والسهر على سلامة أوضاعهم النفسية والاجتماعية والثقافية، بقصد إبقائهم على وضعهم الاعتيادي من العيش ضمن أفراد المجتمع. وطبقا للأمر المذكور أعلاه فان المؤسسات المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة تتوزع على أربعة أصناف

والتابعة حاليا إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي كالآتي:

أولا :المراكز المخصصة بإعادة التربية.

[1]- نوار الطيب، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، أسسها وطرق علاجها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع، 1990-1989، ص 153-156.

ثانيا: المراكز المتخصصة في الحماية.

ثالثا: المراكز المتعددة الاختصاصات لحماية الشبيبة.

رابعا: مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح.

وسنتعرض إلى كل واحد من هذه الأصناف لتوضيح أهدافها التربوية وخصائص عملها، وهي تدخل ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ونشأ بموجب مرسوم رئاسي يصدر بناء على تقرير الوزير الذي تقع هذه المؤسسات تحت وصايته.

أ –المراكز المتخصصة في إعادة التربية:

تعد هذه المؤسسات داخلية مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا 18 سنة من العمر قصد إعادة تربيتهم واندماجهم في الوسط الاجتماعي والذين تعرضوا إلى ارتكاب أفعال انحرافية، ولا تختص هذه المراكز بقبول الأحداث المتخلفين بدنيا وعقليا، وتشمل هذه المراكز على مستوى كل ولاية على ثلاث مصالح أساسية وهي:

أ –1 –مصلحة الملاحظة:

تقوم بدراسة شخصية الحدث والتصرفات الخارجية له ومراقبة السلوك العام عن طريق الملاحظة المباشرة، ولا يمكن أن تقل الإقامة للحدث في مصلحة الملاحظة عن ثلاث أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر، وعند انتهاء هذه المدة يوجه تقرير مفصل متبوع بالطريقة العلاجية والاقتراحات المناسبة إلى قاضي الأحداث المختص[1].

أ –2 –مصلحة إعادة التربية:

تعمل على تزويد الحدث بالتربية الأخلاقية والوطنية والرياضية والتموين المدرسي والمهني قصد إدماج الحدث اجتماعيا.

أ –3 –مصلحة العلاج البعدي:

تتكلف بالعمل على رجوع الحدث إلى الوضع الطبيعي الاجتماعي له والعمل أيضا على إيجاد التدبير العلاجي المناسب بعد أخذ رأي لجنة العمل التربوي التي تتكون من ستة أعضاء يرأسها بالضرورة قاضي الأحداث

[1]– الأمر رقم 75–64 المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة برعاية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية، العدد 81، المادة 08.

ب –المراكز المتخصصة في الحماية:

تعتبر مؤسسات داخلية مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا 21 عاما من عمرهم قصد تربيتهم وحمايتهم من الفساد والضياع ولا تختص هذه المراكز بقبول الأحداث المتخلفين عقليا أو بدنيا، وتشتمل هذه المراكز بدورها على ثلاثة مصالح رئيسية على مستوى كل ولاية.

ب–1 مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح:

تعد من المصالح التابعة للولاية تتلخص مهامها في العناية بالأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المراقبة بسبب الخطر الخلقي أو عدم الاندماج الاجتماعي، ويوجه الأحداث إلى هذه المصالح بناء على أمر قاضي الأحداث أو المصالح المختصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتكفل هذه المصالح بالسهر على سلامة الأوضاع المادية والمعنوية لحياة الحدث والعناية بالجانب الصحي وحسن استخدام أوقات فراغهم بإبقائهم على وضعهم الاعتيادي. كما تقوم هذه المصالح بجمع الأبحاث والأعمال التي تتعلق بالحدث ضمن إطار الوقاية من عدم تكيف الأحداث، يتفرع من هذه المصالح على مستوى كل ولاية قسمين هما:

ب–2 قسم المشورة التوجيهية والتربوية:

يكلف هذا القسم بإجراء شبه بحث اجتماعي عن الحدث وعن ظروف عيشه وأسرته، وحالته النفسية وطبيعة الخطر المعنوي الذي يلازمه .وذلك بقصد تحديد الطريقة الملائمة لإعادة التربية، والأحداث المقيمون في هذا القسم يوجهون بناء على طلب من قاضي الأحداث أو المصالح المختصة في هذا القسم يوجهون بناء على طلب من قاضي الأحداث أو المصالح المختصة في الولاية التابعة للوزارة المعنية.

ب –3 قسم الاستقبال والفرز:

تتلخص مهمته في إيواء الأحداث وحمايتهم على شكل نظام داخلي لمدة ثلاثة أشهر في انتظار إعداد تقرير شامل يقدم إلى قاضي الأحداث ليتخذ بعد ذلك ما يراه مناسبا اتجاه الحدث .

ج– المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة:

وهي مركز تجمع مهام ومسؤوليات المراكز الثلاثة المذكورة أعلاه عندما تقتضي الظروف . ويلاحظ أن هذه الأنواع في المراكز قليلة جدا بالقياس مع المراكز الأخرى، نظرا لصعوبة المهام التي تختص بها طبقا لهذا الأمر، ويحتم على مسئولي هذه المراكز إشعار قاضي الأحداث بجميع الأفعال التي تصيب الأحداث وخاصة الحالات المرضية أو وضعه في المستشفى أو هربه من المركز أو وفاته، كما يعملون الجهات القضائية عن القضاء مدة الوضع والإيواء بالمركز بشهر واحد قبل انتهاء المدة المحددة .

وللحدث الحق في زيارة عائلته بصفة استثنائية في حالة الوفاة أو الإفراج كما يتمتع الأحداث في هذه المراكز بعطلة سنوية لدى عائلاتهم لمدة لا تتجاوز 45 يوما خلال فترة الصيف . كما أشرنا سابقا فان هذه المراكز تتوزع على 27 ولاية من ضمن 48 ولاية على مستوى الوطن، وفي شهر ماي عام 1989تم فتح أربعة مراكز جديدة متخصصة في إعادة التربية في كل من البويرة وسيدي بلعباس وقالمة والوادي، وبذلك أصبح عددها الإجمالي34. [1]

[1]– نوار الطيب، مرجع سابق، ص 156.

الفصل الثالث: الفقر وانحراف الأحداث.

تمهيد ..... 41.

المبحث الأول: مفهوم الفقر ..... 42.

المطلب الأول: تعريف الفقر ومميزاته في الجزائر ..... 42.

المطلب الثاني: أسباب الفقر ..... 45.

1 - أسباب داخلية ..... 45.

2 - أسباب خارجية ..... 46.

3 - أسباب أخرى ..... 46.

المطلب الثالث: تأثير الفقر على الظاهرة الإجرامية ..... 46.

المبحث الثاني: مفهوم الحدث: ..... 48.

المطلب الأول: الحدث في الشريعة الإسلامية: ..... 48.

المطلب الثاني: الحدث في اللغة العربية وفي علم الاجتماع: ..... 49.

المطلب الثالث: الحدث في العلوم القانونية: ..... 50.

المبحث الثالث: الانحراف الاحداث ..... 51.

المطلب الأول: مفهوم الانحراف ..... 51.

المطلب الثاني: مفهوم انحراف الأحداث ..... 52.

1 - المفهوم القانوني لانحراف الأحداث ..... 52.

2-المفهوم النفسي لانحراف الأحداث: ..... 54.

3-المفهوم الاجتماعي لانحراف الأحداث: ..... 55.

المبحث الرابع: مظاهر الانحراف: ..... 56.

تمهيد

من بين القضايا التي تشهد اهتماما كبيرا وتشغل حيزا مهما في الدراسات السوسيولوجية نجد قضية الفقر وما يترتب عنها من انعكاسات على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، الثقافية والسياسية، نظرا لما عرفته من انتشار واسع على المستوى العالمي مما دعى البعض إلى اعتبارها الوجه الآخر للعولمة وتحديدا الوجه القاتم لها والذي تجب مواجهته .فالمسجل أن هناك عولمة لإنتاج السلع وسعيا لتحقيق مزيد من النمو والتطور في مختلف المجالات. لكن بالمقابل هناك عملية لإعادة إنتاج الفقر والثروة وهو ما ترتب عنه 1تضاعف الحرمان في كثير من مناطق العالم، أين ظهرت فوارق طبقية متفاوتة ليس بين الدول فحسب بل حتى داخلها، إلى درجة اعتبرت فيها نهاية القرن العشرين بداية إفقار عالمي ناجم في الأساس عن التحولات الاقتصادية والسياسية ذات التوجه الليبرالي الأمريكي. حيث تميزت تلك الفترة بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتراجع البرامج الصحية والتعليمية، تزامنا مع تفاقم أزمة المديونية وتدخل المنظمات الدولية كالبنك الدولي في فرض الشروط ورسم السياسات لمختلف الدول، التي كانت تعاني من تلك المشاكل، والتي من بينها الجزائر. حيث أصبح ملايين الجزائريين يعانون الفقر، خاصة منذ بداية التسعينات بسبب الأزمات الاقتصادية الخانقة التي عرفتها البلاد، والتي أخذت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية وبخاصة الفئات الضعيفة، التي ازدادت أوضاعها ترديا في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نمط اقتصادي ليبيرالي، تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة وفي ظل وجود نمط إنتاجي ضعيف أحدث انخفاضا كبير ا في مستوى معيشة المواطنين.

المبحث الأول: مفهوم الفقر.

المطلب الأول: تعريف الفقر ومميزاته في الجزائر.

تعددت وتنوعت تعاريف الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين حول ظاهرة الفقر الصعبة والمعقدة ولها أبعاد متعددة ومتنوعة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية.

ونجد من يقول ويرى أن الفقر: " هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان.[1]

- التعريف الاجتماعي للفقر:

هو أولئك الذين يحصلون على إعانة للرفاهية من المجتمع وهو الحدّ الأدنى لمستوى الدخل وهذا الدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يكون مقيداً في قوائم الإعانة الاجتماعية ونلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مفهوم الفقر مفهوم معقد جداً إذ لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط لذلك فإن أي محاولة لتعريفه لابد وأن تأخذ في الاعتبارات معايير ومؤشرات متعددة كالدخل، الممتلكات، التعليم، التغذية، الطبقة أو الطائفة وإمكانية الحصول على خدمات عامة معينة[2].

- حجم الفقر في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة حالة مماثلة لما قبله تسودها مظاهر الحرمان والتفكك وتدهور الوضع الاجتماعي، إلا أن الوضعية لم تستمر خاصة مع انتهاج الجزائر لمبدأ التنمية البشرية حيث تم تطبيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة والمساواة في الحقوق وعملت على فك العزلة على المناطق النائية وتوفير مناصب الشغل حيث عملت على:

.1- التغذية: سجلت تحسين في التغذية حيث انتقلت الكمية المتوسطة للحريرات للفرد الواحد من 1740 إلى 2646 حريرة في اليوم.

.2- الصحة: حيث تم إقرار الطب المجاني وجعل التلقيح ضد بعض الأمراض إجباري من خلال تسجيل جملة من التحسينات مثل تراجع مرض الدفتيريا من 3,97 حالة كل 105 خلال الستينات

---

[1]- انطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة، ص ص 1- 2.

[2]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، الفقر في عربي آسيا - منظور اجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 06.

إلى 0,09 خلال الثمانينات، كما تراجع مرض السعال الديكي من 10,76 حالة في الستينات إلى 2,02 حالة في الثمانينات.

3- التعليم: سعت الدولة مباشرة بعد الاستقلال إلى جعل التعليم أحد الأهداف الأولية من خلال توفير هياكل تعليمية ومؤ طرين وجعله إجباري حيث تراجعت نسبة الأمية من 74,6% سنة 1966 إلى 10,58% وإلى 43,62% سنة 1987[1].

4- النمو الديمغرافي: عملت الدولة على تحسين مستوى المعيشة للسكان حيث عرفت الجزائر طوال 1961-1965 تزايداً في عدد السكان بمعدل 03 ثم انتقل من 10,236 مليون في فترة 1961-1965 إلى 21,751 مليون سنة 1986، كما تم تسجيل انخفاض في معدل الوفيات، ولكن الملاحظ هو انه بالرغم من هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل مكافحة ظاهرة الفقر إلاّ أن هذه الأخيرة قد أخذت حجماً واسعاً في المجتمع الجزائري ولفهم حدة هذه الظاهرة أكثر ينبغي لنا الرجوع إلى سابق الانقلاب المفاجيء لأسواق المحروقات سنة 1986 والسقوط الحاسم لإيرادات التصدير ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية المفجعة وبهذا زاد وضوح العيوب البنيوية للاقتصاد الجزائري، حيث أظهرت بالفعل أزمة 1986 التبعية الكبرى للاقتصاد بالجزائر لعوامل خارجية وضعف نجاعته وكذا خلله الوظيفي وتشير في هذا الإطار التقديرات الرسمية إلى وجود نحو 229 بلدية تعرف أوضاع معاشية صعبة للغاية بسبب قلة توفر الشروط الأساسية للحياة مثل التموين بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء، إضافة إلى قنوات صرف المياه وترتكز غالبية هذه المشاكل في المناطق الشمالية للبلاد والهضاب العليا بنسبة تقدر بـ 76%، أي ما يعادل 198 بلدية وتنتشر نسبة عالية من هذه البلديات في مناطق الهضاب العليا والجنوب الغربي للبلاد بنسبة تتجاوز 96%...، كما يعاني أزيد من 306 2,262 فرد مقيم في 229 بلدية من حالة فقر وهناك بعض المناطق تنعدم فيها أبسط شروط الحياة كبلدية بريرة بولاية الشلف، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد البلديات المنكوبة في هذا المجال هو 68 بلدية منها 90% تعاني من فقر شديد وتعد ولاية المدية ضمن أبرز هذه المناطق ...، فقد بلغ عدد البلديات الفقيرة من حيث الموارد المالية بـ 967 بلدية أي ما يعادل 74% من إجمالي عدد البلديات التي تقل فيها نسبة المداخيل

[1]- فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص 182.

والإيرادات المالية الخاصة بأقل من 500 دينار جزائري للفرد الواحد سنوياً حسب التقديرات الرسمية لسنة 1998.[1]

مميزات الفقر في الجزائر:

تختلف مميزات الفقر باختلاف المنطقة، فمشكلة الفقر في الريف الجزائري ليست وليدة اليوم ولكنها ازدادت تفاقماً نتيجة تزايد اليد العاملة ويبقى النظام العقاري (نظام المالية) السبب الرئيسي لوجود الفقر واستمراره إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك فالوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ومختلف المؤسسات (الإدارة أو المالية) وظروف التغذية وبصفة خاصة إشكالية الأمن الغذائي ونوعية الحياة وظروف السكن وغيرها، كلها عوامل تزيد من تعقيد ظروف حياة السكان في الريف الجزائري "إذ تشير الدراسة الوطنية أن 70% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية و61% أميون وإذا اعتمدنا على تعريف الفقر على معايير مثل استهلاك العائلات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالتربية والصحة والمياه والوقاية والسكن والنقل والكهرباء والغاز المنزلي فإن سكان الريف لفي فقر لا نظير له"، أما في المناطق الحضرية فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي أصبح يعاني منها سكان المدن ليست بالهينة ويعاد إنتاجها نتيجة مظاهر الإقصاء والتهميش.

ولكن الملاحظ أن هشاشة الشغل وظروف العمل والبطالة المستفحلة هي عوامل من شأنها خلق المزيد من الفقر والفقراء بل إنها تدعمه وتغذيه، فظاهر البيوت القصديرية التي نلاحظها اليوم وتسكع العديد من الفقراء في الشارع بلا طعام ولا مأوى وغير ذلك من المظاهر إنما تعكس وبصدق درجة الاقتصاد والتفقير ومدى انتشاره وتوسع رقعته خاصة إذا أضفنا: الفئات الاجتماعية المتوسطة والأخيرة التي هي عماد المجتمع لم تسلم هي الأخرى من هذه الآفة وتبين الإحصائيات أن 43% من الأجراء هم فقراء أضف إلى ذلك أن 12% من المتقاعدين يعيشون أيضاً في ظروف مزرية" وإذا كان الفقر الحضري يعكس نوعية المياه في المدينة فإن تحديد مفهوم الفقر هنا إنما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى مختلفة ومتنوعة مثل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والمحيط ونوعية السكن وعدد الأفراد لكل مسكن وقد جاء في دراسة أ، مدينة العاصمة قد تراجعت من المرتبة الأولى سنة 1987 حيث 91,67% من السكان كانوا يستفيدون من المياه و96,078% من الكهرباء إلى المرتبة الخامسة عشرة وذلك بـ 81,72% من المساكن المستفيدة من المياه 82,68% من الكهرباء، بينما مدينة سيدي بلعباس

[1]– المرجع نفسه، ص 182.

أصبحت تحتل الصدارة بعد أن كانت في المرتبة الثامنة حيث أن99,34% من سكان المدينة يمتلكون مسكناً لائقا و93,89% يستفيدون من الكهرباء و91,6% من الماء الشروب تليها مدينة وهران بتحسن طفيف .

- خريطة الفقر في الجزائر:

إن إعداد خريطة دقيقة للفقر من شانه الإلمام وبطريقة أفضل بمظاهر الفقر وآثاره على السكان وكذا صعوبات الوصول إلى الخدمات القاعدية المختلفة في المستويات المحلية وتحديد خصوصيات هذه البلديات أمام مظاهر الفقر لإتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لمحاربة الفقر والتخفيف من معاناة الفقراء " إن الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة للعائلات سنة 1995 قد بينت ارتباطاً وثيقاً بين مستوى التعليم لأرباب العائلات وفقر العائلات كما تشير نفس الدراسة إلى 70% من الفقراء إنما يعيشون في المناطق الريفية وأن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب العائلات الذين يشتغلون في الزراعة وليس لديهم موارد أخرى.[1]

المطلب الثاني: أسباب الفقر

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر وظاهرة الفقر الآن نبحث أسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر وتناصها ومن أهم هذه الأسباب نذكر منها:[2]

1- أسباب داخلية

-النظام السياسي السائد في المجتمع والنظام الاقتصادي

-انعدام الأمن واضطرابات في المجتمع

-طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وتطوره البيئي والحضاري وأيضا طريقة الاستفادة من ثرواته والعمل على تنميتها تنمية مستدامة.

-الحروب الأهلية.

[1]- م نصيب، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص 189.

[2]- فريد كورتل، مرجع سابق، ص 183- 184

2- أسباب خارجية

-الحروب

-الاستعمار واستنزاف الدول لموارد الدول الضعيفة التي سيطرت عليها

-الصراعات الدولية التي تسبب عدم تطوير وتنمية البلدان

-استغلال ثروات الدول الفقيرة ونهبها

- سوء توزيع المساعدات الدولية بين الدول الفقيرة والبلدان التي يسود فيها الفساد السياسي

3- أسباب أخرى

- الاتكال على الغير
- عدم التكافؤ الاجتماعي
- البطالة سوء توزيع الثروة
- التقاعس عن العمل[1]

المطلب الثالث: تأثير الفقر على الظاهرة الإجرامية

إن المتأمل للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري يلاحظ أن هناك شريحة لا بأس بها من الأفراد تعيش في ظل وضعية اجتماعية متازمة تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر وغالبا ما تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتاحة للمدن الكبرى

و قد لا نكشف سرا أو نقدم إضافة إذا قلنا إن طبيعة الظروف المجتمعة الصعبة التي يعيشها اغلب الأسر الفقيرة في الجزائر كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن وعدم الاستجابة لمتطلبات الحياة الكريمة وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما بتطور ما يعرف بالجماعات الهامشية والمهمشة وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعيشها هذه الجماعات في ظل رواج ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها وانعدام أي أمل في إيجاد حلول جديدة كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل يصبح الوضع مهيأ أمام هذه الجماعات بتشكيل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع تجيز وتشجع أفرادها على أتباع أساليب غير شرعية في سبيل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها كاللجوء لأسلوب السرقة والنهب والاختلاس والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة والاختطاف وطلب فدية كما يلاحظ

[1]- فريد كورتل، مرجع سابق، ص 183- 184

الآن . والمتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة ...الخ وهو ما تعايشه يوميا في أحيائنا والأخطر من ذلك إن هذه الجماعات الهامشية بمرور الوقت وتجدر الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها تعمل على توريث الإجرام في الأجيال التي تليها وهذا ما نبه إليه الباحثان كليفوردشو وهنري ماكاي عندما صاغا نظريتهما حول الانتقال الثقافي للإجرام حيث أكدا على أن المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي وفقر مدقع على نطاق واسع بين أفرادها ينتقل الإجرام فيها ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى أخر حيث تحافظ معدلات الجرائم على مستوياتها ويتم الانتقال من خلال عمليات ثقافية عن طريق الشخصي بين الأفراد وبين الجماعات على السواء بل يصبح الأجرام تقليديا اجتماعيا إلى عدد كبير من المجرمين فالمجرم في هذه المناطق يجد نفسه سويا ومتوافقا اجتماعيا مع الجماعات التي يعيش بينها كما أن هؤلاء لا يستنكرون سلوكه الإجرامي ولا يستهجنون أفعاله لان مثل هذه الجماعات تتوقع منه مثل هذا السلوك .[1]

[1]– إسماعيل قبرة أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، طبع شركة دار الهدى للطباعة والنشر، دون سنة نشر، ص79–81

المبحث الثاني: مفهوم الحدث:

المطلب الأول: الحدث في الشريعة الإسلامية:

الحدث يطلق على صغير السن الذي لم يبلغ الحلم وقد ورد في السنة النبوية بهذا المعنى في أحاديث كثيرة منها .حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت الصادق المصدق يقول" هلكت أمتي على يدي غلمة" ،فقال أبو هريرة. لو شئت أن أقول بني فلان وبني فلان لفعلت. فكنت أخرج مع جدي إلى بني مروان حيث ملكوا بالشام، فإذا رآهم غلمانا أحدثا قال لنا عسى هؤلاء أن يكونوا منهم ؟ قلنا :أنت أعلم [1].

وورد لفظ الحدث في بعض الأحاديث بمعنى الصغير المنحرف كما في حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الرسول الله صلى الله عليه وسلم" يخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام يقولون من خير قول الناس يقرؤون القرآن ليجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية فمن لقيهم فليقتلهم، فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم. [2]

ومن الألفاظ المترادفة لمصطلح الحدث في الإسلام لفظ الطفل والصغير والغلام والصبي، فقد ثبت من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والدلالات اللغوية وأقوال الفقهاء وعلماء القانون أن تلك الألفاظ مترادفة تحمل معنى واحد وهو صغير السن الذي لم يبلغ، وعند البلوغ تنتهي هذه الصفة ،ويأخذ الشخص لفظا مختلفا عن هذه الألفاظ فمن الأدلة في القرآن الكريم لهذه المعاني ما يلي :ففي الطفل قال تعالى: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم سورة النور" آية 59.

وقال تعالى: "ثم نخرجكم طفلا" سورة الحج، آية 5 .

وفي الصبي قال تعالى: "واتيناه الحكم صبيا" سورة مريم، آية 12 .

وفي الغلام قال تعالى: "يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحي" سورة مريم، آية 29.

وفي الصغير قال تعالى: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة مريم، آية 7.

---

[1]– ابن المنظور جمال الدين، لسان العرب، المجلد الثاني، ص 78

[2]– صالح العلي، المعجم الصافي في اللغة العربية، الرياض، 1409هـ، ص 102.

المطلب الثاني: الحدث في اللغة العربية وفي علم الاجتماع:

- في اللغة العربية:

الحدث في اللغة العربية هو الفتي في السن،أي الشاب، فإذا ذكرت السن قلت حديث السن، وهؤلاء غلمان حدثان أي أحداث وكل فتى من الناس والدواب حدث، والأنثى حدثه، ويقال للغلام القريب السن والمولود حدث، وحداثة السن كناية الشباب وأول العمر،كذلك هو جمع أحداث من الحداثة عكس القدم. ويختلف العلماء في تعريفهم تبعا لاختلافهم في تحديد سن التميز ومرحلة بلوغ الرشد[1]

يعرف الحدث في المفهوم النفسي الاجتماعي بأنه الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي، وتتكامل له عناصر الرشد والإدراك[2].

- الحدث في علم الاجتماع:

ويرفض علماء النفس والاجتماع تحديد سن معينة تنتهي بها كل مرحلة من مراحل الحداثة ويعلقون ذلك على درجة النضج الاجتماعي والنفسي وفقا لقدرات كل فرد وظروفه الاجتماعية ودرجة نموه العقلي بالشكل الذي يجعله قادرا على التفاعل الايجابي مع مجتمعه متفهما للأسس التي تقوم عليها طبيعة العلاقات بين الأفراد والوسائل المشروعة المتاحة له لإشباع احتياجاته وتلبية رغباته دون المساس بحرية وأمن واستقرار الآخرين [3].

إلا أن العلماء اتفقوا على أن الفرد منذ الولادة يمر بمراحل مختلفة يصعب الفصل بينها لتشابكها وتداخلها، وقد حاولوا تقريب التقسيم الاجتماعي والنفسي بالتقسيم القانوني وذلك بتقسيم سن الحداثة إلى مراحل ثلاثة هي . مرحلة التركيز على الذات ومرحلة التركيز على الغير ومرحلة النضج الاجتماعي والنفسي. إلا إن هذه المراحل تتداخل فيما بينها كما تتداخل فصول السنة في تدرج وانتقال الفرد من مرحلة إلى أخرى يكون تدريجا وليس فجائيا[4] . ويمكن الاستنتاج أن الحدث هو ذلك الصغير الذي تجاوز مرحلة الطفولة وبدأ يعي ما يحيط به أي أنه حديث العهد في إدراك الواقع فهو ليس طفلا صغيرا ولا شابا ناضجا.

---

[1]– الفيروزي بادي، قاموس المحيط، مطبعة دار الفكر، بيروت، ص 61.

[2]– طه أبو الخير ومنير العصرة، انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن، منشأة المعارف الإسكندرية، ط1، 1961، ص 61.

[3]– محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 24

[4]– حامد عبد السلام زهراني، علم النفس النمو، دار العودة بيروت، ط5، 1981، ص61.

المطلب الثالث: الحدث في العلوم القانونية:

يعرف القانون الحداثة بأنها الفترة المحددة من الصغر والتي تبدأ بسن التميز التي تنعدم فيها المسؤولية الجنائية ببلوغ السن التي حددها القانون للرشد والتي يفرض فيها أن الحدث أصبح أهلا للمسؤولية، ويختلف تحديد سن الحدث في بعض المجتمعات، فقد حددت بعض الدول مثل بريطانيا سن المسؤولية الجنائية في البداية لثماني سنوات ثم رفعها بعد ذلك إلى عشر سنوات وعندما يرتكب الحدث أفعالا انحرافية ما بين 14 إلى 17عاما يعتبرونه داخل فئة الجانح ويحاكم في محاكمة خاصة بالأحداث[1].

أما في الجزائر فقد اتجه المشرع إلى عدم تحديد سن أدنى لمرحلة الحداثة مكتفيا في ذلك اثر التشريع الفرنسي وتماشيا مع توصيات الحلقة الدراسية التي عقدت في القاهرة سنة 1953 ، والتي دعت إلى عدم تحديد. سن أدنى للحداثة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الإصلاحية والوقائية بالنسبة لجميع الأحداث[2].

إن الاختلاف في تحديد القوانين لسن الحداثة يرجع في الغالب إلى عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية ومن تلك العوامل الاختلاف في مدى النمو وحصول البلوغ الجسدي بين طرف وآخر تبعا لظروف البيئة الطبيعية[3]

---

[1]– سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 80.

[2]– محمد نيازي حتاتة، ملائمة إنشاء شرطة للأحداث من الوجهة الشرطية، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1963، ص 59.

[3]– جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، ط1 ، بيروت، 1981، ص 30.

المبحث الثالث: الانحراف الأحداث

المطلب الأول: مفهوم الانحراف

تعتبر كثير من الدراسات مفهوم الانحراف من بين المفاهيم التي يصعب تحديدها كونه يتغير بتغير المكان والزمان وحتى الأشخاص .

-الانحراف لغة: تترجم كلمة انحراف إلى اللغة الفرنسية بكلمة Délinquance ،[1] أما في اللغة الإنجليزية فتترجم إلى كلمة Delenquency وتعني لغة: الفعل الإثم وهو الميل والعدوان والمجانبة[2].

الجنوح لغة: الجنوح بالضم: مال

الإنحراف شرعا: هو مجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينيا 4أو الخضوع والإستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود

الانحراف اصطلاحا: ويتمثل في مظاهر السلوك غير المتو افق مع السلوك الاجتماعي السوي والتي تمهد بعد ذلك إلى انزلاقه نحو الإجرام. ويعرف على أنه: "هو الإبتعاد عن المسار المحدد أو هو إنتهاك لقواعد ومعايير المجتمع، ووصمة تلتصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع، أو هو إنتهاك القواعد، الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع". ولعله من الضروري الإشارة إلى أن هناك تداخلا كبير ا بين مفهومي الانحراف والجُ نوح أو الجُ ناح وهو ما نلاحظه من خلال تتبع الكثير من الكتابات حول الموضوع وهي تتفق في أغلبها على أن مفهوم الانحراف أشمل من مفهوم الجُ ناح. فالجناح هو السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون، لأن فيه اعتداء على القانون والنظام العام، في سن الحداثة والذي يعتبر[3] جريمة في حال ارتكابه من قبل الكبار .أما الانحراف فهو الخروج عن العملية المعيارية [4]، بمعنى بمعنى مخالفة المعايير التي سطرها المجتمع للحفاظ على استقراره، كالهرب

---

[1]- إحسان محمد حسن.موسوعة علم الاجتماع. الدار العربية للموسوعات.لبنان.1999.ص 227

[2]- حب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، مجلد 4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص 29.

[3]- أنظر: عبد الحميد بن طاش محمد نيازي، مصطلحات ومفاهيم اجتماعية في الخدمة الاجتماعية، مكتبة العبيكان، 2000، ص 82.

[4]- فاخر عاقل، مرجع سابق، ص 34.

من المدرسة واعتياد التدخين في سن مبكرة والتمرد على سلطة الوالدين أو الأولياء إلى غير ذلك من الأنماط السلوكية التي لا تقع تحت طائلة القانون، لكنها مع ذلك قد تهيئ الحدث للجناح فيما بعد وبذلك فهي تدخل في إطار السلوكات المنحرفة. وبهذا يمكن القول أن كلا من المفهومين يعني عدم وجود توافق اجتماعي، أي عدم اتفاق بين رغبات الأفراد مع متطلبات الجماعة . وهذا يعني أن الحدث المنحرف أو الجانح، هو من لم يستطع تحقيق التوافق الذي يتضمن:

أ. وجود رغبات لدى الحدث وإشباع مناسب لها.

ب. عدم الخروج على متطلبات الجماعة (المجتمع) وكل ما تحمله من قيم ومعايير تحدد الواجبات والحقوق.

المطلب الثاني: مفهوم انحراف الأحداث

يمكن القول بعد استعراض مفهوم الحدث وكذا مفهوم الانحراف، ومحاولة الوقوف على معنييهما أن تحديد مفهوم انحراف الأحداث ليس من السهولة بمكان نظرا للاختلافات الكثيرة وبالتالي عدم وجود تعريف موحد بين الباحثين، فكل واحد منهم يعطي تعريفا خاصا انطلاقا من توجهاته الفكرية واهتماماته العلمية. ولعل هذا ما يفسر تعدد التعاريف. وسنحاول لهذا استعراض أهم التحديدات التي قدمت لانحراف الأحداث، انطلاقا من تقسيمها إلى ثلاثة منطلقات رئيسة وهي: القانون، علم النفس وعلم الاجتماع وذلك تسهيلا لعملية التحديد، وكذا محاولة الإلمام بمختلف جوانبها

1- المفهوم القانوني لانحراف الأحداث:

تبتعد التعريفات القانونية لانحراف الأحداث عن تلك التي يعطيها علماء النفس وعلماء الاجتماع، وهي عادة تعمل على أن تعكس الثقافة القانونية والعمليات الإجرائية القضائية التي يتعرض لها الحدث متى برزت وتحققت علامات ودلائل انحرافه. وعادة ما نجد في الاتجاه القانوني وصفا للأفعال المجرمة وتحديدا للعقوبات عن طريق مصطلحات قانونية خاصة بُغية حماية المواطنين وتوفير الحماية للمجتمع من الذين يشكل سلوكهم درجة من الخطورة على الوجود الاجتماعي. ويعرف إحسان محمد الحسن الحدث المنحرف من الوجهة القانونية بأنه: "الصغير الذي يقل عمره عن سن معينة يختلف تحديدها من بلد إلى آخر، ولكنها لا تتجاوز الثالثة عشر سنة في معظم البلدان ويصدر

عليه حكم من محكمة الأحداث[1]، وهذا يعني انه قد ارتكب عملا أو أعمالا تخالف قانون البلاد. « ونجد منير العصرة يقدم تعريفا يختلف بعض الشيء عن التعريف السابق حيث يدخل في عداد الأحداث المنحرفين، الأحداث المعرضين للانحراف. إذ عرف الحدث المنحرف من الوجهة القانونية بقوله: « هو الحدث في الفترة ما بين سن التمييز وسن الرشد الجنائي الذي يثبت أنه أمام السلطة القضائية أو سلطة أخرى مختصة أنه قد ارتكب إحدى الجرائم، أو تواجد في إحدى حالات التعرض للانحراف التي يحددها القانون . « كما تجدر الإشارة إلى أن التشريعات القانونية في السابق كانت تحصر الانحراف في حدود معينة، إذ تفسر على ضوء حماية المجتمع، فلا يعتبر الحدث منحرفا في نظر القانون إلا إذا سلك مسلكا يتعرض معه المجتمع للخطر، دون أن تعير الاهتمام بما سيتعرض له الحدث بعد ذلك من مشاكل طالما أن ذلك لا يتضمن اعتداءً مباشرا على المجتمع، معتبرين بذلك، انحراف الصغار نوعا من الإجرام .[2]

لكن هذه النظرة الضيقة سرعان ما تخلّت عنها التشريعات القانونية منذ بداية القرن الماضي، حيث بدأ الاهتمام بهذه المشكلة على أيدي علماء النفس والاجتماع وكذا الأنثروبولوجيين، وتم إدخال طوائف جديدة إلى المنحرفين الأحداث تشمل أولئك الذين يتواجدون في ظروف تؤدي بهم في النهاية إلى الانحراف، وأصبح الاهتمام بالتالي منصبا على الحدث وكذا على المجتمع أي الظروف الاجتماعية التي أودت به إلى الانحراف. ولعل ما يعكس هذا الاتجاه أكثر هو التعريف الذي قدمه مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، حيث عرف الحدث الجانح على أنه: « شخص في حدود سن معينة يمثل أمام هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة، بسبب ارتكابه جريمة جنائية، ليتلقى رعاية من شأنها أن، تيسر عملية إعادة تكييفه الاجتماعي «، وهو تعريف يحدد قانونيا الإجراءات الواجب اتخاذها والتعامل بها مع الحدث المنحرف. وسنحاول بعد هذا التعرف على المفهوم النفسي لانحراف الأحداث. [3]

[1]– علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص 9.

[2]– إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 228.

[3]– علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص 8.

2-المفهوم النفسي لانحراف الأحداث :

ترتكز الدراسات النفسية في تحليل الانحراف على الحدث المنحرف كفرد قائم بذاته وتحاول التوصل من خلال دراسة شخصيته وتكوينها وطبيعة القوى الفاعلة فيها إلى اكتشاف الأسباب النفسية التي دفعت به إلى الانحراف وبذلك تعددت الآراء والاتجاهات بين علماء النفس تبعا للمنطلق المذهبي لكل منهم .فالعالم النفساني "سيريل بيرت Burt Cyril "يعرف الجنوح بأنه: « حالة تتوافر في الحدث كلما أظهر ميولا مضادة للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله أو يمكن أن تجعله موضوعا لإجراء رسمي"[1].

وحسب أنصار مدرسة التحليل النفسي فيعرف الحدث المنحرف بأنه: " الحدث الذي تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة"[2] ويرى علماء النفس بأن المنحرف بوجه عام أكثر انبساطية واندفاعية وأقل سيطرة على الذات من غيره. أو هو أكثر عدوانية وانهزامية وتدميرا، ولا يخشى الفشل والهزيمة أو لا يهتم بالمعايير والقيم المعتادة، كما أنه أقل خضوعا للسلطة وله مشاعر متضاربة وهو يشعر بأنه غير مرغوب فيه، أو غير معترف به. ويبدو العالم أوجست أوكهورن أكثر بساطة وأوفر إيضاحا فيما يتعلق بتحليله للإنحراف. حيث يرى بأن الحدث المنحرف في بداية أمره يكون كائنا حيا لا اجتماعيا يطلب إشباع حاجاته الغريزية إشباعا بدائيا مباشرا دونما اهتمام بالعالم المحيط به[3]، وبشكل عام يمكن القول بأن علماء النفس يعتبرون الانحراف حالة عرضية مؤقتة تنجم أساسا عن عدم أو سوء في التكيف هذا الأخير يسبب عدم إشباع المتطلبات بالطرق السليمة والمتعارف عليها، مما يدفع البعض ممن لم تشبع رغباتهم إلى استخدام وسائل منحرفة لإرضاء تلك المتطلبات.

---

[1]- عبد القادر قواسمية، مرجع سابق، ص 61.

[2]- نوار الطيب، مرجع سابق، ص 9.

[3]- م بختي بن الشيخ، التفكك الأسري وانحراف الأحداث، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، معهد علم النفس.،جامعة الجزائر، 1990، ص 21.

3-المفهوم الاجتماعي لانحراف الأحداث :

يلاحظ تعدد الدراسات الاجتماعية من حيث منطلقاتها وآرائها، ولكنها تتفق على أن الانحراف ظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها إلى قوانين حركة المجتمع. فهي لا تهتم بالحدث المنحرف كفرد، بقدر ما تركز جهدها على مجمل النشاط المنحرف. والانحراف بهذا هو ضرب من السلوك المُ تعلَّ م ناتج عن فشل السيطرة الاجتماعية مما نتج عنه سلوك خارج عن قواعد الجماعة الاجتماعية، حيث يبدو سلوكا غير متوقع من قبلها، فعلماء الاجتماع إذن يرون بأن الانحراف ينشأ من البيئة الاجتماعية دون أي تدخل على العمليات النفسية المعقدة التي تلعب دورها على مسرح اللاشعور، وهم بذلك يصنفون الأحداث المنحرفين على أنهم ضحايا ظروف خاصة سادها عدم الاطمئنان وكذا الاضطراب الاجتماعي لأسباب مختلفة كالانخفاض الكبير في المستوى المعيشي لهم . حسب دوركايم فإن الحدث المنحرف من المنظور الاجتماعي هو الذي تصدر عنه أفعال منحرفة عن النموذج السليم، تلك الأفعال التي إذا ارتكبها الكبار فإنهم يعاقبون عليها كمجرمين. ويشبه دوركايم ذلك النموذج السليم بشخصية ذهنية مجردة تصل إلى تكوينها بالجمع بين أشد [1] الخواص النوعية عموما، وبين أشد الصور انتشارا لدى أفراد النوع، أي حدث متكامل في نموه النفسي والجسدي والعقلي حيث يستطيع التكيف مع جماعته الأسرية والمدرسية والمهنية وجماعات اللعب وغيرها في حدود ما تفرضه القوالب الاجتماعية الأساسية في علاقته مع الآخرين من جهة، وفي تصرفاته الذاتية من جهة أخرى، ولهذا فإن مضمون الانحراف يمكن أن يتسع ليشمل أنماطا تبتعد بدرجات متفاوتة عن النموذج المتوسط الذي حدده دوركايم .

إذاً فانحراف الأحداث يشير إلى السلوك الذي يخرجون به عن قواعد وتوقعات الآخرين في المجتمع والذي يفرض عليهم- وعلى كل من يخرج عليه- المعارضة واتخاذ التدابير اللازمة أي أن الانحراف ليس صفة للسلوك، وإنما هو ناتج عن استجابة الآخرين للقائم به في موقف التفاعل، فالمنحرف يعتبر كذلك عندما يراه الآخرون كذلك. ولعل هذا ما يدعو إلى التساؤل لا بل حتى تشكيك البعض في مصدر هذه التسمية الانحرافية لسلوك دون آخر وهذا ما سنحاول تناوله من خلال البحث في مصدر هذه التسمية.

[1]- محمد طلعت عيسى، مرجع سابق، ص 49.

المبحث الرابع: مظاهر الانحراف :

انطلاقا من الخطورة التي تشكلها ظاهرة انحراف الأحداث بما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية وخروج عن القيم والعادات السائدة خاصة في ظل استفحال هذه الظاهرة، نجد من الضروري البحث في أهم المظاهر التي يتخذها انحراف الأحداث للتعرف على تلك المظاهر وأكثرها تهديدا للمجتمع ولقواعد السلوك المقررة فيه للبحث في أسبابها وبالتالي وضع العلاج المناسب لها، ويرتبط تحديد مظاهر الانحراف لدى الأحداث ارتباطا وثيقا بتحديد مفهوم الحدث المنحرف والذي يتضمن من ارتكب الفعل المنحرف والمُعرَّض للانحراف، وانطلاقا من هذا يمكن تحديد أهم مظاهر الانحراف لدى الأحداث في الحالات التالية:

- **السرقة:** تعرف على أنها الاستحواذ أشياء الغير لإشباع حاجة من الحاجات التي لا يتمكن الفرد من إشباعها داخل الأسرة، أو الاضطرار إلى مجاراة أصدقاء السوء وضغوطهم عليه للإنفاق فلا يتمكن من الحصول عل ذلك بطرق شرعية 2 وهو ما يضطره إلى السرقة، ويعتبر البعض بأن السرقة هي من أكثر السلوكات إقلاقاً لدى الأهل وقد دلت الإحصائيات على أن 25000 طفل يذهبون إلى مراكز إعادة التربية بسبب السرقة والتي من أسبابها لدى الأحداث

أ- للتعويض عما ينقصهم بسبب فقرهم وعدم توفر مال لديهم لشراء ما يحتاجونه، ولا وجود لإمكانية أخرى لتحقيق ذلك فيقومون بسرقة ما لم يتمكن أهلهم من توفيره لهم .

ب- حب تقليد الآخرين كالأصدقاء أو الأولياء أو غيرهم ممن لهم التأثير على حياة الحدث

ج- استحسان مثل هذا السلوك من قبل الأهل

- **الكذب المرضي:** ويهدف من ورائه الحدث غالبا إلى تغطية أخطائه أو مخالفاته، وينشأ بسبب تعود الطفل على الكذب واختلاق الحيل والمبررات والأكاذيب بشكل مستمر من أجل تحقيق مصلحة ما.

- **الفشل الدراسي والهروب من المدرسة:** حيث ترتفع نسبة الأحداث من بين الفاشلين والمنقطعين عن المدرسة ويرجع محمد فوزي جبل انقطاع أو هروب الطفل من المدرسة لأسباب منها: [1]

1- عدم مواكبة المنهج الدراسي لقدرات التلاميذ أو قسوة المعلمين.

[1]- سميرة أحمد السيد. مصطلحات علم الإجتماع. مكتبة الشقري. اللمملكة العربية السعودية. 1997 .ص 52.

2- غياب أنشطة مدرسية ترويحية تتيح للتلاميذ الترويح عن انفعالاتهم.

3 – البلادة وعدم وجود الدافع للتحصيل فيشعر بالنقص بين أقرانه فلا يستطيع مواصلة الدراسة

4- طموح وضغوط الآباء لإلحاق أبنائهم بنوع من التعليم لا يتناسب مع قدرات أبنائهم فيؤدي إلى القلق والإحباط

5 – عدم توافر الإمكانيات المادية المناسبة لمتابعة الدراسة والاضطرار للعمل لمساعدة الأولياء مما يؤدي إلى هروبهم.

- ممارسة جمع أعقاب السجائر ومخالطة المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم.
- التخريب والشغب والخطورة على الأمن والتزييف.
- الهروب من المنزل.
- السلوك الجنسي المنحرف كهتك العرض.
- تعاطي المخدرات والمسكرات والإدمان وكذا التدخين.
- الضرب والجرح العمد.[1]

ويجب الإشارة إلى أن هذه الأشكال قد تترابط فيما بينها ويمكن أن تؤدي ممارسة إحداها إلى التورط في الأخرى مثلا الإدمان على المخدرات يؤدي إلى السرقة بهدف الحصول على المال بشرائها وأحيانا إلى الاعتداء – أو حتى القتل- بقصد السرقة، وإلى التجرؤ على المحارم نتيجة الاضطراب العاطفي والضياع الذهني الناجمين عن تناول المخدر وهكذا[2]، ويذهب مصطفى حجازي إلى حد التفريق بين مظاهر انحرافية خاصة بالمجتمعات المتقدمة وأخرى خاصة بالمجتمعات المتخلفة عنها حيث يقول: « أنه وفي ظل الازدياد الملحوظ في نسبة أعمال العنف عند الصغار الجانحين في أكثر المجتمعات تقدما من الناحية التقنية والاجتماعية، ابتداء بالسويد وانتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه تكثر عند المنحرفين الصغار في البلدان النامية جنح العوز – السرقة من أجل الأكل أو التنقل...الخ،[3] والتي تتصف أساسا بطغيان طابع البؤس عليها«، ومن خلال هذا التفريق يتضح بأن الانحراف في المجتمعات المتخلفة هي ذات طابع

[1]- بورون و ف، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 217.

[2]- عبد الغني الديدي، مرجع سابق، ص 125.

[3]- مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون: دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية، درا الطليعة، بيروت، 1995، ص 68.

حركي أكثر منها ذات طابع تقني أو احتيالي [1]كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. ويرى جان شازال أنه من الطبيعي أن تزداد كنتيجة لهذا الأمر، الجرائم ذات الطابع الأخلاقي وكذلك حوادث الصدام التي كثيرا ما تؤدي بحياة الناس أو تصيبهم بجراح نتيجة عدم احتراز السائقين الأحداث، ولعل هذا ما جعل البعض يربط بين أنواع الانحرافات لدى الأحداث وبين الاستعدادات الخاصة لديهم وكذا أوضاع البيئة التي يعيشون فيها.[2]

[1]– جان شازال، الطفولة الحانحة، ترجمة: أنطوان عبده، دار منشورات عويدات، بيروت، (د.ت)، ص 12.

[2]– عبد الغني الديدي، مرجع سابق، ص 125.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تمهيد: .....60.

1- المنهج المعتمد في الدراسة: .....61.

2- مجالات الدراسة: .....62.

2-1 المجال المكاني: .....62.

2-2 المجال الزمني: .....63.

2-3 المجال البشري: .....63.

3- مجتمع الدراسة: .....63.

4- أدوات جمع البيانات: .....63.

4-1 الملاحظة: .....64.

4-2 الاستمارة: .....64.

تمهيد:

يتطلب القيام ببحث ميداني خطوات وإجراءات منظمة بغرض الوصول إلى نتائج موضوعية والإجابة عن التساؤلات المطروحة، لذلك وجب الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية لتحديد مجالات الدراسة وتحديد العينة وطرق اختيارها، والمنهج المستخدم في الدراسة وأدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية وهذا ما سيتم عرضه في هذا الفصل.

I- المنهج المعتمد في الدراسة:

المنهج هو مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات والعمليات العقلية التي يستعين بها الباحث ويسير في ضوئها لتحقيق الهدف الذي يصبوا إليه الباحث، وهو اكتشاف الحقيقة واستخلاص النظريات والقوانين التي تحكم الظاهرة والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

كما يعتبر المنهج أيضًا "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة والإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى الحقائق وطرق اكتشافها.[1]

ومنه فإن المنهج هو الطريقة المنظمة التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية حيث أن طبيعة الموضوع هي التي يفرض على الباحث استخدام منهج معين.

يعتبر توظيف المنهج أو المناهج في الدراسات الإجتماعية من الشروط الأساسية لإعطاء الصيغة العلمية للبحث، أي أنّ المنهج هو الطريقة التي يسلكها العقل لدراسة موضوع أي علم من العلوم، للوصول إلى قضاياه الكلّية، أي القوانين العلمية، أو هو الطريقة التي يبين بها العلم قواعده ويصل إلى حقائقه.[2]

1- المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي التحليل هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محدّدة، كتحديد مشكلة البحث، وتحديد نطاق الدراسة، وتفسير النتائج وأخيرا الوصول إلى استنتاجات.[3]

على هذا الأساس تم وصف ظاهرة الفقر وذلك من خلال الوقوف على أهم العوامل الكامنة وراء حدوثه والآثار المترتبة عنه، ومن جهة أخرى، تمّ تحديد والتطرق لأهم العوامل الكامنة وراء الإنحراف، وعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفقر وموضوع انحراف الأحداث بالتحليل والدراسة.

كما ساعدنا هذا المنهج على وصف العلاقة بين الفقر وانحراف الأحداث وذلك من خلال ردود أفعال الأحداث تجاه ما يعيشونه من فقر داخل أسرهم وداخل المجتمع.

---

[1]- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1981، ص187.

[2]- طلعت همام، قاموس العلوم الإجتماعية والنفسية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1914، ص 80.

[3]- وحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 82.

2- المنهج التاريخي:

اعتمدت على المنهج التاريخي في الجانب النظري، إنّ الحاضر ليس وليد الصدفة أو الآن بل هو عبارة عن تراكمات متتالية، فالحاضر نتاج الماضي وبوابة للمستقبل. وعليه كان لزاما وضرورة حتمية التطرق إلى ظاهرة الفقر وانحراف الأحداث في المجتمع الجزائري منذ عهد الاستعمار والاستقلال، وهذا بهدف معرفة كلّ التغيرات والتطورات التي طرأت على نظام وظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

كما تمّ الاعتماد على طريقة التحليل الإحصائي في الدراسة، ويبرز ذلك من خلال عرض البيانات التي تم جمعها من الميدان في جداول بسيطة وأخرى مركبة مع القيام بعمليات إحصائية حسابية بسيطة كحساب النسب المئوية[1]

II- مجالات الدراسة:

تعتبر الدراسة الميدانية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن ظاهرة اجتماعية معينة بصورة منهجية، ولتحقيق ذلك ينبغي بلورة المشكلة وصياغتها صياغة دقيقة وتحديد نوع الدراسة ومناهج البحث، والأدوات اللازمة لجمع البيانات والطريقة التي تعالج بها البيانات من حيث التحليل والتفسير، وللوصول إلى هذا الغرض المحدّد في هذه الدراسة الميدانية في البحث عن أثر الفقر في انحراف الأحداث في الجزائر، خاصة في الأحياء الفقيرة، ولا يقوم الجانب النظري إذا لم يدعم بما يؤكّد مصداقية صحته ميدانيا.[2]

1- المجال المكاني:

أجريت الدراسة الميدانية بحي الفلوجة وهو يقع جنوب شرق مدينة تبسة (حي لاروكاد الجديدة)، وهو حي شعبي يتميز بالبناءات العشوائية، ذو مساحة صغيرة نسبيا نظرا لحداثة نشأته، أغلب سكانه هم من الطبقة الوسطى والفقيرة ذوو الدخل المتوسط والمحدود، كما يتميز بانتشار الظاهرة الإجرامية لعدة عوامل.

---

[1]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1986، ص 27.

[2]- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، بيروت، دار الطليعة، 1982، ص 18.

2- المجال الزمني:

امتدت الدراسة من 18 جانفي 2019 إلى غاية 6 جوان 2019، حيث قمنا في بدايتها بمحاولة اختيار موضوع دراستنا، ثمّ قمنا ببعض الخرجات الإستطلاعية إلى ميدان الدراسة. وانتهت هذه المرحلة بإجراء الدراسة الميدانية.

3- المجال البشري:

يعتبر المجال البشري للدراسة المجتمع الأصلي الذي تطبق على أفراده مختلف الوسائل لجمع البيانات الموضوعية والواقعية منهم، حيث أن مجتمع الدراسة هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحدودة من قبل والتي تكون مجالات للملاحظة.[1]

وحتى تكون الدراسة علمية وعملية ولكي يصل الباحث إلى نتائج واقعية وموضوعية لابد من تحديد المجتمع الأصلي للدراسة تحديدا دقيقا، وواضحا حيث يسمح بتحديد العينة المطلوبة للاختبار، وبجمع المعطيات من أفرادها عن طريق استخدام الوسائل والأدوات المناسبة، أمّا مجتمع الدراسة الذي تعمد إلى جمع المعلومات منه هو سكان حي الفلوجة بتبسة.

III- مجتمع الدراسة:

يعتبر أسلوب المعاينة في البحوث العلمية والإجتماعية على وجه الخصوص ذو أهمية بالغة إذ يرفع مستوى عمل البحث وزيادة نسبة الدقّة وتحديد مدى تمثيل العيّنة لمجتمع الدراسة، كما يساعد أسلوب المعاينة في اختصار الوقت والجهد وتقليل النفقات.[2]

وقد اقتصر مجتمع البحث في هذه الدراسة على بعض الآباء والأمهات من بين سكّان حي الفلوجة، وقد اعتمدنا العيّنة القصدية.

IV- أدوات جمع البيانات:

تمثل جانبا هاما من الجانب الميداني التطبيقي، فهي تعتبر الأداة والوسيلة التي من خلالها يتم من جمع البيانات التي يحتاجها الباحث من أجل الكشف عن جوانب مختلفة عن بحثه، وسنعتمد خلال دراستنا هذه على مجموعة من الأدوات نذكر منها الملاحظة والإستمارة، ويتم عادة بتحديد الأدوات

[1]- صلاح الدين شروخ، علم النفس التربوي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004،

[2]- فتحي عبد العزيز أبو راقي، الطرق الإحصائية في العلوم الإجتماعية، ط1، دار النهضة، لبنان، (د.س)، ص 126.

والوسيلة اللازمة لجمع البيانات على ضوء الأهداف والبيانات المتاحة ومدى ملاءمتها لأوصاف الدراسة والتي يجب أن تكون على درجة عالية من الثبات والصدق.[1]

1- الملاحظة:

- **تعريف الملاحظة:** هي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة. الخطوات الضرورية لإجراء الملاحظة.

2- الاستمارة:

إن الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة المنظمة والمصنفة حسب محاور وكل محور يمثل بعدا أو جانبا في مشكلة الدراسة فهي مرتبطة في صياغتها بالفروض وتساؤلات الدراسة بشكل عام كما تعتبر والوسائل التي يعتمد عليها الباحثون في البحوث الكمية، والتي تعتمد على مدى ما يتوفر الباحث من البيانات وإحصاءات.

وتعرف الاستمارة بأنها: نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.[2]

يعتبر تصميم الاستمارة من أهم خطوات إنجاح البحث وتحتاج إلى معرفة ودراية بأصول الاتصال بأفراد العينة وصياغة الأسئلة.[3]

كما نعرف تقنيات البحث على أنّها: "وسائل تسمح بجمع كعطيات، أو مجموعة من الإجراءات وأدوات التقصي المستعملة منهجيا".[4]

---

[1]- الفوال صلاح مصطفى، منهجية العلوم الإجتماعية، القاهرة، عالم الكتاب، (د.ت)، ص 196.

[2] - رشيد زراتي، تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، 2002، ص32.

[3] - صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع "المفهوم والموضوع والمنهج"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1982.

[4]- محمد عاطف غيث، محررات في البحث الإجتماعي، بيروت، مكتبة كزديد، 0259، ص 100.

الفصل الخامس: دراسة وتحليل النتائج

تمهيد:

في هذا الفصل سنقوم بتسليط الضوء على النتائج الميدانية للدراسة والتي تم إجرائها على عينة من سكان حي الفلوجة.

1- توزيع خصائص عينة الدراسة:

المحور الأول: البيانات الشخصية.

جدول رقم 5: توزيع عيّنة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	11	42,3
أنثى	15	57,7
المجموع	26	100

شكل رقم 1: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب فئة الجنس.

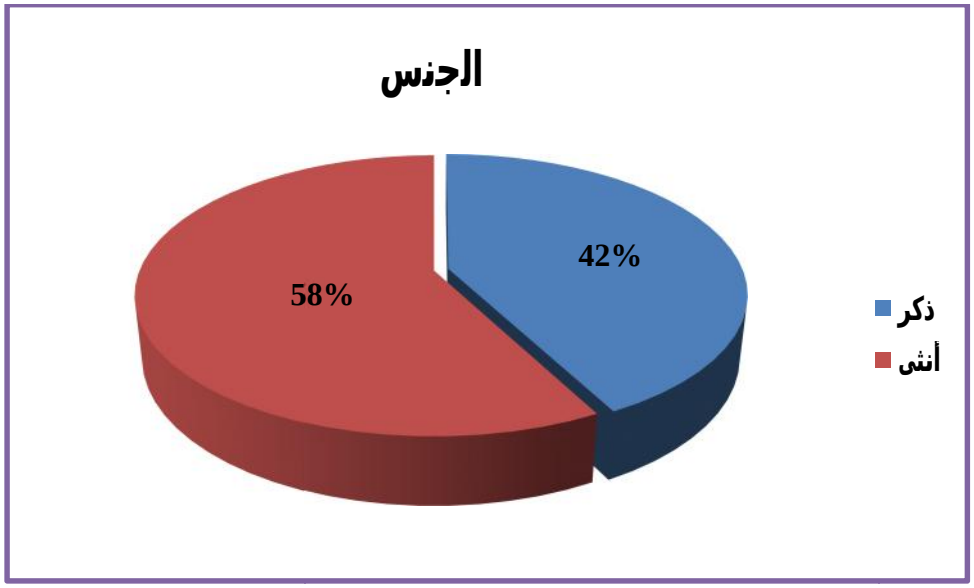

بلغت نسبة الذكور في العينة نسبة قدرها 42,3%، بينما نجد أن نسبة الإناث بلغت 57,7%، مما يوحي إلى أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور في عينة الدراسة.

جدول رقم 6: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب السن.

	التكرار	النسبة %
من 31 إلى 40 سنة	5	19,2
من 41 إلى 50 سنة	14	53,8
أكثر من 50 سنة	7	26,9
المجموع	26	100

شكل رقم 2: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب فئة السنّ.

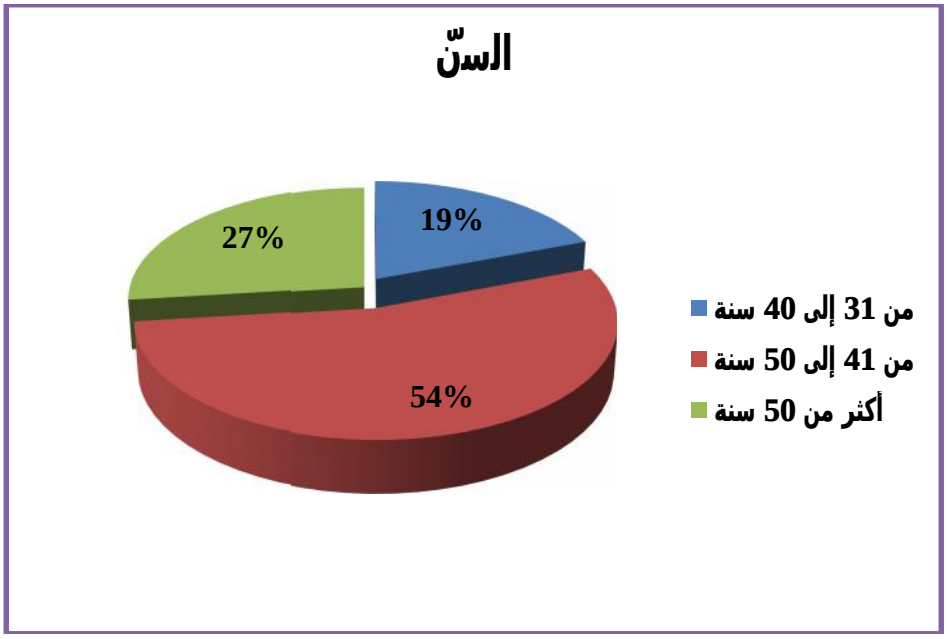

بلغت نسبة 19.2% للأشخاص من الذين تتراوح أعمارهم بين 31 إلى 40 سنة ونسبة 26.9% للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم من 41 إلى 50 سنة، إذ أن متوسط العمر لهذه الفئات 32 سنة.

جدول رقم 7: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

	التكرار	النسبة %
إبتدائي	5	19,2
متوسط	7	26,9
ثانوي	8	30,8
جامعي	6	23,1
المجموع	26	100

شكل رقم 3: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

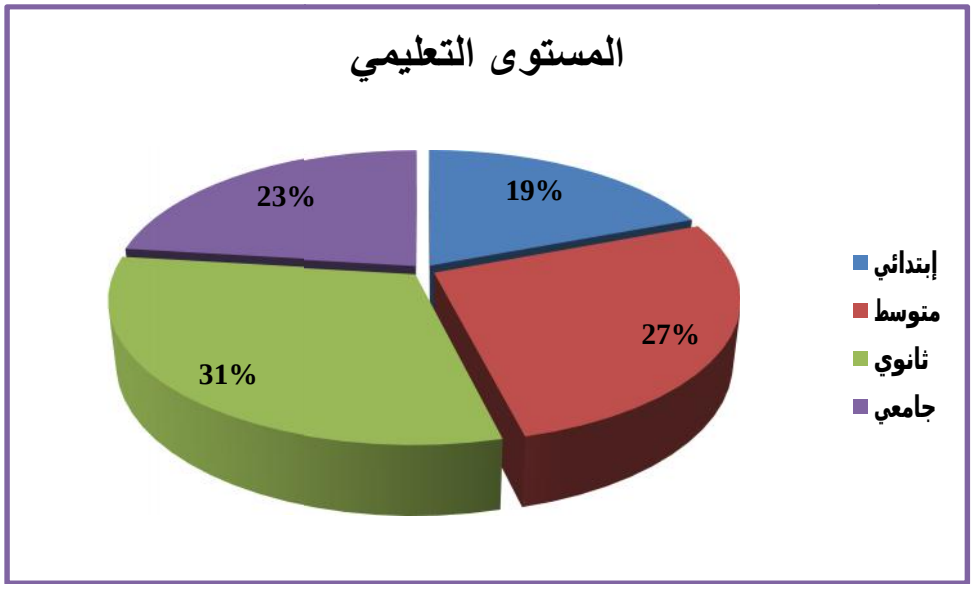

بلغت أقل نسبة لطور الإبتدائي 19.2% وأكبر نسبة لطور الثانوي 30.8%، بينما بلغت نسبة التعليم الجامعي 23,1%، وهذا دلالة على وجود مستوى تعليمي جيد بين أفراد العيّنة.

جدول رقم 8: توزيع عيّنة الدراسة حسب الحالة العائلية.

	التكرار	النسبة %
متزوج	24	92,3
مطلق	2	7,7
المجموع	26	100

شكل رقم 4: التمثيل البياني لعيّنة الدراسة حسب الحالة العائلية.

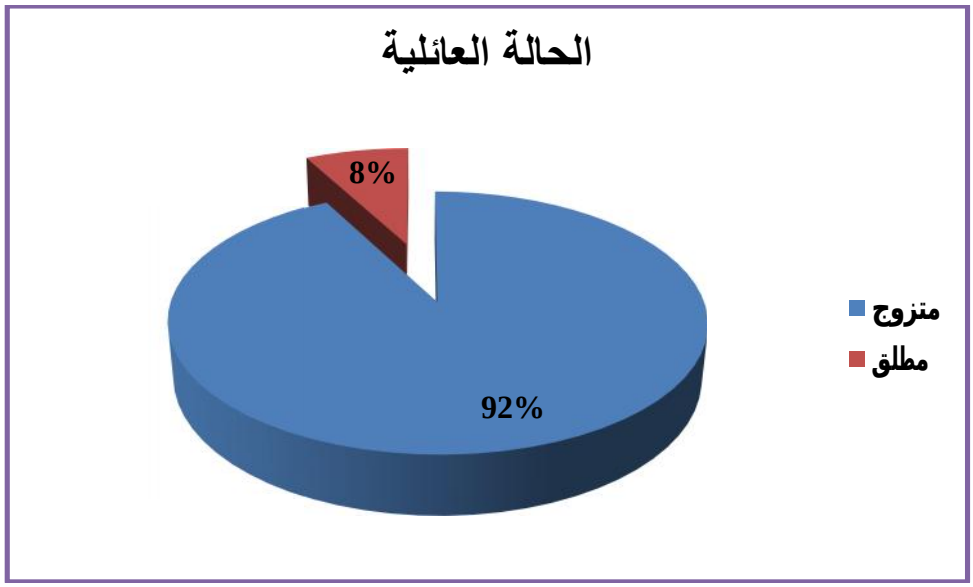

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الطلاق تبلغ 7.7% وهي نسبة ضئيلة جدّا مقارنة بنسبة الزواج والتي تقدر بـ 92.3% وهذا دليل على وجود استقرار أسري.

جدول رقم 9: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الأقل من 18 سنة.

	التكرار	النسبة %
0	1	3,8
1	4	15,4
2	7	26,9
3	10	38,5
4	2	7,7
5	1	3,8
6	1	3,8
المجموع	26	100

شكل رقم 5: التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الأقل من 18 سنة.

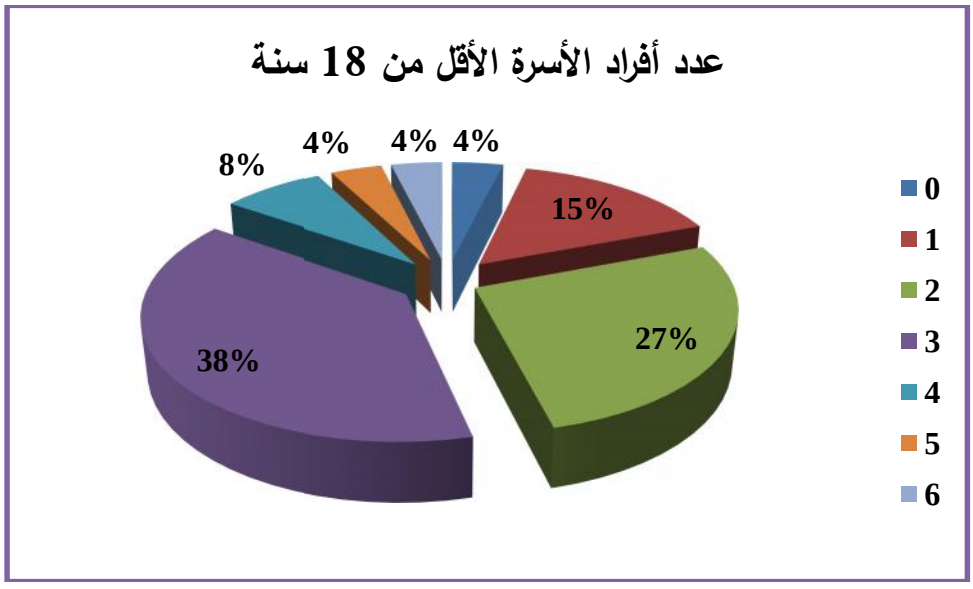

تمثل أقل نسبة 3.8% في عدد أفراد الأسرة الأقل من 18 سنة وأعلى نسبة قدرت بـ 38.5% في هذه العينة.

جدول رقم 10: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب عدد الأحداث المتمدرسين في الأسرة.

	التكرار	النسبة %
نعم	22	84,6
لا	4	15,4
المجموع	26	100

شكل رقم 6: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب عدد الأحداث المتمدرسين في الأسرة.

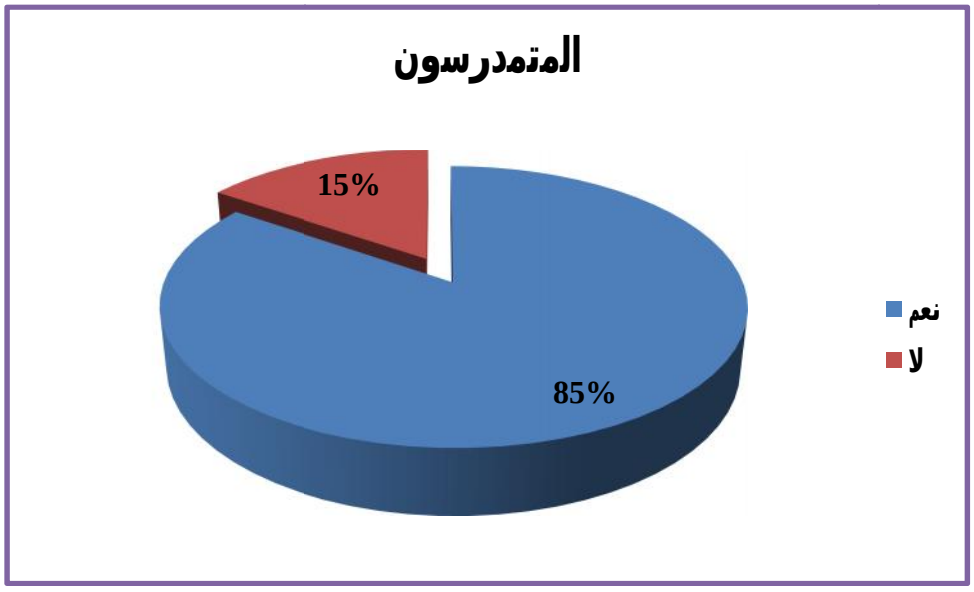

قدرت نسبة أفراد العينة غير المتمدرسين بـ 15.4% أما أفراد العينة المتمدرسين فقدرت بـ 84.6% ويرجع ذلك إلى وجود مستوى تعليمي جيد.

جدول رقم 11: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب.

	التكرار	النسبة %
إبتدائي	4	15,4
متوسط	7	26,9
ثانوي	9	34,6
جامعي	6	23,1
المجموع	26	100

شكل رقم 7: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأب.

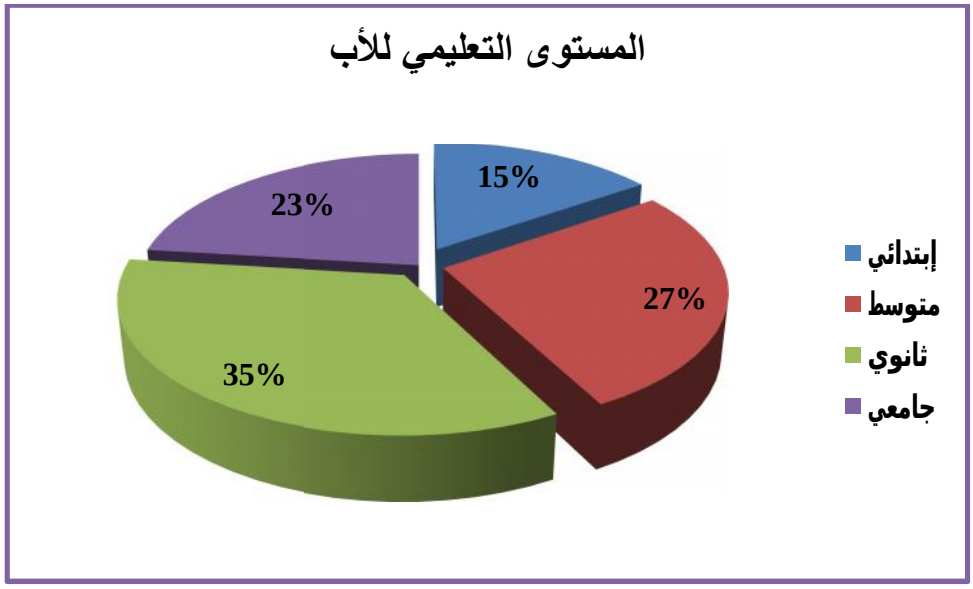

مثلت أقل نسبة 15.4 % لطور الابتدائي ومثلت أكبر نسبة 34.6% وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على وجود مستوى ثقافي لا بأس به في العيّنة محلّ الدراسة.

جدول رقم 12: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأمّ.

	التكرار	النسبة %
إبتدائي	9	34,6
متوسط	5	19,2
ثانوي	6	23,1
جامعي	6	23,1
المجموع	26	100

شكل رقم 8: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأم.

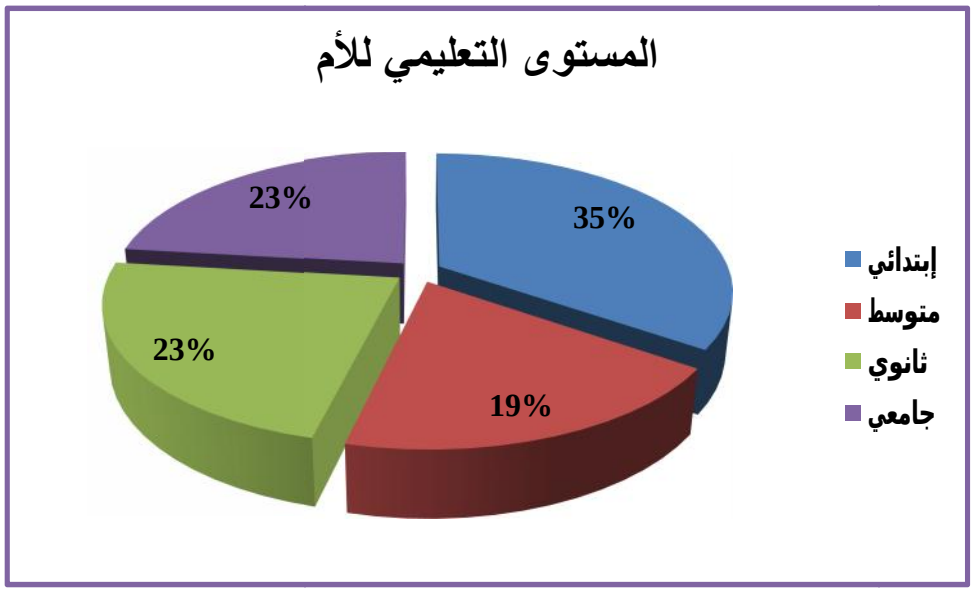

بلغت نسبة 19.2% لطور المتوسط أما أكبر نسبة 34.6% لطور الابتدائي وذلك دليل على أن الأمهات ماكثات في البيت.

2- عرض نتائج الفرضية:

المحور الأوّل: الحاجة والعوز يؤدّيان بالحدث إلى الإنحراف.

جدول رقم 13: يمثل توزيع عيّنة الدراسة حسب الحالة الاقتصادية للأسرة.

	التكرار	النسبة %
فقيرة جدا	2	7,7
فقيرة	10	38,5
متوسطة	14	53,8
المجموع	26	100

شكل رقم 9: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الحالة الإقتصادية للأسرة.

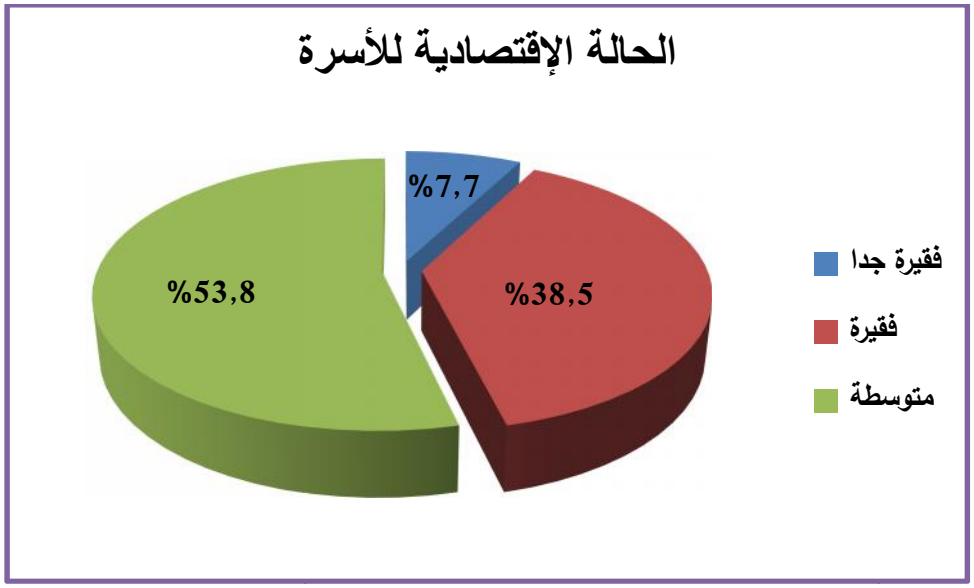

من التمثيل البياني للجدول أعلاه نلاحظ أنّ الحالة الإقتصادية لأفراد عيّنة الدراسة متوسطة، إذ بلغت نسبتها 53,8% وهي أعلى نسبة، بينما كانت نسبة العائلات الفقيرة جدّا 7,7%، أمّا العائلات الفقيرة فتعبر نسبتها مرتفعة نوعا ما إذ بلغت 38,5%.

جدول رقم 14: نوع سكن الأسرة.

	التكرار	النسبة %
منزل عائلي	6	23,1
ملك	6	23,1
كراء	14	53,8
المجموع	26	100

شكل رقم 10: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب نوع سكن الأسرة.

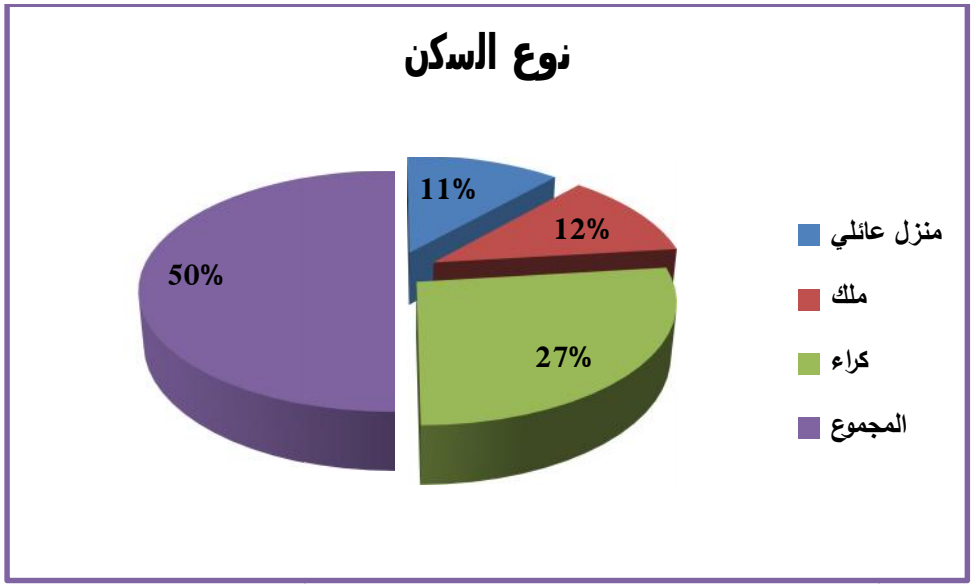

تساوت نسبة المنزل العائلي المشترك والملك بـ 23.1% أمّا أعلى نسبة فكانت للكراء وذلك راجع إلى أنّ الملاّك الأصليين يملكون مساكن أخرى أو أنّهم لا يرغبون في العيش بهذا الحي.

جدول رقم 15: يمثل عدد الغرف.

	التكرار	النسبة %
2	8	30,8
3	10	38,5
4	4	15,4
5	3	11,5
7	1	3,8
المجموع	26	100

شكل رقم 11: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب عدد الغرف.

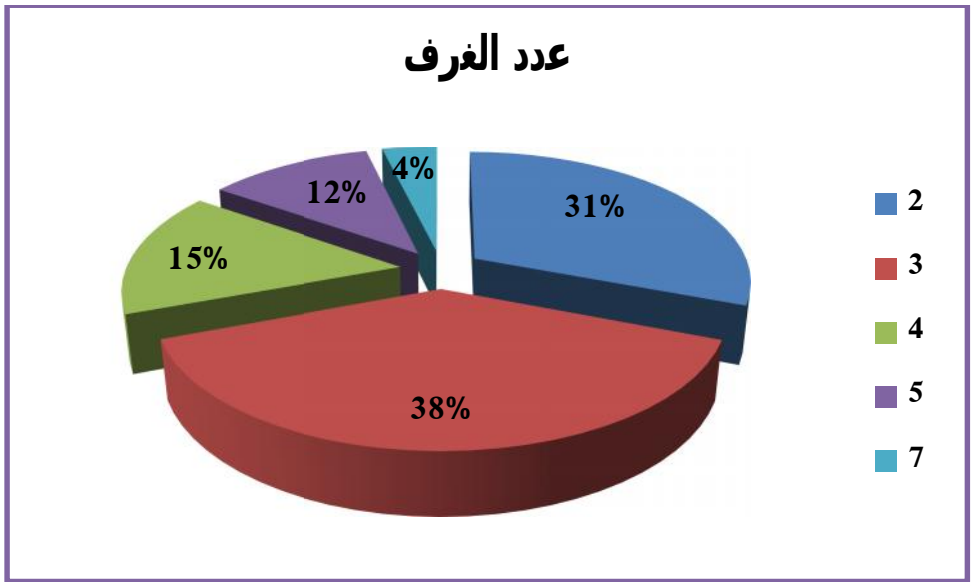

قدرت أقل نسبة بـ3.8% وأعلى نسبة 30.8% وهذا دليل على أنّ المنزل الواحد يتوفر على العديد من الغرف.

جدول رقم 16: يمثل وجود فناء في المنزل.

	التكرار	النسبة %
نعم	13	50,0
لا	13	50,0
المجموع	26	100

شكل رقم 12: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 4 .

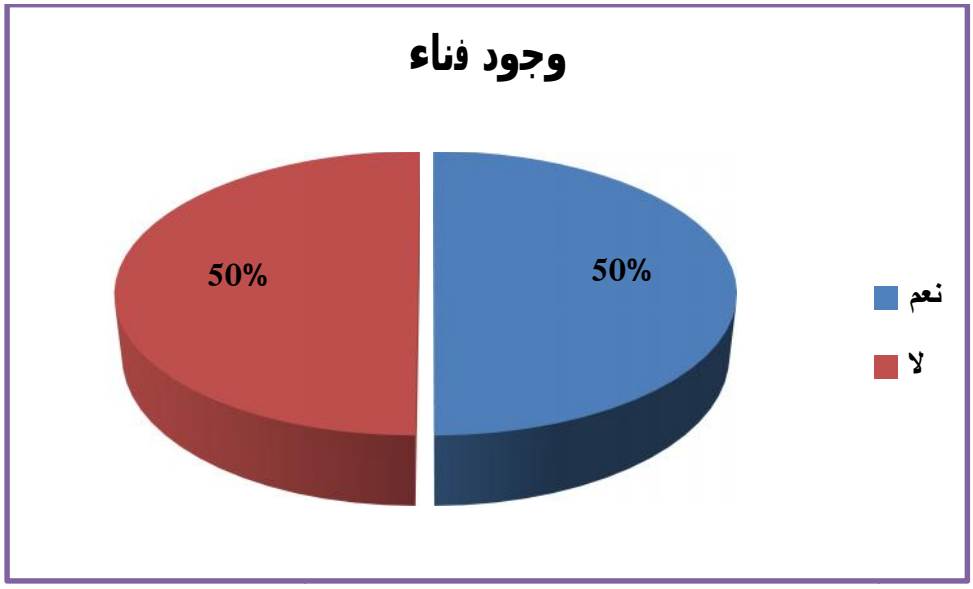

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للجدول أعلاه أنّ الإجابات المتعلّقة بوجود فناء في المنازل، كانت متساوية من حيث النسبة، إذ بلغت كلّ واحدة منهما نسبة 50%، وهذا يدلّ على أنّ تصاميم البناءات الشعبية متشابهة إلى حدّ كبير، وسبب عدم وجود فناءات في المنازل قد يرجع إلى صغر المساحة المشيّد عليها البناء أو أنّ أصحاب تلك المنازل لا يفضلون وجود فناءات في منازلهم لأمان أكثر نظرا لكثرة السرقات في مثل هذه الأحياء.

جدول رقم 17: يمثل وجود سطح.

	التكرار	النسبة%
نعم	9	34,6
لا	17	65,4
المجموع	26	100

شكل رقم 13: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 5.

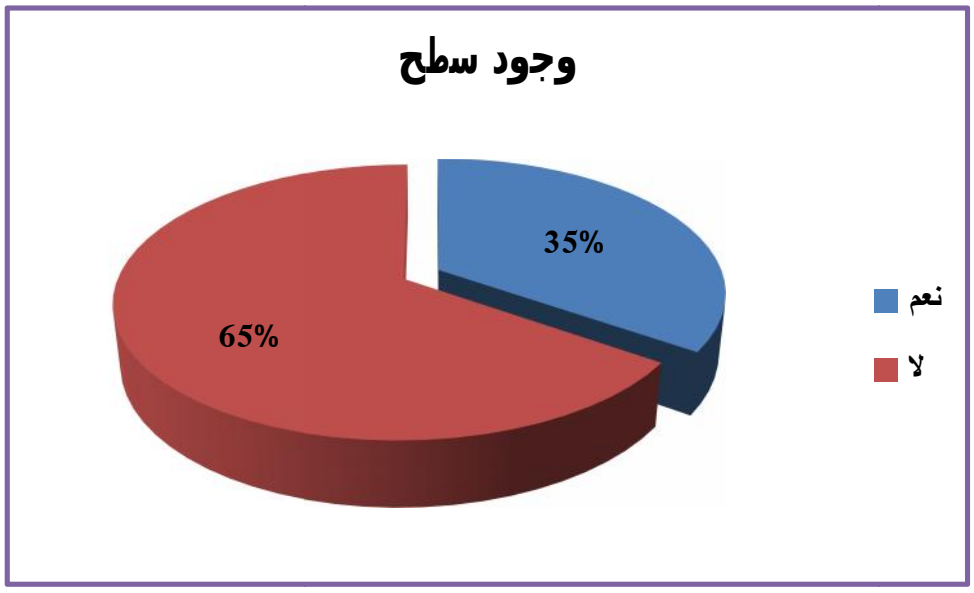

بلغت نسبة المنازل التي تحتوي على سطوح 35% بينما المنازل التي لا تحتوي على سطوح فنسبتها قدّرت بـ 65% من عيّنة الدراسة، ومنه نستنتج أنّ نسبة كبيرة من أطفال العيّنة يلجؤون لا يحبذون المكوث في منازلهم لعدم توفرها على أماكن للعب كالسطوح.

جدول رقم 18: وجود جهاز تلفاز في المنازل.

	التكرار	النسبة %
نعم	26	100
لا	0	0
المجموع	26	100

شكل رقم 14: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 6.

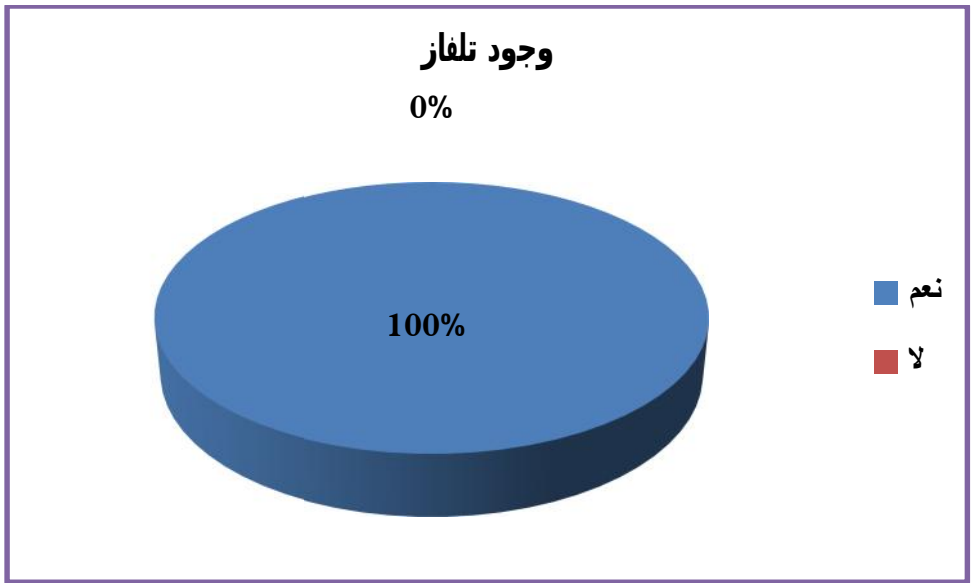

نلاحظ أنّ نسبة الأفراد الذين لا يملكون أجهزة تلفاز منعدمة في عيّنة الدراسة، وهذا راجع إلى أنّ جهاز التلفاز أصبح متوفرا وفي متناول الجميع، كما أنّه يعتبر من الأجهزة الضرورية إذ لا يتصور في عصرنا هذا عدم وجدود تلفاز في منزل ما.

جدول رقم 19: عدد الأجهزة في حالة موجودة.

	التكرار	النسبة %
تلفاز واحد	17	65,4
تلفازين	6	23,1
أكثر من جهازين	2	7,7
المجموع	26	100

شكل رقم 15: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 7.

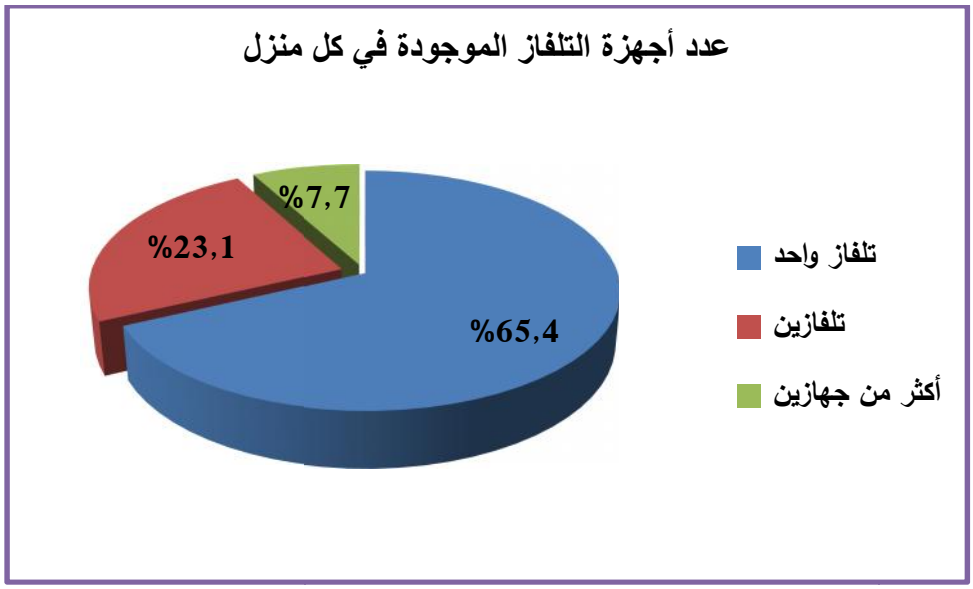

كانت أعلى نسبة تخصّ الذين يملكون جهاز تلفاز واحد في منزلهم إذ بلغت 65,4% وهذا أمر طبيعي، بينما نلاحظ أنّ نسبة الذين يملكون جهازي تلفاز هي أيضا مرتفعة نسبيا إذ بلغت 23,1% وهذا راجع ربّما لحب الإستقلالية لدى بعض الآباء الذين يحبّذون الإستفراد بالجهاز تفاديا لإزعاج أبنائهم، أمّا عن الذين يملكون أكثر من جهازين فكانت نسبتهم ضئيلة جدّا فقد بلغت 7,7% فقط من مجموع عيّنة الدراسة.

جدول رقم 20: ملكية الطفل الأقل من 18 سنة لجهاز ذكي.

	التكرار	النسبة %
هاتف	4	15,4
لوحة إلكترونية (طابلات)	4	15,4
لا يوجد عنده	18	69,2
المجموع	26	100

شكل رقم 16: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 8.

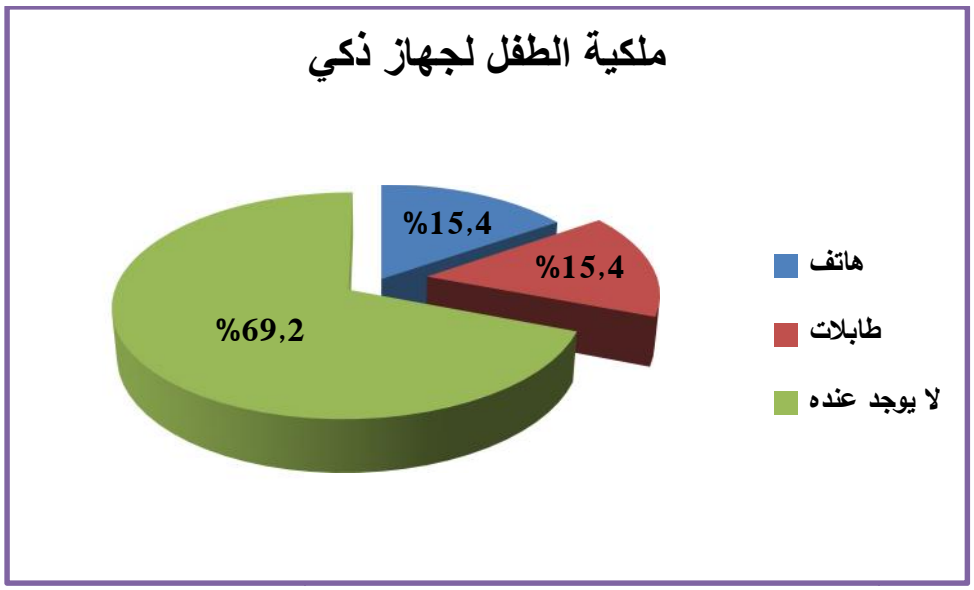

نلاحظ من خلال النسب أنّ الذين لا يملكون أجهزة ذكية غلبت نسبتهم والتي بلغت 69,2%، بينما تساوت نسبة الذين يملكون هواتف ذكية أو اللوحات الإلكترونية الذكية (طابلات) وقد بلغت 15,4%، وهي نسب متوقعة نظرا للمستوى المعيشي الذي يسود عيّنة الدراسة إذ أنّ مثل هذه الأجهزة ليست ضرورية كما أنّ أثمانها باهضة نوعا ما كما أنّها سريعة التلف لذلك ينصرف معظم الأولياء عن شرائها لأبنائهم.

جدول رقم 21: هل يخصص للطفل الأقل من 18 سنة مصروف يومي؟

	النسبة %	التكرار
نعم	46,2	12
لا	53,8	14
المجموع	100	26

شكل رقم 17: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 9.

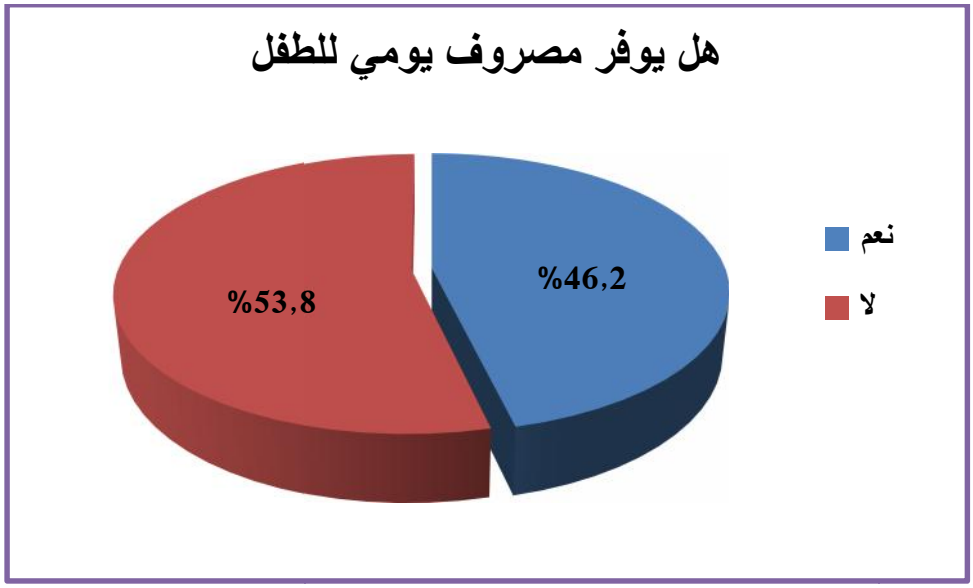

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة الذين يوفرون مصروفا يوميا لأطفالهم بلغت 46,2% وهذا يعتبر مؤشرا جيّدا إذ أنّ توفير مثل هذا المصروف للطفل يوميا أمر جيّد بالنسبة للطفل، أمّا النسبة الكبيرة فهي لا توفر هذا المصروف وقد بلغت 53,8%.

جدول رقم 22: في حالة الإجابة بلا من أين يأتي الطفل بمصروفه؟

	التكرار	النسبة %
يعلم	4	15,4
لا يعلم	13	50
لم يجب	9	34,6
المجموع	26	100

شكل رقم 18: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 10.

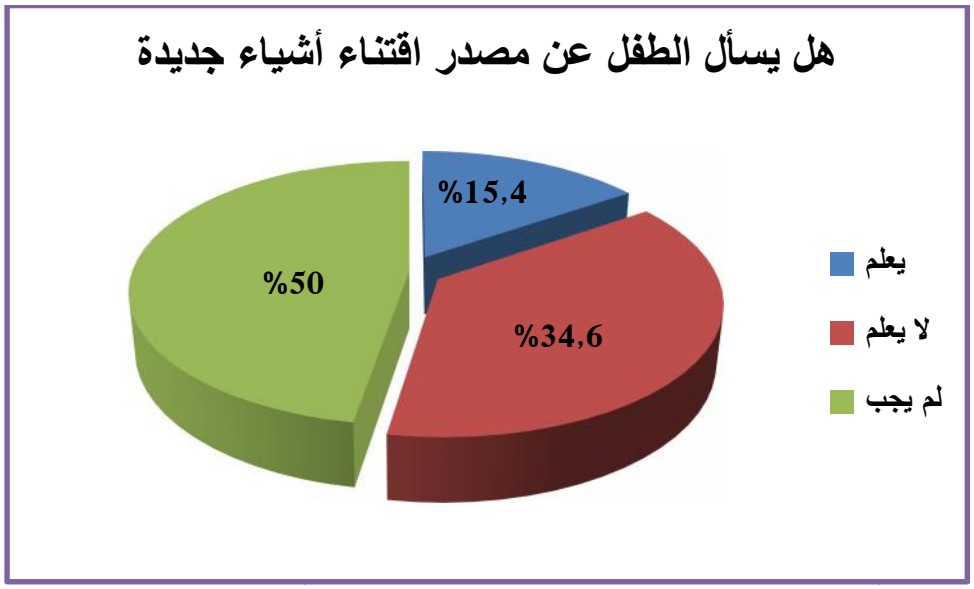

بلغت نسبة الذين لم يعلمون المصدر الذي يأتي منه الطفل بمصروفه نسبة 15,4%، بينما نسبة الذين لا يعلمون فقد بلغت 34,6%، وهذا يدلّ على أنّ الأولياء لا يعيرون اهتماما لما يفعله أبناؤهم خارج المنازل.

جدول رقم 23: في حالة عدم علمك هل يسأل الطفل عن مصدر اقتناءه لأشياء جديدة؟

	التكرار	النسبة %
نعم	12	46,2
لا	14	53,8
المجموع	26	100

شكل رقم 19: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 11.

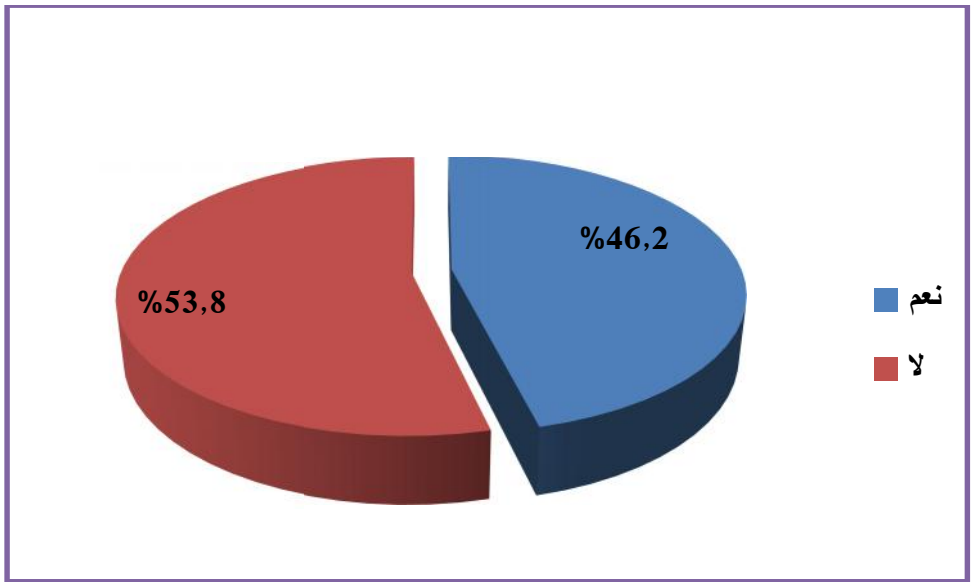

بلغت نسبة الذين يسألون أطفالهم عن مصدر اقتنائه لأشياء جديدة نسبة 46,2%، أمّا نسبة الذين لا يسألون فهي 53,8%، وهذا يدلّ على اللامبالاة والإهمال من قبل الأولياء.

جدول رقم 24: هل يوفر للطفل كل الأشياء التي يطلبها؟

	التكرار	النسبة %
نعم	1	3,8
لا	3	11,5
أحيانا	22	84,6
المجموع	26	100

شكل رقم 20: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 12.

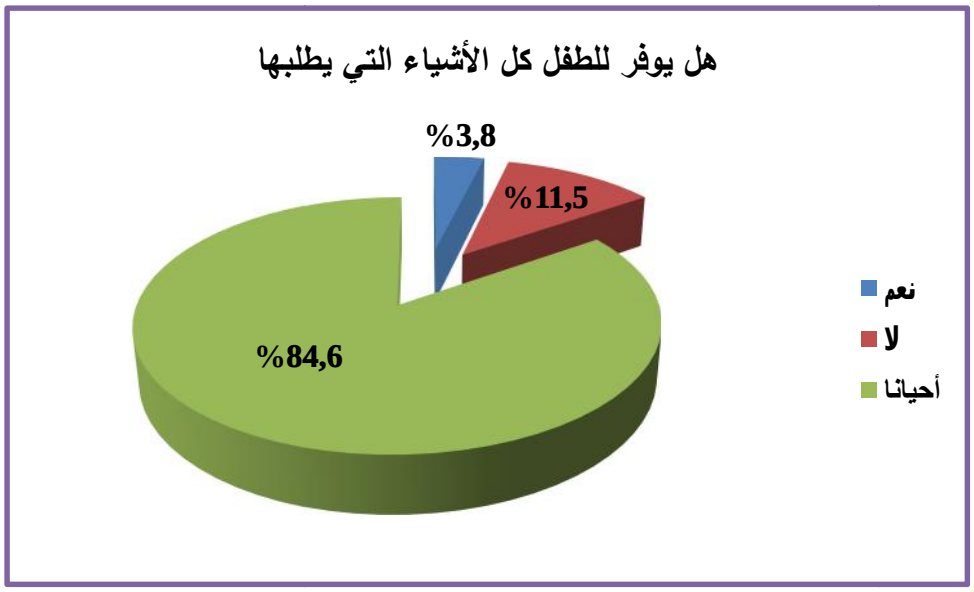

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أنّ أعلى نسبة والتي تقدّر بـ 84,6% يوفّرون لأبنائهم كلّ الأشياء التي يطلبونها أحيانا فقط، وهذا يدلّ على أنّ القدرة الشرائية لديهم محدودة نظرا لمستواهم الإقتصادي المتوسط، أمّا النسبة التي تليها فهي 11,5% وهي تخص الذين لا يوفّرون لأبنائهم ما يطلبونها من أشياء وهؤلاء هم الفئة الفقيرة جدّا في العيّنة، أمّا نسبة الذين يشترون لأبنائهم ما يطلبونها فقد بلغت 3,8% وهي نسبة مقنعة نظرا لظروف عيّنة الدراسة، فحي الفلوجة هو من الأحياء الشعبية الفقيرة إن صحّ التعبير.

جدول رقم 25: في حالة الإجابة بلا وعند عدم تلبية حاجته هل يرضى الطفل أم يسخط؟

	التكرار	النسبة %
يرضى	9	34,6
يسخط	16	61,5
لم يجب	1	3,8
المجموع	26	100

شكل رقم 21: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 13.

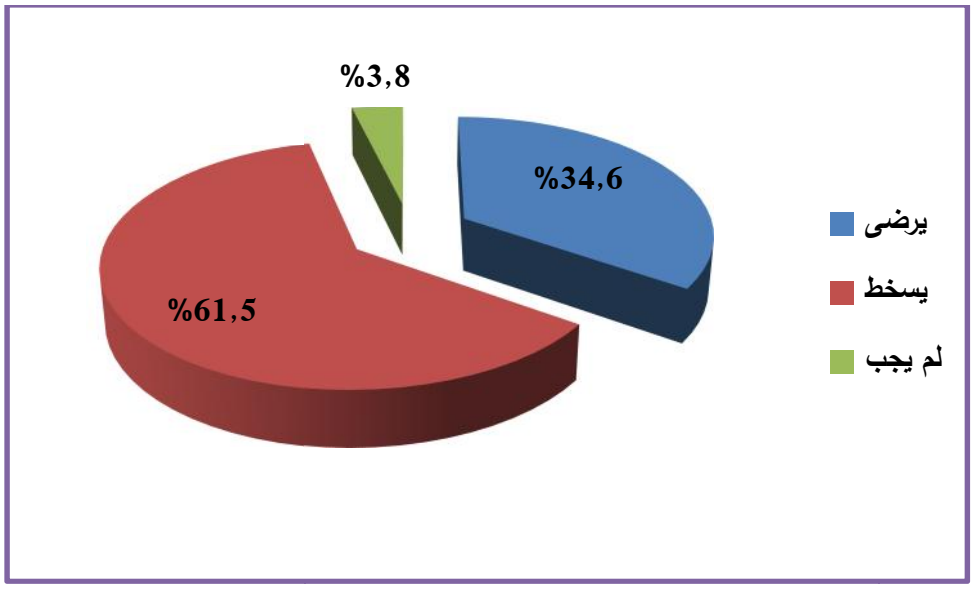

نلاحظ أنّ نسبة 61,5% كانت إيجاباتهم بلا أيّ أنّ أبناءهم يسخطون عند عدم تلبية ما يطلبونه من أشياء، وهذا أمر طبيعي فالأطفال عادة ما يظهرون سخطهم في مثل هذه المواقف، أمّا الأطفال الذين لا يبدون سخطا ويرضون بالأمر فكانت نسبتهم في عيّنة الدراسة 3,8%.

جدول رقم 26: هل يضطر هذا الطفل في بعض الأحيان لأخذ أشياء من المنزل بدون إذن؟

	التكرار	النسبة %
نعم	4	15,4
لا	10	38,5
لا أعلم	12	46,2
المجموع	26	100

شكل رقم 22: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 14.

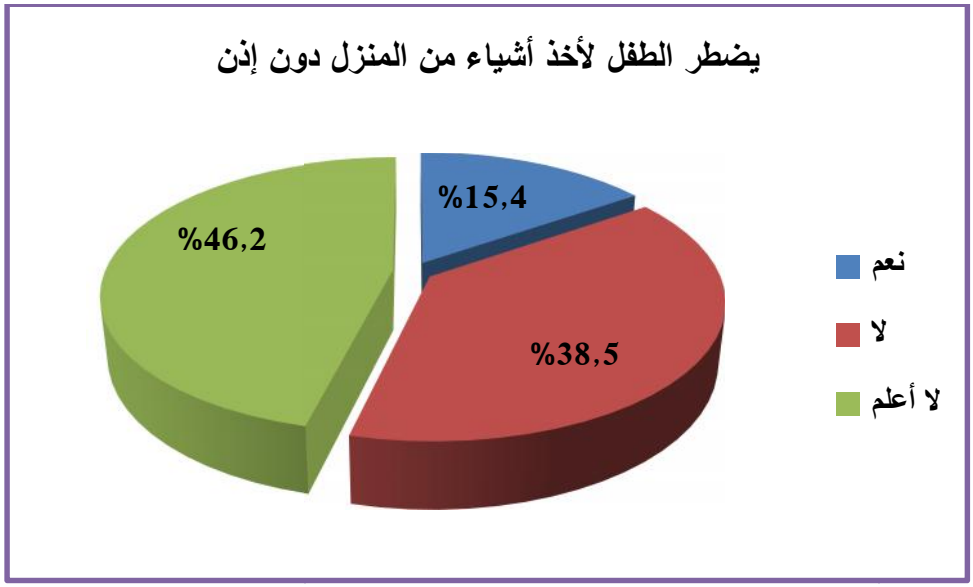

كانت إجابات الذين يأخذ أبناؤهم أشياء من المنزل دون إذنهم مرتفعة نسبيا إذ قدّرت بـ15,4% وهذا دليل على أنّ الأطفال لا يرضون لعدم تلبية حاجاتهم ويلجؤون لطرق أخرى لتوفيرها، أمّا الذين لا يلجؤون لأخذ أشياء دون إذن أهلهم من منازلهم فقدّرت بـ 38,5% وهي نسبة جيّدة باعتبار أنّ هؤلاء الأطفال راضون فعلا لعدم تلبية حاجاتهم.

المحور الثاني: انشغال الأبوين عن تربية الأبناء يساهم في انحرافهم.

جدول رقم 27: توزيع عيّنة الدراسة حسب مهنة الأب.

	التكرار	النسبة %
يعمل	22	84,6
لا يعمل	4	15,4
المجموع	26	100

شكل رقم 23: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب مهنة الأب.

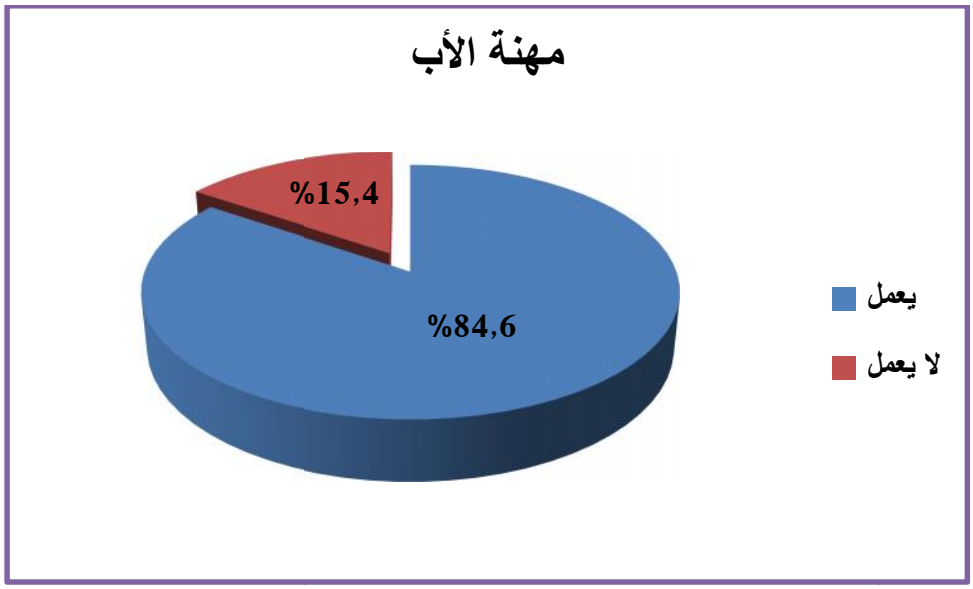

بلغت نسبة الآباء الذين يعملون، في عيّنة الدراسة، 84,6% وهذا أمر طبيعي، أمّا نسبة الذين لا يعملون فهي 15,4% فقط.

جدول رقم 28: توزيع عيّنة الدراسة حسب أوقات عمل الأب إن كان يعمل.

	التكرار	النسبة %
في النهار	18	69,2
في الليل	4	15,4
لا	2	7,7
المجموع	26	100

شكل رقم 24: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب أوقات عمل الأب.

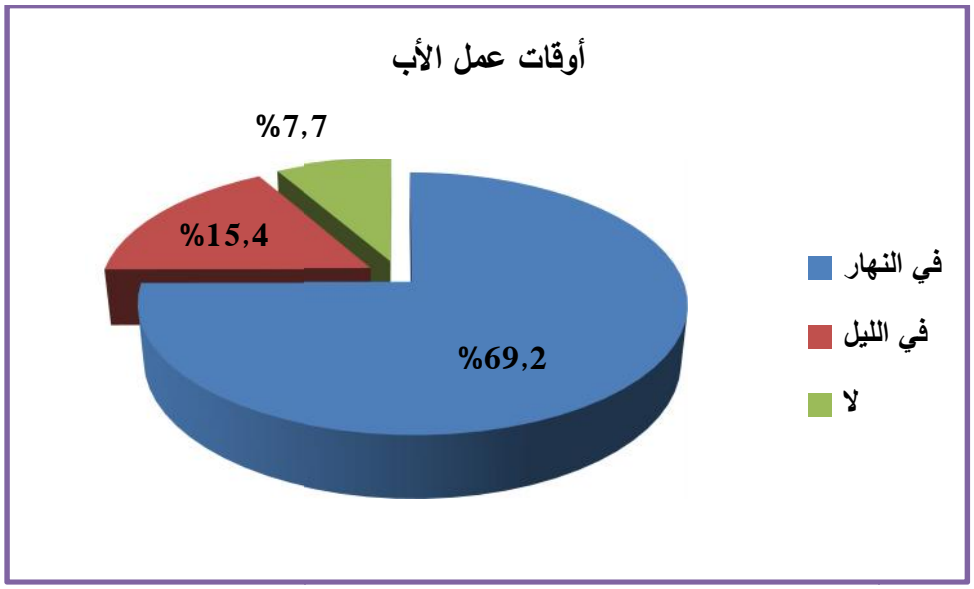

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الآباء الذين يعملون خلال النهار بلغت 69,2%، أمّا الآباء الذين يعملون خلال الليل قدّرت نسبتهم بـ 15,4%.

جدول رقم 29: هل يقضي وقت كافي مع أبناءه؟

	التكرار	النسبة %
نعم	5	19,2
لا	7	26,9
نوعا ما	13	50,0
لم يجب	1	3,9
المجموع	26	100

شكل رقم 25: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 17.

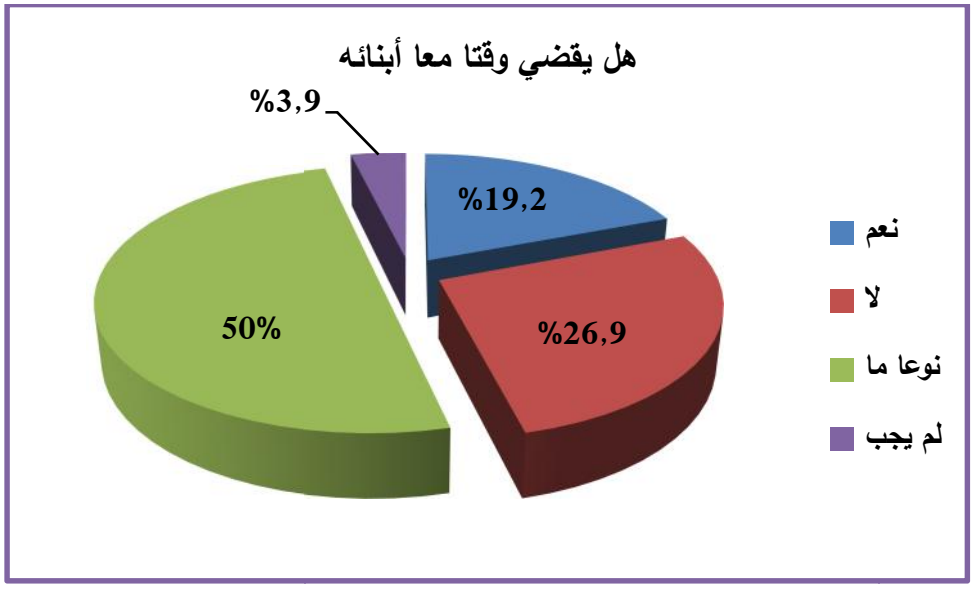

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الآباء الذين يقضون وقتا مع أبنائهم بلغت 19,2% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بأهمية السؤال، بينما نسبة الذين أجابوا بـ"نوعا ما" قدّرت بـ50% وهي إجابة صحيحة وصريحة منهم، أمّا الذين لا يقضون وقتا مع أبنائهم فقد بلغت نسبتهم 26,9% وإجابتهم هذه تعني أنّهم لا يراقبون أبناءهم ولا يهتمون لما يفعلونه داخل المنازل أو خارجها.

جدول رقم 30: توزيع عيّنة الدراسة حسب مهنة الأم.

	التكرار	النسبة %
تعمل	8	30,8
لا تعمل	18	69,2
المجموع	26	100

شكل رقم 26: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب مهنة الأم.

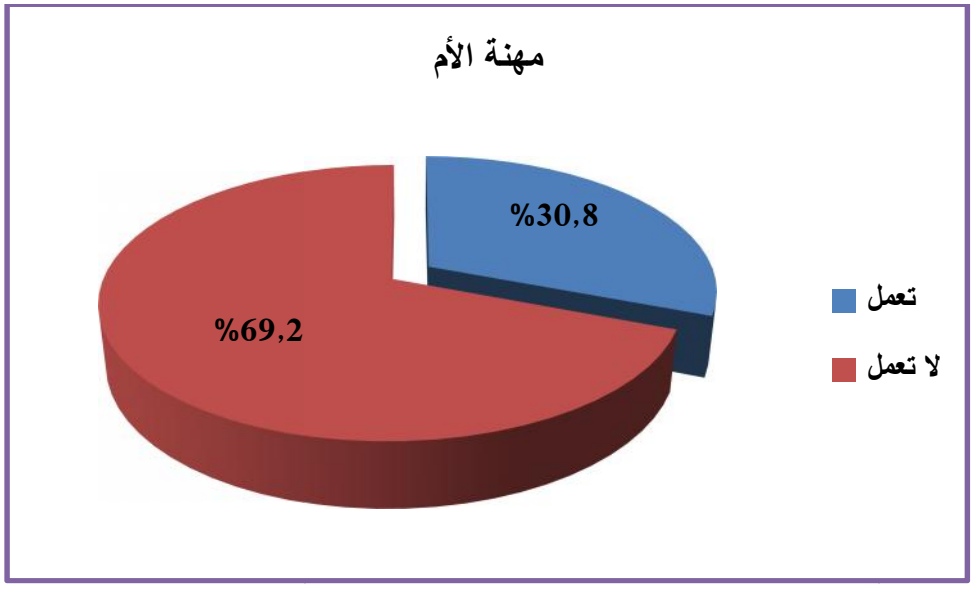

غلبت نسبة الأمهات اللاتي لا يعملن في عيّنة الدراسة إذ بلغت 69,2% منها وهذا مؤشر جيّد من حيث أنّ مكوثهن في المنازل يوفر لهنّ وقتا كافيا لتربية الأبناء، أمّا نسبة اللاتي يعملن فقدّرت بـ 30,8%، وهذا أمر طبيعي نظرا للمستوى المعيشي فبعض الأمّهات يلجأن للعمل هنّ أيضا لمساعدة الآباء في تلبية حاجيات الأسرة من أكل ولباس وغيرها.

جدول رقم 31: توزيع عيّنة الدراسة حسب أوقات العمل إن كانت تعمل.

	التكرار	النسبة %
في الصباح	19	73,1
في المساء	4	15,4
لم تجب	3	11,5
المجموع	26	100

شكل رقم 27: التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب أوقات عمل الأم.

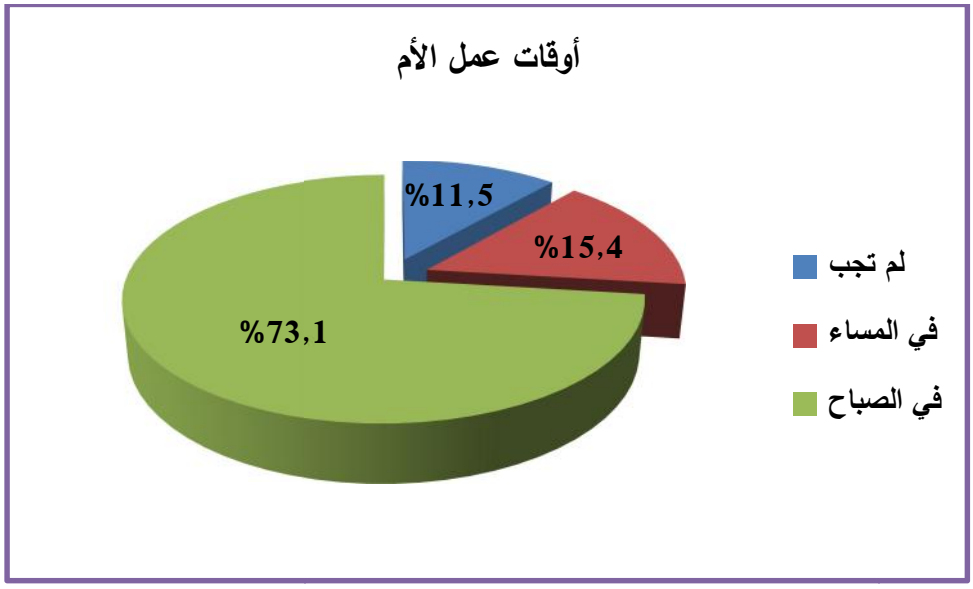

كانت أعلى نسبة في الجدول أعلاه هي نسبة الأمهات اللاتي يعملن في الفترة الصباحية وقد بلغت 73,1% ممّا يوفّر لهن بعض الوقت مساءا للإهتمام بعائلاتهن وخصوصا الأطفال، أمّا نسبة اللاتي يعملن في الفترة المسائية فهي 15,4%، بينما امتنعت نسبة 11,5% من الأمهات عن الإجابة.

جدول رقم 32: هل تقضي أوقات كافية مع أبنائها؟

	التكرار	النسبة %
نعم	23	88,5
أحيانا	3	11,5
المجموع	26	100

شكل رقم 28: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 20.

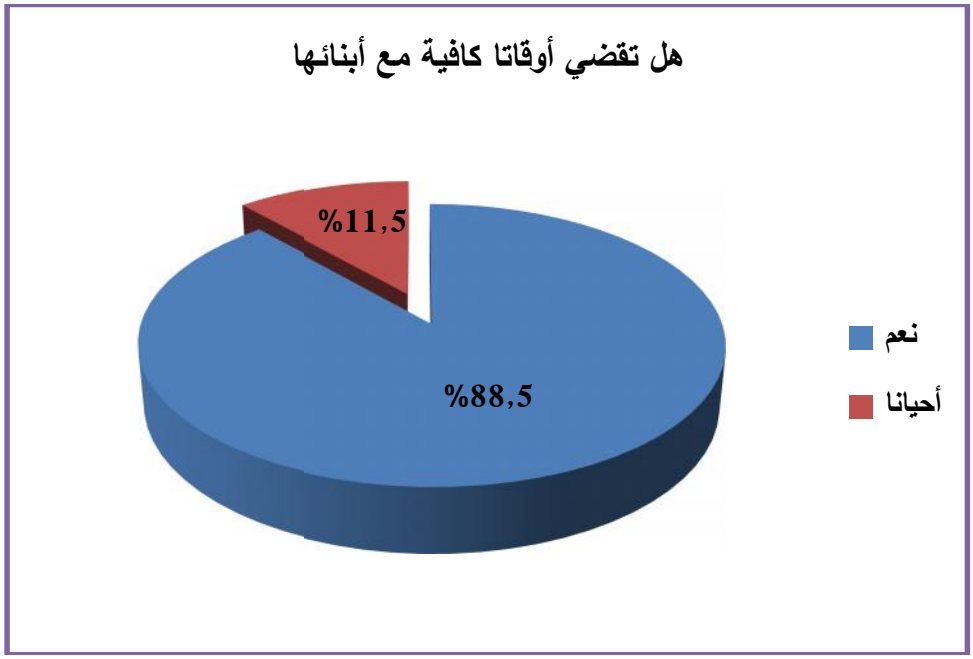

أكبر نسبة في الجدول أعلاه كانت للأمهات اللاتي يقضين وقتا كافيا مع أبنائهم وهي نسبة مطمئنة، بينما الأمهات اللاتي لا يقضين وقتا كافيا مع أبنائهم فبلغت نسبتهن 11,5% وربمّا يرجع ذلك لأوقات عملهن أو لكثرة مشاغلهن اليومية.

جدول رقم 33: في حالة عمل كلا الأبوين أين يترك الأبناء.

	التكرار	النسبة %
لوحدهم في المنزل	5	19,2
عند أحد الأقارب	9	34,6
الشارع	2	7,7
امتنعوا عن الإجابة	10	38,5
المجموع	26	100

شكل رقم 29: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 21.

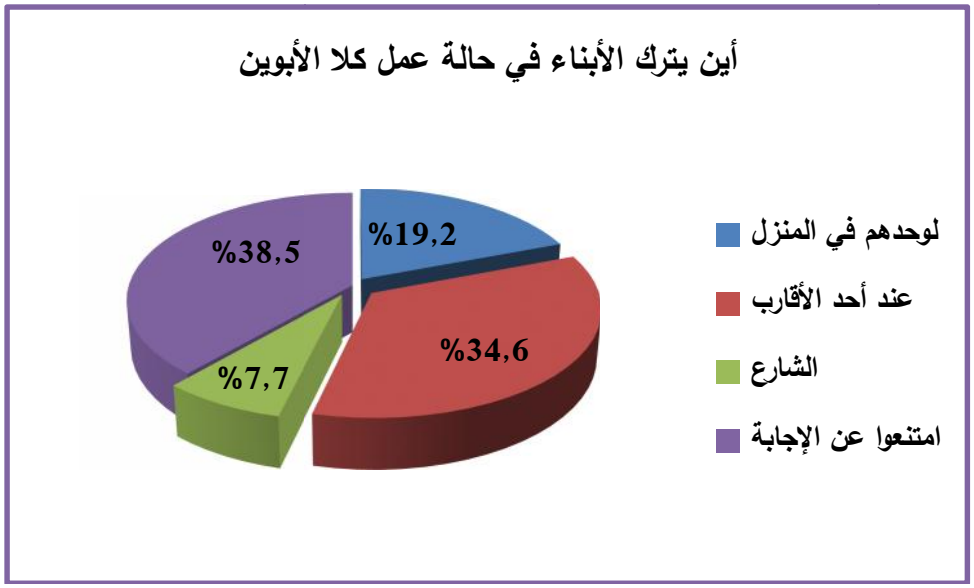

نلاحظ أنّ نسبة الذين يتركون أبناءهم عند أحد الأقارب بلغت 34,6%، بينما الذين يتركونهم في المنزل لوحدهم فقد بلغت 19,2% وهذا أمر يدعو للقلق لأنّ ترك الأطفال في غياب كلا الأبوين خطير وهو تصرف لا مسؤول منهم، أمّا نسبة الأبوين الذين يتركون أبناءهم في الشارع فهي 7,7%.

جدول رقم 34: من المسؤول عن الأبناء في حالة غياب الأبوين؟

	التكرار	النسبة %
أحد الإخوة الأكبر	17	65,4
أحد الأقارب	7	26,9
لا أحد	2	7,7
المجموع	26	100

شكل رقم 30: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 22.

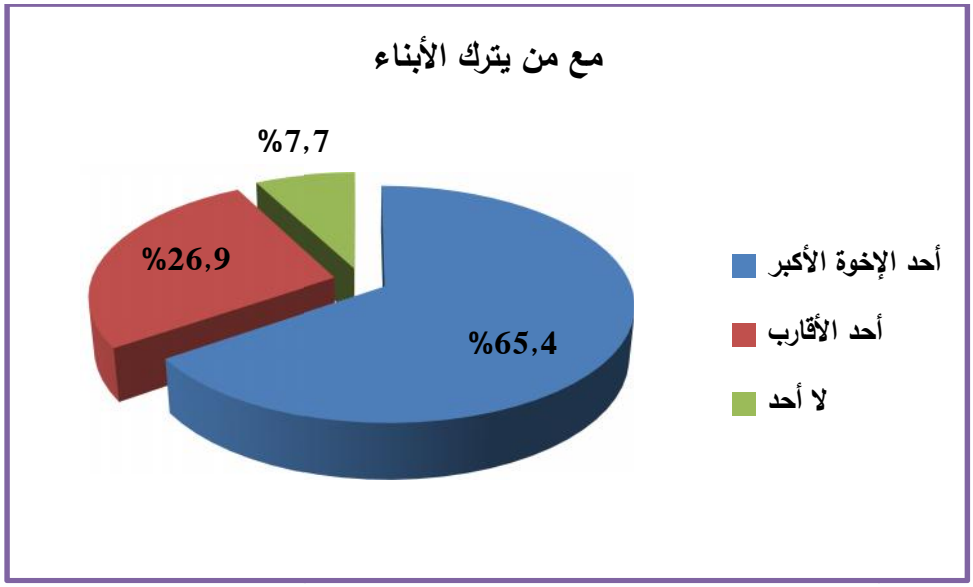

قدّرت أعلى نسبة في الجدول بـ 65,4% وهي تخص الأبوين الذين يتركون أطفالهم مع أحد الإخوة الأكبر منهم وهو تصرف مقبول، بينما نسبة 26,9% منهم يتركون أطفالهم مع أحد الأقارب وهذا أمر جيد، أمّا النسبة الأصغر وهي 7,7% فتخص الذين يتركون أطفالهم دون مرافقة من أحد.

جدول رقم 35: هل تصل شكاوى من المدرسة بخصوص سلوك الأبناء إذا كانوا يدرسون؟

	التكرار	النسبة %
نعم	10	38,5
لا	16	61,5
المجموع	26	100

شكل رقم 31: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 23.

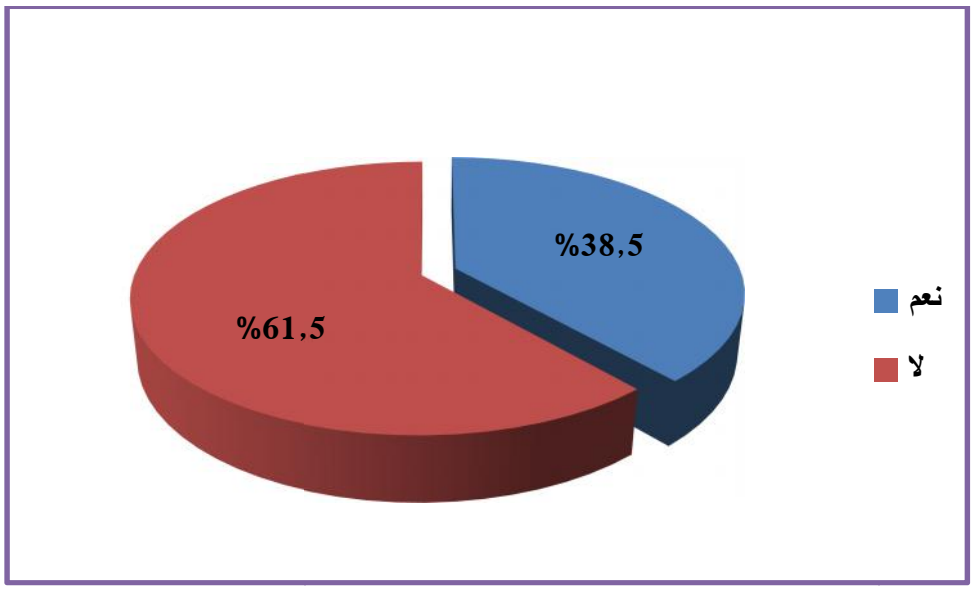

أعلى نسبة بلغت 61,5% وهي نسبة الذين لا تصلهم شكاوي من المدرسة بخصوص سلوك أبنائهم، أمّا النسبة الباقية وهي 38,5% فتصلهم شكاوي من المدرسة وهي نسبة مرتفعة.

جدول رقم 36: هل يشكو الجيران سوء تصرف الأبناء في حين غياب الأبوين؟

	التكرار	النسبة %
نعم	3	11,5
لا	9	34,6
أحيانا	14	53,8
المجموع	26	100

شكل رقم 32: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 24.

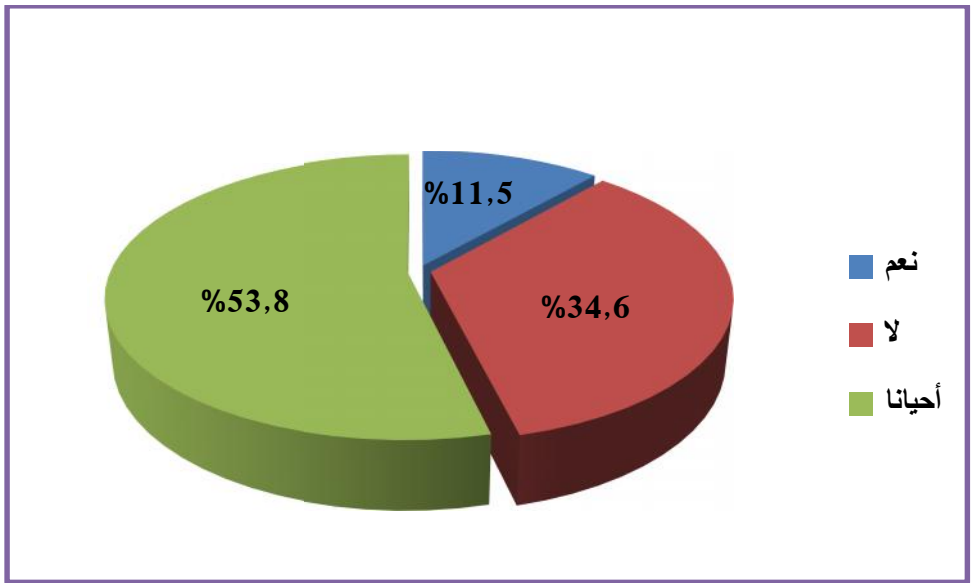

بلغت نسبة الآباء الذين أحيانا ما تصلهم شكاوي من الجيران 53,8% وهي نسبة معتبرة وهذا يعني أنّ أبناءهم يسبّبون بعض المشاكل للجيران، بينما نسبة الذين كثيرا ما تصلهم مثل هذه الشكاوي فهي 11,5%، أمّا الذين لا تصلهم شكاوي من الجيران فنسبتهم 34,6% وهي مطمئنة نوعا ما.

جدول رقم 37: في حالة الإجابة بنعم هل يعاقب الإبن؟

	التكرار	النسبة %
ضرب	8	30,8
توبيخ	11	42,3
لا يعاقب	7	26,9
المجموع	26	100

شكل رقم 33: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 25.

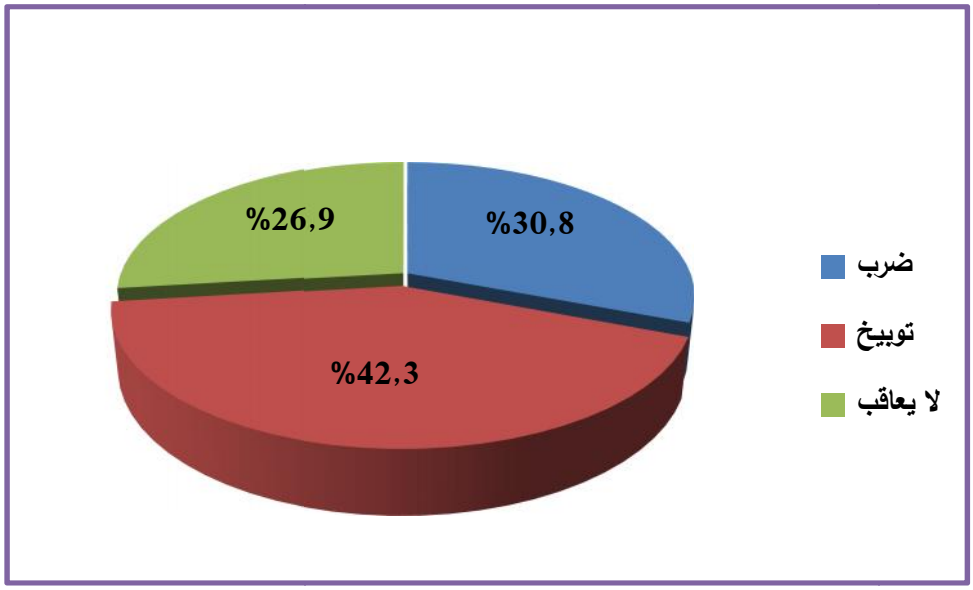

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الذين يضربون أبناءهم عند تلقّيهم شكاوي من الجيران 30,8% وهذا أمر يدعو للقلق لأنّ ضربهم لن يحلّ المشكلة بل سيزيدها تعقيدا، أمّا الآباء الذين يكتفون بتوبيخ أبنائهم، إذا ما تلقى شكاوي بسببهم، فنسبتهم بلغت 42,3% وهذا أمر جيّد فالتوبيخ لا يؤثر سلبا على نفسية الطفل بشرط أن يكون حدود التربية ولا يحتوي ألفاظا تمسّ بشخصية الطفل أو اعتباره، والنسبة المتبقية والتي قدّرت بـ 26,9% فهم الآباء الذين لا يعاقبون أبنائهم مطلقا.

جدول رقم 38: من الأقرب في علاقته مع الأبناء؟

	التكرار	النسبة %
الأب	5	19,2
الأم	21	80,8
المجموع	26	100

شكل رقم 34: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 26.

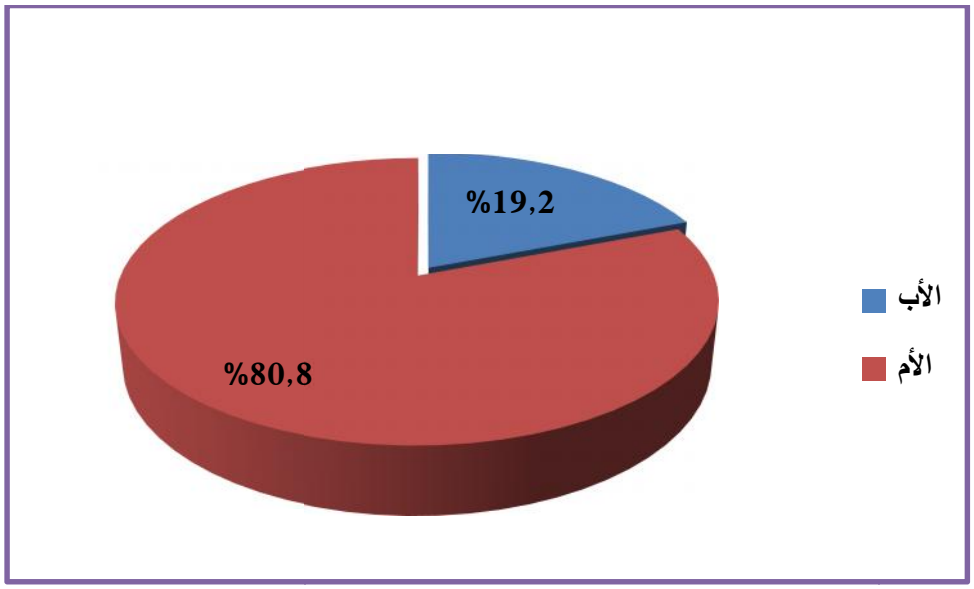

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 80,8% تشير إلى أنّ الأمّهات هنّ الأقرب في علاقاتهن مع الأبناء وهذا أمر طبيعي فالأم عادة ما تكون أكثر عطفا وحنانا على الأبناء من آبائهم وهي التي تقضي وقتا أطول معهم، أمّا النسبة الأخرى وهي 19,2% فتشير إلى عكس ذلك وهو أنّ الآباء أقرب في علاقاتهم مع أبنائهم وهذا يوحي إلى أنّ هؤلاء الآباء هم ممّن يصادقون أبنائهم.

جدول رقم 39: هل سبق وناقشت مع أبنائك مشكلة ما؟

	التكرار	النسبة %
نعم	16	61,5
لا	10	38,5
المجموع	26	100

شكل رقم 35: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 27.

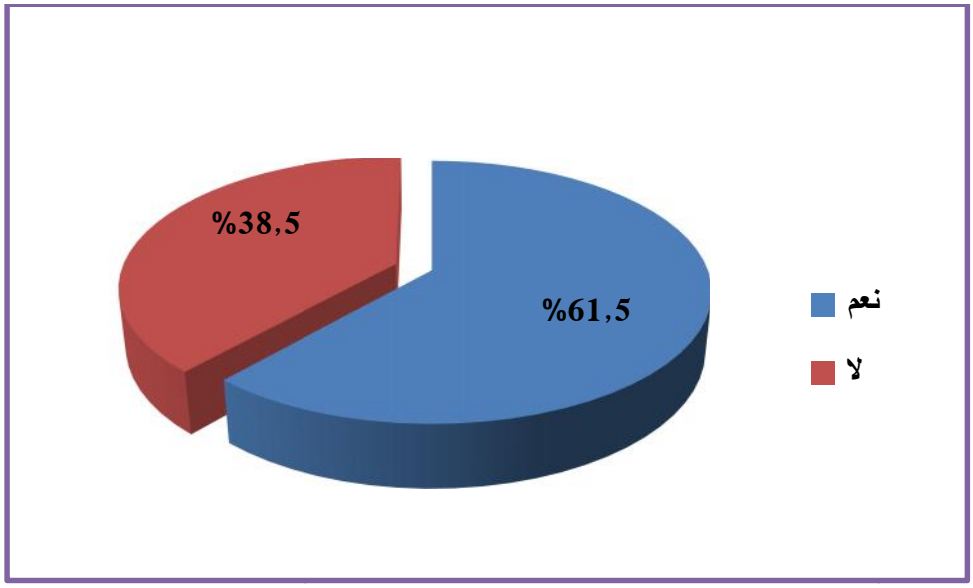

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أعلى نسبة وهي 61,5% ممّن ناقشوا مع أبنائهم مشكلة ما وهذا أمر جيّد فمشاركة الأبناء فيما يختلج الأبوين من مشاكل أو هموم يعطي الأبناء ثقة بالنفس وشيئا من روح المسؤولية ويكسبهم خبرة في الحياة لكن يجب أن تكون المشاركة في أمور عادية يومية وليست من المشاكل التي تثقل عليهم وتجعلهم في حالة من التفكير والشرود. أمّا فيما يخص الذين لا يشاركون أبنائهم في مشاكلهم فبلغت نسبتهم 38,5%.

جدول رقم 40: هل تعير اهتماما لتصرفاتك أمام أبنائك؟

	التكرار	النسبة %
نعم	20	76,9
لا	6	23,1
المجموع	26	100

شكل رقم 36: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 28.

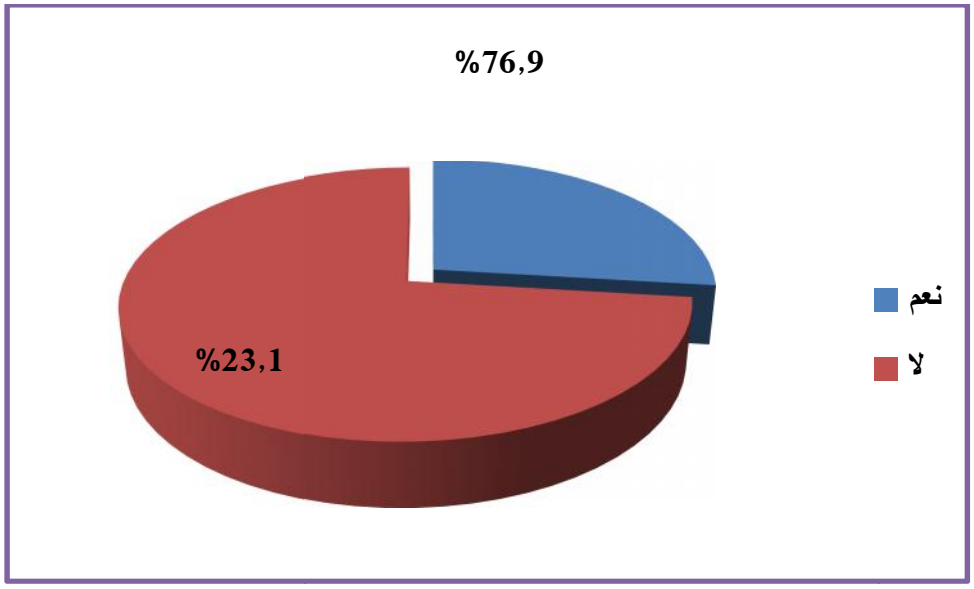

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الذين يعيرون اهتماما لتصرّفاتهم أمام أبنائهم بلغت 76,9% وهو أمر جيّد إذ أنّ الأطفال عادة ما يقلّدون ما يقوم به الكبار أمامهم من أفعال أو حتى كلام دون أن يعلموا أنّ ما يقلّدونه هو أمر جيّد أو غير جيّد، أمّا نسبة الذين لا يعيرون اهتماما فقد بلغت نسبتهم 23,1%.

المحور الثالث: الوسط الإجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه الحدث له دور في انحرافه.

جدول رقم 41: هل يوجد مرافق للترفيه في محيط الحي؟

	التكرار	النسبة %
نعم	7	26,9
لا	19	73,1
المجموع	26	100

شكل رقم 37: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 29.

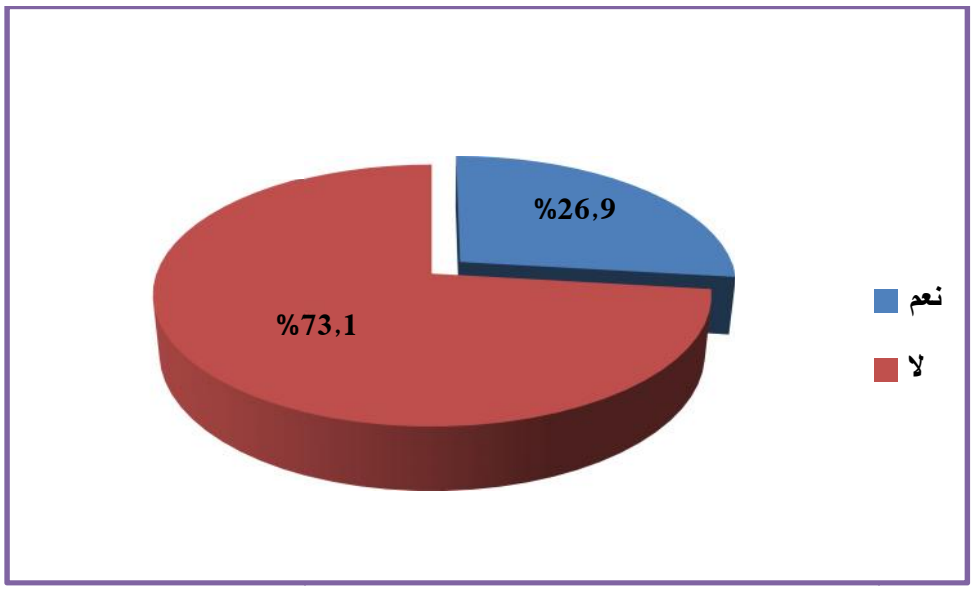

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 73,1% من عيّنة الدراسة صرّحوا بأنّهم يملكون مرافق للترفيه في الحي الذي يعيشون فيه، أمّا البقية وهم بنسبة 26,9% فأجابوا بالنفي ممّا يعني أنّهم لا يمتلكون مرافق للترفيه.

جدول رقم 42: في حالة الإجابة بـ نعم فما نوع هذا المرفق؟

	التكرار	النسبة %
ملعب	2	7,7
مكان مخصص للعب	5	19,2
مكان آخر	19	73,1
المجموع	26	100

شكل رقم 38: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 30.

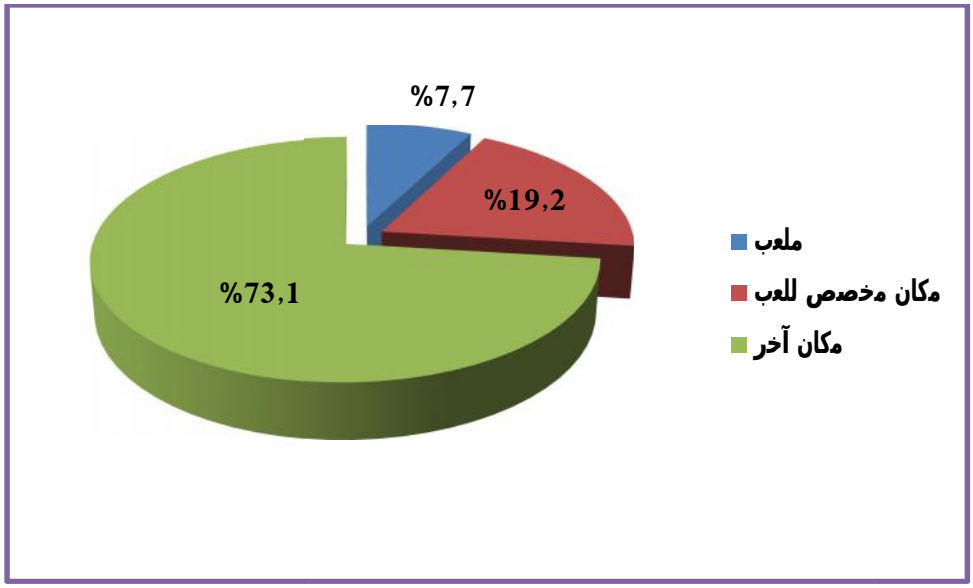

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإجابات متناقضة، فنسبة أجابت بأنّهم يملكون ملعبا في الحي وهي نسبة 7,7%، بينما أجابت نسبة 19,2% بأنّهم يملكون مكانا مخصصا للعلب دون ذكر نوعه، فيما أجابت النسبة الأخرى وهي 73,1% أنّ هناك مكان آخر للترفيه دون ذكر نوعه أيضا، والتناقض هنا هو أنّ عيّنة الدراسة هم من نفس الحي وكان الأجدر أن تكون أجوبتهم متشابهة إلى حدّ بعيد.

جدول رقم 43: في حالة الإجابة بـ لا فأين يقضي الطفل وقت فراغه؟

	التكرار	النسبة %
في المنزل	12	46,2
في الشارع	11	42,3
لم يجب	3	11,5
المجموع	26	100

شكل رقم 39: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 31.

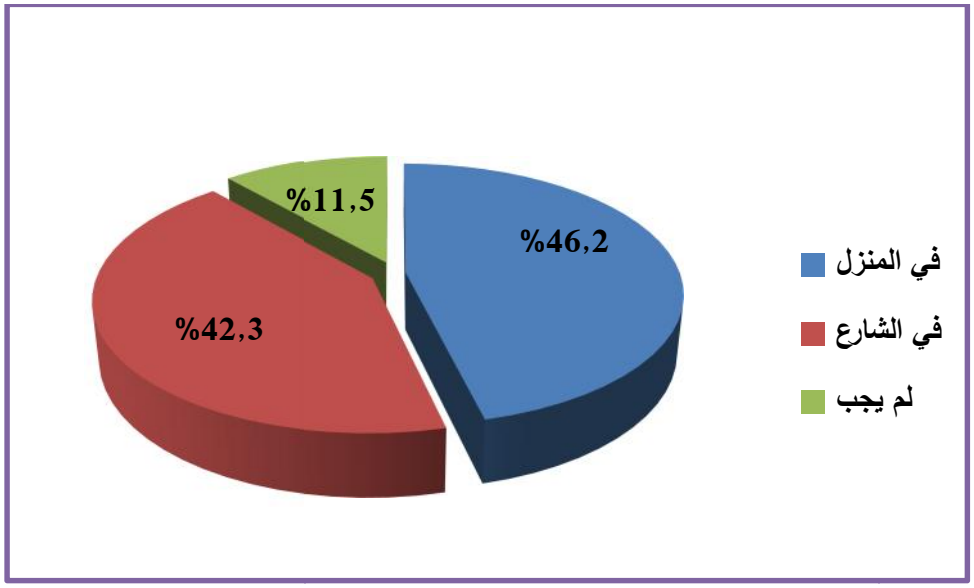

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 46,2% قالوا بأنّ أطفالهم يقضون أوقات فراغهم في المنازل، أمّا نسبة 42,3% فصرّحوا بأنّ أطفالهم يقضون أوقات فراغهم في الشارع وهي نسبة كبيرة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أنّ الأطفال قد يتعلّمون من الشوارع بعض السلوكات السيّئة كالتدخين وغيره خاصة مع غياب المراقبة الأبوية لهم، أمّا نسبة 11,5% فهم لا يعرفون أين يقضي أبناؤهم أوقات فراغهم لذلك امتنعوا عن الإجابة حسب رأيي.

جدول رقم 44: هل الأماكن مكشوفة للعين؟

	التكرار	النسبة %
نعم	11	42,3
لا	1	3,8
نوعا ما	14	53,8
المجموع	26	100

شكل رقم 40: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 32.

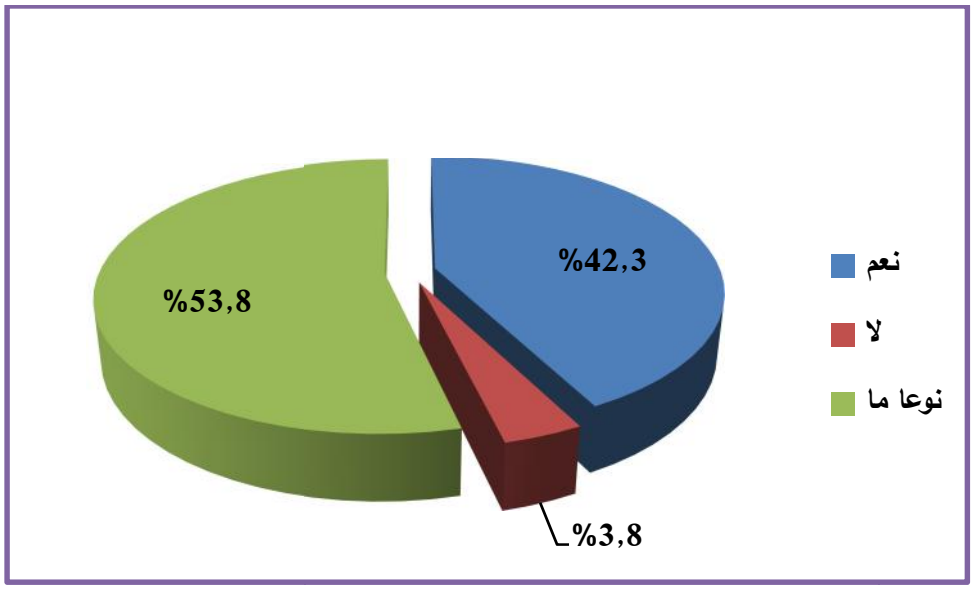

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 42,3% قالوا بأنّ مكشوفة للعين وهذا يعني أنهم يستطيعون مراقبة أبنائهم، أمّا نسبة 53,8% فقالوا الأماكن مكشوفة نوعا ما، أمّا نسبة 3,8% فقالوا بأنّ الأماكن غير مكشوفة لهم.

جدول رقم 45: هل تعرف جماعة الرفاق التي يمضي وقته معهم؟

	التكرار	النسبة %
نعم	7	26,9
بعض منهم	18	69,2
لا	1	3,8
المجموع	26	100

شكل رقم 41: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 33.

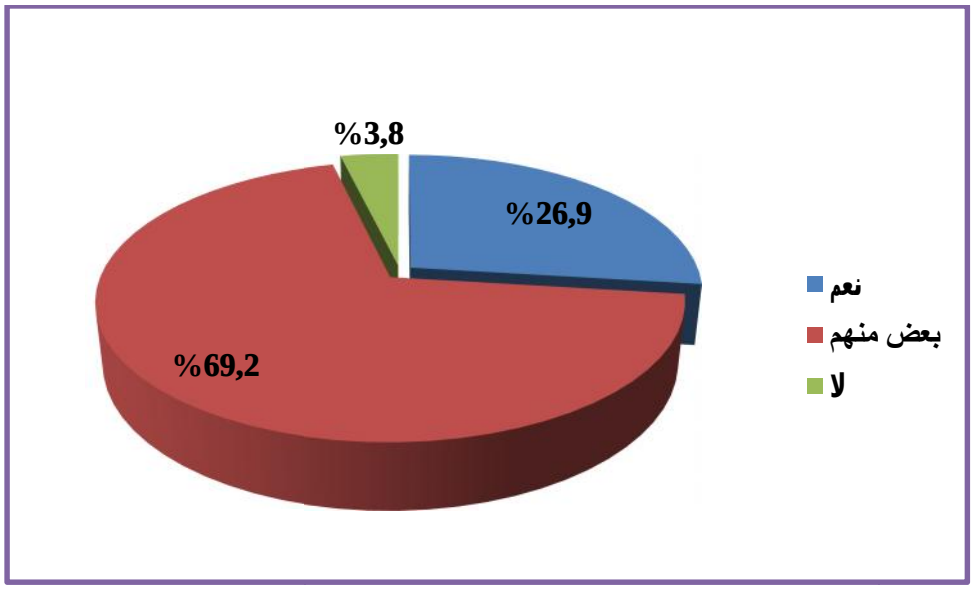

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 69,2% يعرفون بعضا من رفقاء أبنائهم، أمّا نسبة 26,9% فهم يعرفونهم جميعا، أمّا نسبة 3,8% فلا يعرفونهم.

جدول رقم 46: في رأيك هل تتناسب أعمارهم مع عمر سنّه؟

	التكرار	النسبة %
نعم	10	38,5
لا	1	3,8
نوعا ما	15	57,7
المجموع	26	100

شكل رقم 42: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 34.

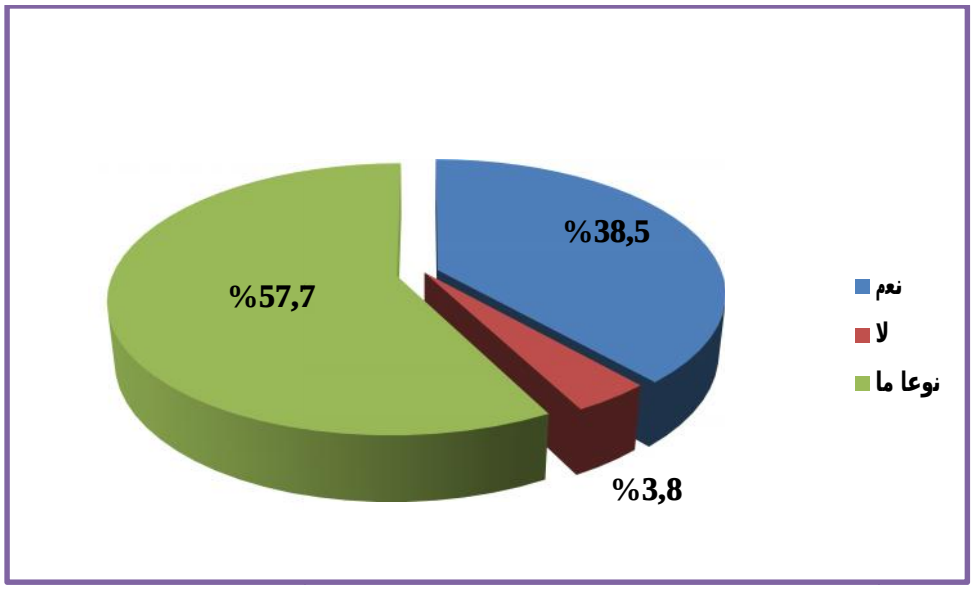

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 57,7% يرون بأنّ رفقاء أبنائهم تتناسب أعمارهم نوعا ما مع سنّ إبنه، أمّا نسبة 38,5% يقولون بأنّها تتناسب فعلا مع سنّه، أمّا نسبة 3,8% صرّحوا بأنّها لا تتناسب مع عمره.

جدول رقم 47: في أنت راض عن جماعة رفاقه؟

	التكرار	النسبة %
نعم	20	76,9
لا	6	23,1
المجموع	26	100

شكل رقم 43: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 35.

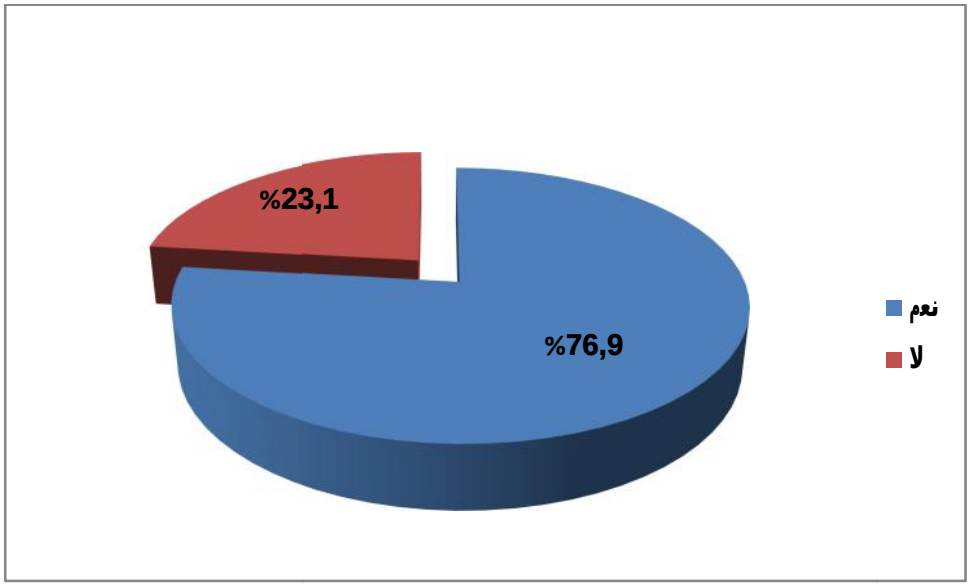

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 76,9% أبدو رضاهم عن رفقاء أبنائهم ممّا يدلّ على أنّهم رفقاء جيّدون، والعكس صحيح بالنسبة للبقية والذين بلغت نسبتهم 23,1% فهم غير راضين عن جماعة الرفقاء وهذا يدلّ على هؤلاء الرفقاء ليسوا مقبولين في سلوكهم.

جدول رقم 48: هل أنّ أحدا من رفقاء إبنك له علاقة في تغيير سلوكه؟

	التكرار	النسبة %
نعم	19	73,1
لا	6	23,1
نوعا ما	1	3,8
المجموع	26	100

شكل رقم 44: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 36.

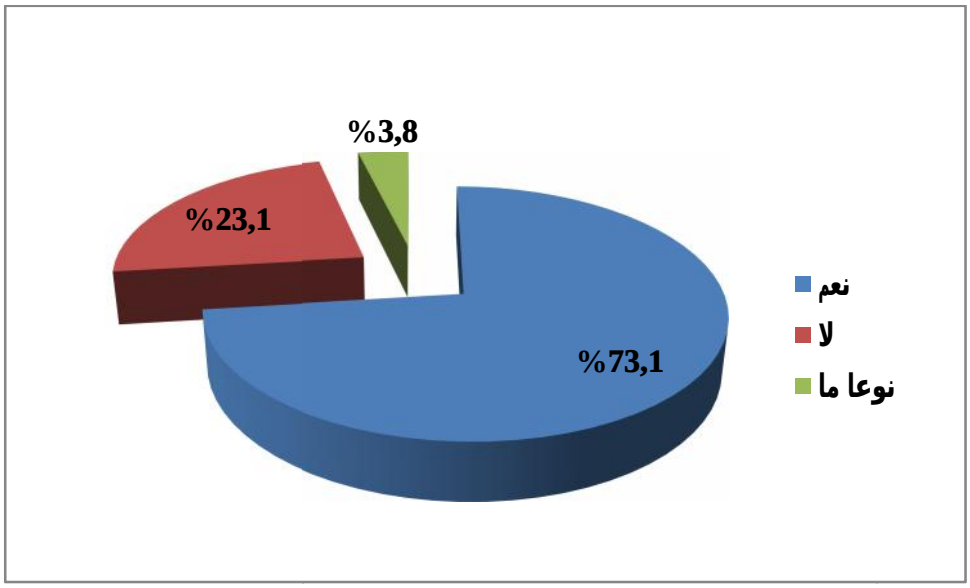

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 73,1%، يرون بأنّ واحدا من بين رفقاء أبنائهم له علاقة في تغيير سلوكه وهي نسبة متوقعة فالأطفال عادة ما يعجبون بواحد من رفقائهم ويحاولون تقليده لأنّه مشاكس مثلا أو شيء كهذا، أمّا نسبة 23,1% فلا ذلك.

جدول رقم 49: هل يغيّر سلوكه للأحسن أم للأسوء؟

	التكرار	النسبة %
للأحسن	5	19,2
للأسوء	15	57,7
لم يجب	6	23,1
المجموع	26	100

شكل رقم 45: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 37.

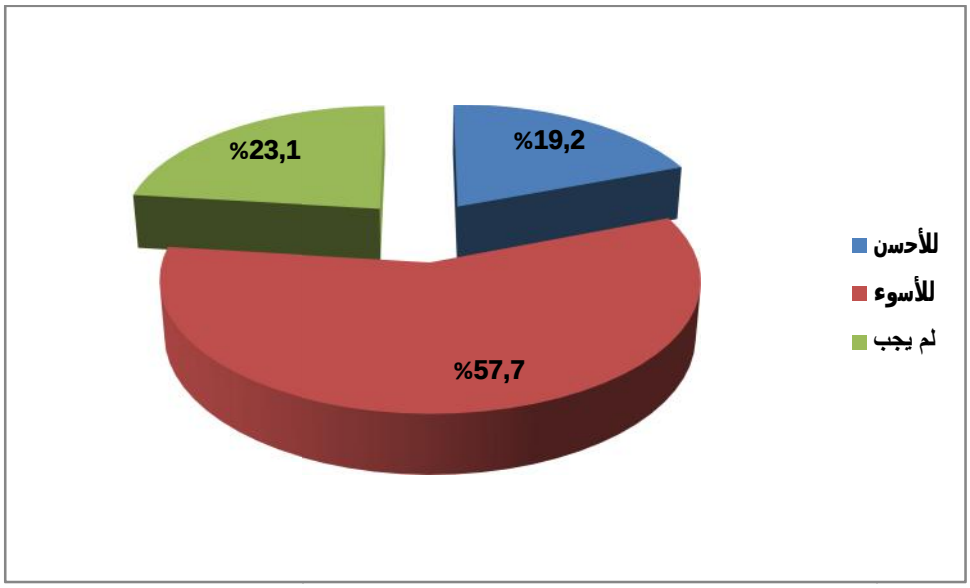

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 57,7%، يرون بأنّ سلوك إبنهم يتغيّر للأسوء، أمّا نسبة 19,2% فيرون أنّ السلوك يتغير للأحسن، بينما امتنعت نسبة 23,1% عن الإجابة.

جدول رقم 50: هل تتمنى لو أنّ طفلك لم يكبر في حيّ مثل هذا؟

	التكرار	النسبة %
نعم	18	69,2
لا	7	26,9
نوعا ما	1	3,8
المجموع	26	100

شكل رقم 46: التمثيل البياني لإجابات السؤال رقم 38.

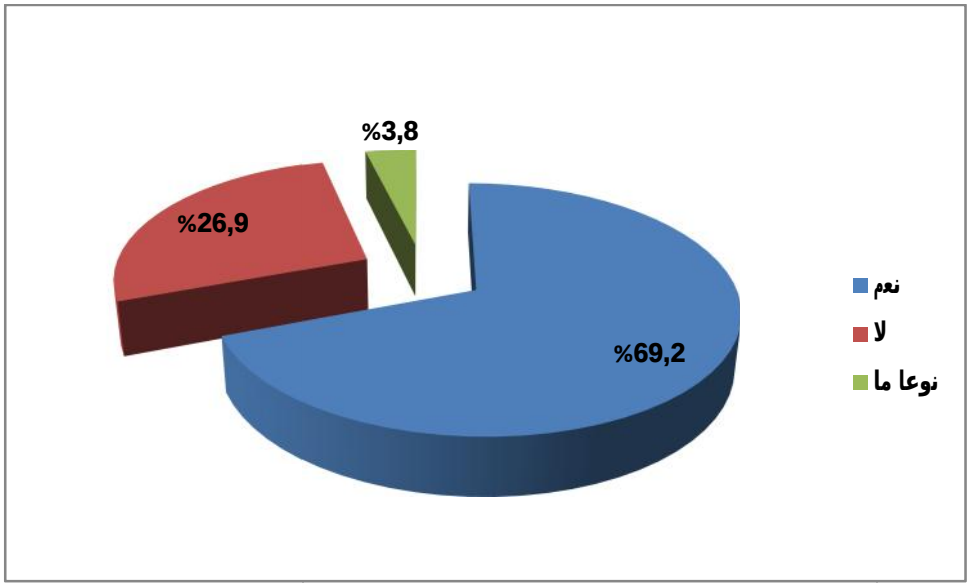

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 69,2%، تمنوا لو أنّ أبناءهم لم يولدوا في مثل هذا الحي، بينما أنّ نسبة 26,9% لا يرون هذا.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

اعتمدت في دراستي لموضوع الفقر وانحراف الأحداث في حي الفلوجة بولاية تبسة على فرضية رئيسية تمت صياغتها على النحو التالي:

(كلما تعرض المجتمع للفقر أدى ذلك إلى انحراف الأحداث والعكس صحيح)

والدراسة الميدانية مكنت من معرفة صدق أو كذب هذه الفرضية والتي أدرج تحتها أربع ثلاث فرضيات فرعية:

3-1- الفرضية الفرعية الأولى:

"الحاجة والعوز يؤديان بالحدث للانحراف"

تكاد تؤكد غالبية الدراسات العلمية المقارنة على أن الفقر والتصدع المادي والاقتصادي للأسرة يشكلان ابرز التغيرات التي تسهم في نشوء أو تطور الجناح، ذلك لأن الأسرة التي تعيش في ظروف اقتصادية سيئة تصبح عاجزة عن أداء وظائفها لاسيما في تحقيق الضبط الأسري المطلوب، والتنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائها.

وفي المجتمع الجزائري أكدت الإحصائيات الرسمية حول ظاهرة الأحداث أن انحراف الأحداث يكثر في أوساط الأسر التي لم تحظ بالمستوى الاقتصادي اللائق، ذلك لأن الحرمان المادي لهذه الأسر غالبا ما يحول دون تحقيق أبسط الاحتياجات الأساسية والضرورية للأبناء، وهذا ما يفسر أن أكثر من (60%) من المخالفات التي يقوم بها الأحداث هي مخالفات عوز واحتياج أبرزها السرقات البسيطة والموصوفة، الأمر الذي دفع بهذه الدراسة إلى محاولة التعرف على المستوى الاقتصادي لأسر الأحداث.

إنّ الذي استخلصناه من خلال التحليل الخاص بالفرضية الأولى هو وجود علاقة مابين الحاجة والعوز الذي يعيشه أو يتعرض له الحدث وانحراف هذا الأخير – الأحداث-

حيث تجلت لنا تلك العلاقة في الحالة النفسية للحدث، وردود أفعاله تجاه ما عايشه أو تعرض له من فقر في المجتمع، وفي هروب الحدث من منزل أسرته، والتصريح بدور العوز والحاجة في انحرافه، وفي ممارسة الحد للسلوك الاجتماعي الغير السوي – الإنحرافي-

ولعل النسب التي تحصلنا عليها بموجب تلك النتائج، تؤكد لنا على أن الارتباط الحاصل بين الحاجة والعوز وانحراف الحدث، بمعنى آخر أن الحدث قد دفع دفعا للانحراف من حيث دراية أو عدم دراية الوالدين.

ولعلل هذه النسبة المتعلقة بسبب انحراف الحدث، أو بالأحرى السبب (الحاجة والعوز) الذي دفع بالحدث إلى الإنحراف والتي مثلت 46% تزيدنا وضوحا حول العلاقة الإرتباطية بين الحاجة والعوز وانحراف الأحداث.

تبين الدراسات الحديثة أنّ (65.77%) من المبحوثين ينتمون إلى أسر فقيرة، وأن (23.27 %) منهم ينتمون إلى أسر فقيرة جداً، وأن (8.85%) منهم ينتمون إلى أسر لها مستوى اقتصادي متوسط، وأن (2.11%) من المبحوثين، وهي نسبة قليلة جدا بالمقارنة مع مجموع عينة البحث ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادي مريح .

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها تتفق مع العديد من الدراسات الاجتماعية الجزائرية والعربية والأوروبية التي أجريت في حقل جنوح الأحداث، والتي أسفرت نتائجها عن وجود علاقة وطيدة بين ضعف دخل الأسرة وانحراف الأحداث.

3-2- الفرضية الفرعية الثانية:

"انشغال الأبوين عن تربية أبنائهم يساهم في انحرافهم"

يرى الكثير من الباحثين في مجال سيكولوجية الطفولة أن التربية هي حجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة.

لا شك أن لكل أسرة أسلوبها الخاص في تنشئة أطفالها، وضبط سلوكهم، ويختلف هذا الأسلوب في مظهره ومحتواه من أسرة إلى أخرى، ومن طفل إلى أخر متأثرًا بالمستويات الاجتماعية والمادية والثقافية لكل أسرة.

وتشير الكثير من الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية أن الأسلوب الذي يسلكه الأبوان في معاملتهما لأبنائهما غالبا ما يترك رواسب سلبية أو إيجابية ذات أثر كبير في بناء شخصية الطفل، وتقرير سويته أو إنحرافه.

تعد الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأخطرها في حياة الأفراد، فالطفل يكتسب معالم شخصيته وخبراته الأساسية في أحضان أسرته التي تلعب دورًا هامًا في تأهيله للحياة الاجتماعية السليمة، فإذا أصاب الأسرة التفكك عن طريق غياب الأبوين أو أحدهما لأسباب متعددة كالطلاق أو الافتراق أو العمل، فإن ذلك غالبا ما يفقد الطفل الشعور بالأمن والحماية والطمأنينة، وقد يتولد لديه نتيجة لذلك اضطراب نفسي، وعدم الاستقرار الذي قد يدفع به في حالات كثيرة إلى الانحراف والجنوح.

إن أهم ما يحتاج إليه الأطفال هو الإحساس بالراحة والاهتمام والرعاية والعناية ويتحقق له ذلك في كنف أسرته، وبعد مرحلة الطفولة تأتي مرحلة المراهقة أين ينصب اهتمام المراهقين حول إثبات الذات وتحقيق الاستقلالية.

إن المحيط الأسري الذي يعيش فيه الأطفال تتوافر فيه كل معاني العطف والحنان ولم يتأتى إلا بالاستقرار العاطفي والمكاني ويخضع في الأسرة إلى جملة من الضوابط الداخلية (قيم ومعايير) والتي تنبع في ذاتها إلى ثقافة المجتمع. ومن أهم المشاكل التي تترك الأبوين ينشغلان عن تربية أبنائهم الطلاق وعمل الأبوين ، وبهذا يفقد الأطفال أولا الروح التي كانت تربط بين أفراد الأسرة فتغير موازين القوة، وتحدث الإختلالات في البنية الأسرية من حيث الأعضاء والأهداف، وبالتالي فإن هذه الضوابط الداخلية السوية التي تنمو أثناء الطفولة إما تنقص وتنهار أو تتصارع مع ضوابط وقواعد اجتماعية أخرى.

وفي هذا المجال ذكر المختصون أّنه كلما زاد استخدام الاهمال كلما زادت شدة تأثرهم به، فكانوا يشعرون بالضيق والإحباط مما أدى بهم إلى عدم تحمل هذا الوضع وبالتالي الهروب من البيت ولإنحراف.

وقد فسرت هذه الدراسة تخلي أباء المنحرفين عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم بالمستوى التعليمي المنخفض الذي يجعلهم لا يكلفون أنفسهم باستعمال أي أسلوب في تقويم سلوك أبنائهم، وعدم وعيهم بالعواقب الوخيمة التي قد تصيب أبنائهم وهم في هذه السن الخطيرة التي يحتاجون فيها إلى الإرشاد والتوجيه والفهم والتقدير.

وعموما إن ما نستنتجه أن علاقة المنحرفين بآبائئهم وأمهاتهم هي علاقة مركبة من مجموعة متداخلة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحيث استنتجت هذه الدراسة بأن هناك ارتباطا واضحا بين مستوى ثقافة الأبوين ووضعهما الاقتصادي، ودرجة تماسك الاسرة وتفككها، وبين أسلوب معاملتها لأبناهم.

3-3- الفرضية الفرعية الثالثة:

"الوسط الاجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه الحدث له دور في انحرافه"

إن الوسط الاجتماعي والمحيط الذي يحدد إقامة الأسرة يسهم في تزويد الحدث ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة السكنية التي يسكن فيها الحدث.

غالبا ما يؤدي سوء التكيف الاجتماعي الذي يعاني منه الأحداث إلى انضمامهم إلى عصابات جانحة، ذلك لأن الحدث لا ينحرف بمفرده، وإنما الخبرات الفاشلة التي يمر بها في حياته والمتمثلة في الانقطاع عن الدراسة، والفشل في الحصول على عمل والعيش في أسرة فقيرة، وفي ظروف سكنية سيئة والمعاناة من مشاكل عائلية مختلفة، ونقص أو انعدام فرص الترويح السليم .كل هذه العوامل تؤدي به إلى البحث عن جماعات تسانده وتحل بعض مشاكله، وهذه الجماعات غالبا ما تكون من رفقة الحي الجانحين الذين يختلط بهم ويتعلم منهم عن طريق الاحتكاك والاتصال المستمر الكثير من القواعد السلوكية الجانحة.

كما استنتجنا من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة من الجانحين كانوا يقومون بالسرقة بمشاركة جانحين يماثلونهم في السن، أما نسبة الجانحين الذين قاموا بجرائم السرقة بمشاركة المجرمين البالغين فكانت قليلة جدا.

وتفسير هذه الدراسة ذلك بكون المجرمين البالغين الذين عرفوا بتاريخهم الإجرامي غالبا ما يقدمون للأطفال والمراهقين مثلا أعلى للمجرم الناجح الذي حقق لنفسه كل أسباب الشهرة والنجاح، فأصبح يتمتع بكل مظاهر الثراء مثل امتلاكه لسيارة وألبسة فاخرة ونقود كثيرة بالإضافة إلى الهيأة والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها في الحي السكني مما يجعل بعض الأحداث الذين يعانون من مشكلات في البطالة والفقر يتخذونه قدوة لهم، وهنا تنشأ العلاقة بين جماعات الجانحين الذين يحملون أعباء سوء التكيف الاجتماعي ويقومون بالنشاط الجانح نتيجة للارتباط الوثيق بالبالغين من ذوي الخبرة في الجريمة، حيث يكتسب الأحداث المهارات والقيم التي يتطلبها الإسهام في العصابة.

وقد استنتجنا من خلال هذه الدراسة أن التقارب المكاني والالتقاء المستمر بين بعض الجانحين والمجرمين الكبار الذين يسكنون نفس الحي غالبا ما يعزز نشأة هذه العلاقة.

والشيء الذي يبرز في هذا التحليل ويبين العلاقة القوية التي كانت تربط رفاق الحي بالمبحوثين هو أنهم كانوا يلتقون باستمرار وبانتظام ببعضهم البعض في أماكن معينة من الحي وفي أوقات محددة غالبا ما تكون بالليل، في جلسات حميمية مرفوقة بتعاطي المخدرات والمهلوسات ، وتبادل أطراف الحديث بكثير من الاستهتار والضحك والكلام البذيء.

والنتيجة التي توصلنا إليها جاءت مؤيدة لنتائج بعض الدراسات الجزائرية والعربية التي توصلت إلى أن هناك علاقة بين الأحياء المتخلفة وجنوح الأحداث[1]

كما حثت الكثير من الدراسات الأوروبية التي عالجت موضوع جناح الأحداث في الأحياء السكنية على ضرورة توفير النشاطات الرياضية والثقافية في الأحياء السكنية، ذلك لأن حسن استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب من شأنه أن يقيهم التأثير السيئ للعصابات الإجرامية ويحميهم من الانحراف والإجرام.[2]

4- نتائج الفروض (الدراسة):

4-1- الفرضية الأولى:

"الحاجة والعوز يؤديان بالحدث للانحراف"

وأيدت نتائج البحث صحة الفرض الأول حيث تبين أن المهن الغالبة لآباء المنحرفين هي المهن البسيطة التي تضم العمال من ذوي الأجر المنخفض.

واستنتجت الدراسة أن الغالبية العظمى من أمهات الجانحين كن ماكثات في البيت وأن 35.70% منهن كن يعملن في أعمال بسيطة كمنظفات أو عاملات في الإدارة أو خياطات أو عاملات في ورشات للصناعات الخفيفة، وكان خروجهن للعمل اضطرارياً دفعتهن الحاجة والعوز إلى الإقدام عليه من أجل دعم دخل الأسرة .وبينت بيانات البحث أنه نظرا للعوز المادي الذي كانت تعيش فيه أسر المبحوثين) (% 51.15من الجانحين كانت لهم سابقية عمل في مهنة أو أكثر من أجل دعم دخل الأسرة .كما تبين أنه رغم إضافة مداخيل تكميلية لدخل رب الأسرة من طرف الأبناء فلم تكفي لسد حاجيات الأسرة الضرورية في الأكل واللبس والتمدرس والعلاج .وتبين من الدراسة أن غالبية أسر يتمثل استهلاكها للمواد الأولية في التغذية الأساسية في العجائن والحبوب الجافة حيث سجلت ارتفاع في استهلاك هذه المواد وانخفاض نسبة استهلاك اللحوم ومشتقاتها والفواكه، وبدرجة أقل الخضر الطازجة .وقد استنتجت الدراسة أن ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية لأسر المبحوثين أدى إلى استبدال مواد غذائية ضرورية لنمو جسم الأطفال بالعجائن والحبوب الجافة والنشويات.

---

[1]- علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية – الاجتماعية على الشباب، المرجع السابق، ص147 .

[2]- John .P. HOFFMANN **, activities and delinquency, in crime and delinquency, Birgham young university,vol 4, octobre 2002, P 569.**

4-2- الفرضية الفرعية الثانية:

"انشغال الأبوين عن تربية أبنائهم يساهم في انحرافهم"

أيدت نتائج البحث صحة هذه الفرضية حيث تبين أن إنشغال الأبوين عن تربية أبناهم يساهم في انحرافهم، نتيجة فقدانهم الرعاية والحب التفهم والحماية ، الأمر الذي دفع بالكثير منهم إلى الفرار والانحراف.

وقد أكدت الدراسة أن الاحداث كانوا أكثر عرضة للإهمال واللامبالاة، وتمثل هذا الإهمال في عينة الدراسة في التراخي الشديد واللامبالاة في اتخاذ موقف تجاه سلوكهم مما يجعلهم يشعرون بحرية مطلقة في التصرف والإحساس و الانطلاق بدون ضوابط كابحة، فكانوا يدخلون في أوقات متأخرة من الليل، ويتناولون المخدرات في البيت، ويغيبون عن البيت ليومين أو أسبوع دون أن يجدوا رد الفعل من الآباء.

4-3- الفرضية الفرعية الثالثة:

"الوسط الاجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه الحدث له دور في انحرافه"

وأيدت نتائج البحث هذه الفرضية حيث تبين أن أغلب الحوادث يسكنون في المدن وضواحيها في سكنات تقليدية أو شقق أو سكنات قصديرية .وتبين أن الغالبية العظمى من الجانحين تسكن في أحياء شعبية أو أحياء قصديرية تشكو من نقائص كبيرة في المرافق الضرورية للحياة السكنية من تعبيد الطرقات وتوفر المواصلات والمدارس والمراكز الصحية والأسواق والمحلات التجارية بالإضافة إلى عدم توفر شروط النظافة وتكدس القمامات والمياه الراكدة والأوحال في بعض الأحياء الشعبية والقصديرية.

إن انحراف الأحداث يعود إلى عدم قدرتهم على التكييف والتأقلم مع الوضعية الجديدة آلت إليها الأسرة، بحيث حدثت العديد من الإختلالات واللاتوازنات على كل المستويات الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، والتعليمية، وجد الأفراد الذين حدث لهم هذه الاختلالات أنفسهم يسلكون سلوكات غير مقبولة اجتماعيا (أي منحرفة).

خاتمة

إن انحراف الأحداث من أعلى درجات التعقيد ومن أهم المسائل الشاغرة في العصر الحديث، والأكثر انتشارا في الدول، كانت ولا زالت محل نظر و بحث و إشكالية عويصة تبحث عن حلول صائبة وناجعة للتقليل والحد منها. ذلك أن طبيعة الحدث و تركيبته البشرية تتأثر بسرعة كما يجري حولها دون أن يدرك نتائج ما يقوم به تبعا لذلك.

كما أن هذه المشكلة أساسها التغيير الاجتماعي السريع، الذي تعرفه الجزائر كبلد مستقل حديثا يهدف إلى التطور والتقدم السريع وعليه فالانحراف ما هو إلا نتيجة لتفاعل وتضافر عدة عوامل، سواء اجتماعية أو نفسية أو بيولوجية، لذا كان من الأجدر الاهتمام أكثر بهذه العوامل ووضع دراسة ميدانية موضوعية و دقيقة لها لأنها هي منبت الورم.

و نجد أن الشريعة الإسلامية هي بحق من استطاعت التكفل بالحدث بانحرافه ووضعت له مختلف وسائل الوقاية والعلاج، والوقاية تشمل جميع ما تمكن للطفل أن يتعرض من خلاله للجريمة بشتى أنواعها، ومختلف مؤثراتها والذي يهمنا في هذا الشأن المتعلق بالوقاية من انحراف الأحداث والتركيز على الوقاية التربوية أولا، والوقاية الإجتماعية ثانيا كتحسين المستوى المعيشي للأفراد ومنه ابتعادهم عن الفقر الذي يعتبر عامل لانحراف الأحداث في الجزائر عامة وفي الأحياء الفقيرة (حي الفلوجة نموذجا) على وجه الخصوص.

حيث أن المسؤولية الكبرى من الوقاية من انحراف الأحداث تقع على عاتق الأسرة أولا والمدرسة ثانيا باعتبار التركيبة الاجتماعية و النفسية للطفل تتبلور و تكتمل انطلاقا من هذين المنطلقين. والرغبة و العمل على تخفيض نسب الانحراف في الجزائر بالنسبة للمستقبل تقتضي عمل محاولات جادة و جهود جبارة قدر الإمكان للتقليل من العوامل و المؤثرات التي لها تأثير مباشر، وعلاقة وطيدة بالانحراف كالفقر، و يتم ذلك في إطار سياسة اجتماعية و قانونية مؤسسة على احتياجات و ظروف المجتمع الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي يواجهها الأطفال و الأحداث داخل و خارج البيت في المدرسة و في البيئة بغرض الوقاية من الجرائم.

يتضح من خلال ما تقدم أن مشكلة انحراف الأحداث هي مسؤولية الجميع، يجب أن تتكاثف جهود كل الفئات من أجل مجابهة هذا الخطر، ونطالب بقيام تعاون بين قضاة الأحداث والأطباء النفسانيين والعقليين وعلماء الاجتماع والمراقبين، من أجل الوصول إلى أفضل الحلول من خلال تبادل المعطيات والمناقشات في علاج الأحداث.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

I. المصادر:

القوانين والأوامر:

1. الأمر رقم 75-64 المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة برعاية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية: العدد 81، بتاريخ 10 أكتوبر 1975.

II. الكتب باللغة العربية:

2. إحسان محمد حسن.موسوعة علم الاجتماع. الدار العربية للموسوعات.لبنان.1999.
3. اسماعيل قبرة، عبد الحميد ديلمي وسليمان بومدين، التصورات الإجتماعية ومعاناة للفئات الدنيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
4. انطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة.
5. بوحوش عمار الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
6. جان شازال، الطفولة الحانحة، ترجمة: أنطوان عبده، دار منشورات عويدات، بيروت، (د.ت).
7. جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، ط1 ، بيروت 1981.
8. حامد عبد السلام زهراني، علم النفس النمو، دار العودة بيروت، ط5، 1981 .
9. حب الدين ابي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني.تاج العروس .مجلد 4 .دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.1994.
10. خير الله عصار، مباديء علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1984 .
11. رشيد زراتي: تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، 2002،
12. سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
13. سعد لفقيه موسى: معاملة الوالدين وعلاقتها بجنوح أبنائهم، دراسة ميدانية في العراق ،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد،1973 .
14. سميرة أحمد السيد. مصطلحات علم الإجتماع. مكتبة الشقري. اللمملكة العربية السعودية. 1997 .
15. سميرة أحمد السيد، علم اجتماع التربية، ط 1 دار الفكر العربي، القاهرة 1993 .

16. صالح العلي، المعجم الصافي في اللغة العربية، الرياض، 1409هـ.
17. صلاح الدين شروخ: علم النفس التربوي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004.
18. صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع "المفهوم والموضوع والمنهج"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1982.
19. الطخيس، ابراهيم عبد الرحمان، دراسات في علن الاجتماع الجنائي، دار العلوم، الرياض، ط2، 1994.
20. طه أبو الخير ومنير العصرة، انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن، منشأة المعارف الإسكندرية، ط1 ،1961 .
21. عبد الحميد بن طاش محمد نيازي. مصطلحات ومفاهيم اجتماعية في الخدمة الاجتماعية، مكتبة العبيكان، 2000.
22. عبد الغني الديدي. التحليل النفسي للمراهقة:ظواهر المراهقة و مزاياها. دار الفكر اللبناني. بيروت. 1995 .
23. علي بوعناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1982-1983.
24. علي مانع، جنوح الاحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
25. غباري محمد سلامة، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990.
26. فتحي عبد العزيز أبو راقي، الطرق الإحصائية في العلوم الإجتماعية، ط1، دار النهضة، لبنان، (د.س).
27. فوزي محمد جبل، الصحة النفسية و السيكولوجية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
28. الفيروزي بادي، قاموس المحيط، مطبعة دار الفكر، بيروت.
29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، الفقر في عربي آسيا، منظور اجتماعي، الامم المتحدة، نيويورك، 1997.
30. ليلى ايديو: التفكك الأسري وانحراف الأحداث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، 2003-2004 .

31. محمد الجوهري: السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
32. محمد رفعت رمضان وآخرون، أصول التربية وعلم النفس، ط4 ، دار الفكر العربي، القاهرة 1957.
33. محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1981.
34. محمد طلعت عيسى وآخرون: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، القاهرة، مكتبة مخيمر، بدون طبعة.
35. محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1992 .
36. محمد نيازي حتاتة، ملائمة إنشاء شرطة للأحداث من الوجهة الشرطية، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1963.
37. مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون: دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية، درا الطليعة، بيروت، 1995.

ثانيا: الكتب المترجمة:.

38. بورون و ف، بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة: سليم حداد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 .

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

1. أحمد بوكابوس: انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ،1987 .
2. محمد بختي بن الشيخ، التفكك الأسري وانحراف الأحداث، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، معهد علم النفس، جامعة الجزائر، 1990 .
3. محي الدين مختار، مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية في، عنابه وقسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1984-1985.
4. نوار الطيب، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، أسسها وطرق علاجها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع 1989-1990.

المجلاّت:

5. أحمد محمد خليفة، الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نموا، المجلة الجنائية القومية، العدد1 ، مارس1961 .
6. اسماعيل قبرة، اي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مؤلفات مخبر الانسان و المدينة، جامعة منتوري قسنطينة، طبع شركة دار الهدى للطباعة و النشر، دون سنة نشر.
7. فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر.
8. فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر.
9. محمد نصيب، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر.

الـــــــملاحـــــــق

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسـة

جامعة العربي التبسي – تبسـة
LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–
قسم: العلوم الإجتماعية

السنة ثانية ماستر تخصص علم إجتماع إنحراف وجريمة
إستمارة بحث موجّهة لبعض من سكّان حيّ الفلّوجة

موضوع الدراسة:

الفقر وانحراف الأحداث

دراسة ميدانية "حي الفلوجة"

إعداد الطالبة:
- خالدي فريال.

إشراف الاستاذ:
– زيات فيصل.

ملاحظة:

إنّ بيانات الإستمارة سرّية ولن تستخدم إلاّ في مجال البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2019/2018

البيانات الأوّلية:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السنّ: ☐

3- المستوى التعليمي:

إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الحالة العائلية:

عازب ☐ متزوّج ☐ مطلّق ☐ أرمل ☐

5- عدد أفراد الأسرة:

ذكور ☐ إناث ☐

6- عدد أفراد الأسرة الأقلّ من 18 سنة: ☐

7- يدرسون:

نعم ☐ لا ☐

8- المستوى الدراسي للأب:

إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

9- المستوى الدراسي للأم:

إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

المحور الأوّل: الحاجة والعوز يؤدّيان بالحدث إلى الإنحراف:

1- الحالة الإقتصادية للأسرة:

فقيرة جدّا ☐ فقيرة ☐ متوسطة ☐

2- نوع السكن:

منزل عائلي ☐ ملك ☐ كراء ☐

3- عدد الغرف: ☐

4- وجود فناء في المنزل:

نعم ☐ لا ☐

5- وجود سطح:

نعم ☐ لا ☐

6- وجود جهاز تلفاز في المنزل:

نعم ☐ لا ☐

7- عدد الأجهزة في حالة موجودة: ☐

8- ملكية الطفل الأقل من 18 سنة لجهاز ذكي:

هاتف ☐ طابلات ☐

9- هل يخصص للطفل الأقل من 18 سنة مصروف يومي؟

نعم ☐ لا ☐

10- في حالة الإجابة بلا من أين يأتي الطفل بمصروفه؟

يعمل ☐ لا أعلم ☐

11- في حالة عدم عملك هل يسأل الطفل عن مصدر اقتناءه لأشياء جديدة؟

نعم ☐ لا ☐

12- هل يوفر للطفل كلّ الأشياء التي يطلبها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانيا ☐

13- في حالة الإجابة بـ لا عند عدم تلبية حاجته هل الطفل؟

يرضى ☐ يسخط ☐

14- هل يضطر هذا الطفل في بعض الأحيان لأخذ أشياء من المنزل بدون إذن؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعلم ☐

المحور الثاني: انشغال الأبويين عن تربية الأبناء يساهم في انحرافهم:

15- مهنة الأب:

16- أوقات عمل الأب إن كان يعمل:

17- هل يقضي وقت كافي مع أبناءه؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

18- مهنة الأم:

19- أوقات عمل الأم إن كانت تعمل:

20- هل تقضي أوقات كافية مع أبناءها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

21- في حالة عمل كلا الأبوين أين يترك الأبناء؟

لوحدهم في المنزل ☐ عند أحد الأقارب ☐ الجيران ☐ الشارع ☐

22- من المسؤول عن الأبناء في حالة غياب الأبوين:

أحد الإخوة الأكبر ☐ أحد الأقارب ☐ لا أحد ☐

23- هل تصل شكاوى من المدرسة بخصوص سلوك الأبناء إذا كانوا يدرسون؟

نعم ☐ لا ☐

24- هل يشكو الجيران سوء تصرف الأبناء في حين غياب الأبوين؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

25- في حالة الإجابة بنعم هل يعاقب الإبن؟

ضرب ☐ توبيخ ☐

26- من الأقرب في علاقته مع الأبناء؟

الأب ☐ الأم ☐

27- هل سبق وناقشت مع أبناءك مشكلة ما؟

نعم ☐ لا ☐

28- هل تعير اهتماما لتصرفاتك أمام أبناءك؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: الوسط الإجتماعي والمحيط الذي يعيش فيه الحدث له دور في انحرافه:

29- هل يوجد مرافق للترفيه في محيط الحي؟

نعم ☐ لا ☐

30- في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذا المرفق؟

31- في حالة الإجابة بلا فأين يقضي الطفل أوقات فراغه؟

32- هل كلّ الأماكن التي يقضي فيها الأطفال أوقات فراغهم مكشوفة للأعين؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

33- هل سبق وشارك في أحد مشاجرات الحي؟

نعم ☐ لا ☐

34- هل تعرف جماعة الرفاق التي يمضي وقته معهم؟

نعم ☐ بعض منهم ☐ لا ☐

35- في رأيك هل تتناسب أعمار أصحابه مع سنّه؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

36- هل أنت راض عن جماعة رفاقه؟

نعم ☐ لا ☐

37- هل تشك في أنّ من بين أصحاب طفلك من له علاقة بتغيير سلوك إبنك؟

نعم ☐ لا ☐

38- في حالة الإجابة بنعم هل يغيره؟

للأحسن ☐ الأسوء ☐

39- هل سبق وأبعدته عن أحد منهم:

لا ☐ نعم ☐

40- هل تتمنى لو أنّ طفلك لم يكبر في حيّ مثل هذا؟

نعم ☐ لا ☐